المورد المعين

في نقض أصول المتكلمين

نظم كتاب:

الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات

والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

نظم

خالد بن بندر الغنامي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه

دار نظم للنشر والتوزيع

المَوْرِدُ المَعِين

فِي نَقْضِ أُصُولِ المُتَكَلِّمِين

نَظْمُ كِتَابِ:

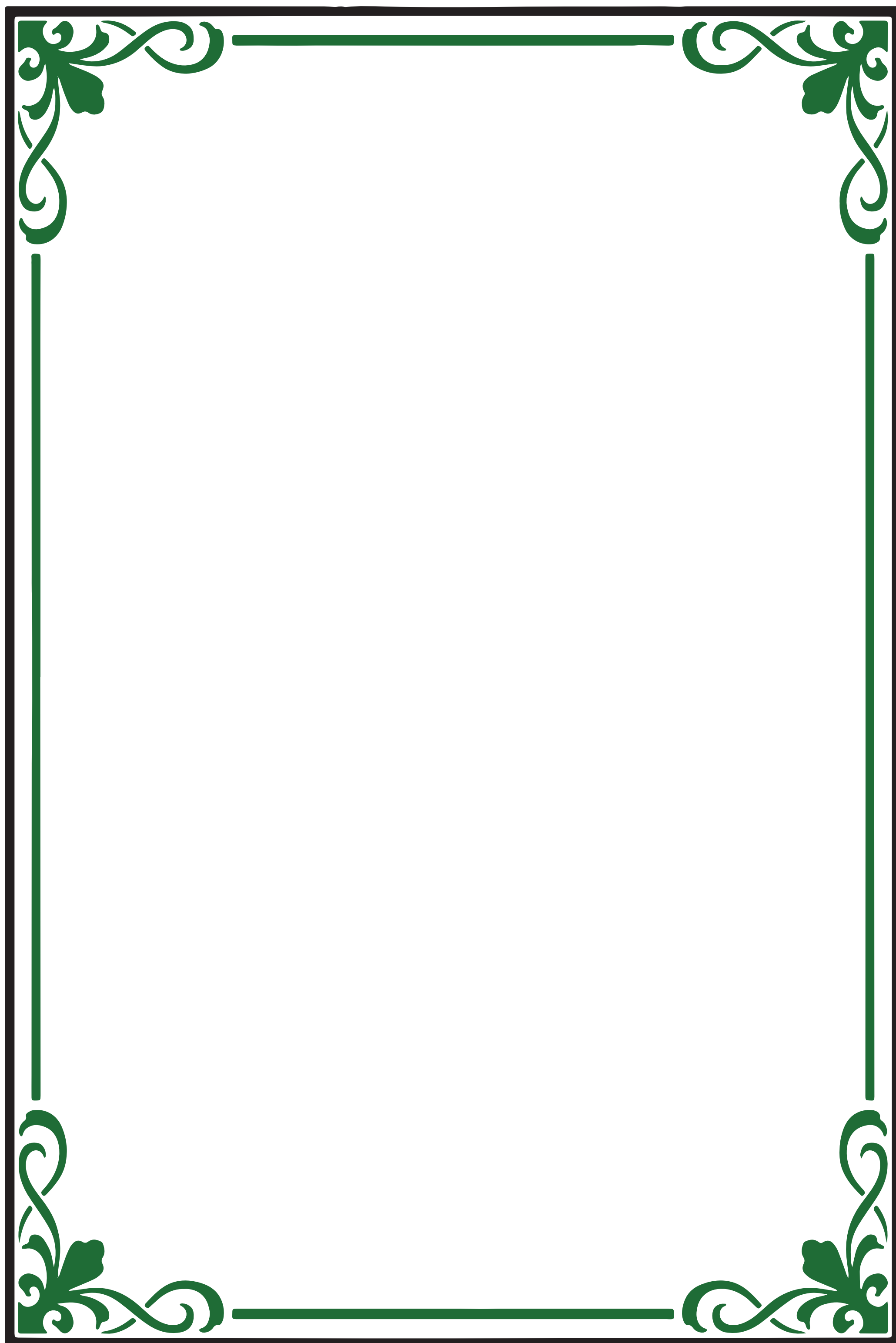
الأُصُولُ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا المُبْتَدِعَةُ مَذْهَبَهُمْ فِي الصِّفَاتِ

وَالرَّدُّ عَلَيْهَا مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ

نَظْمُ

خَالِدِ بْنِ بَنْدَرٍ الغَنَّامِي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه



بسم الله الرحمن الرحيم

فَهْمُ هـذا النَّظم والاسـتفادةُ منـه مبنيٌّ علـى فَهْمِ أَصلـه ودوام مطالعتـه، ولذلـك أرجـو مِـن القـرّاءِ الكـرام أن يجعلوه بإزاء الأصل أو مُختَصره المسـمى "إجابة ذوي الهيئات" وهذا المختَصر أَمِين نَفِيس.

الناظم

مقـــدِّمة

١. الحَـمـدُللهِ الذي بـالـقَـلَـمِ ... يُعَلِّمُ الإنسَانَ ما لم يَعلَمِ
٢. ثُمَّ الصَّلاةُ والسَّلامُ ما ظَهَرْ ... نَجمٌ وما نُورٌ تَعَالى وانتَشَرْ
٣. على النَّبِيِّ سَيِّدِ الأَنَامِ ... وآلِهِ وصَحبِهِ الكِرَامِ
٤. وبَعدُ: فالعِلْمُ في الاعْتِقَادِ ... سَعَادَةُ الدَّارَينِ للعِبَادِ
٥. وَهْوَ الذي يُبنَى على الدَّلائِلِ ... وكانَ عِندَ السَّلَفِ الأَوَائِلِ
٦. مُنضَبِطًا بِحِفظِهِ ونَقلِهِ ... وفَهمِهِ وأَخذِهِ عَنْ أَهلِهِ
٧. وكَمْ تَرَى في النَّاسِ مِن أَكَابِرِ ... قَد نَدِمَتْ على الزَّمَانِ الغَابِرِ
٨. لو أنَّهُ في الحَفظِ قَد تَصَرَّمَا ... لَكَانَ فِيهِ المَرءُ مِمَّنْ عَظُمَا
٩. وهذِهِ مَنظُومَةٌ مُحَبَّرَهْ ... وَجِيزَةٌ جَامِعَةٌ مُحَرَّرَهْ
١٠. أَلَا تَراهَا مَورِدًا مَعِينَا ... في نَقضِ أَصلِ المُتَكَلِّمِينَا
١١. وتَصطَفِي الأُصُولَ مِن مَعِينِ ... سَلَفِنَا الصَّالِحِ أَهلِ الدِّينِ
١٢. أَتباعِ ما جاءِ عَنِ المُختَارِ ... مِنَ الكِتَابِ ومِنَ الآثَارِ
١٣. وليسَ مِن جهمِ بنِ صَفوَانَ ولا ... مِن غَيرِهِ ممَّنْ نَفَى وعَطَّلا
١٤. وحَيثُ قلتُ: الشَّيخُ فالمَقصُودُ بِهْ ... هُوَ ابن تَيمِيَّةَ عَالِمٌ نَبِهْ
١٥. مُقَوِّضُ الفَلسَفَةِ القَدِيمَهْ ... ونَاشِرُ العَقِيدَةِ السَّلِيمَهْ
١٦. واللّهَ أَرجُو المَنَّ بالإِكمَالِ ... فإنَّهُ المُعِينُ ذُو الجَلالِ

مقدمة الكتاب وفيها مسائل

المسألة الأولى

تعريف الأصل

١٧. الأَصـلُ واحِـدُ الأُصُـولِ يُعلَـمُ ... في لُغَـةٍ والثَّابِـتُ المُسـتَحكَمُ
١٨. وفي اصطِلَاحِهِمْ أَسـاسٌ يَرتَكِزْ ... إِلَيـهِ مـا يُبـنَى وهـذا لـم تَحُـزْ
١٩. صِـدْقَ مَعانِيـهِ هُنَـا المُبتَدِعَـهْ ... لِفَقدِهَـا المَعـانِيَ المُجتَمِعَـهْ
٢٠. وعِندَمَـا أُطلِقَـتِ الأُصُـولُ ... مِـنْ شَـيخِ الاسْـلامِ هُنَـا نَقُـولُ
٢١. مِـن بـابِ أَنْ نُخاطِـبَ المُخَالِفَا ... على الذي اصطَلَـحَ أو مَـا عَرَفَـا

المسألة الثانية

المراد بالمبتدعة

٢٢. في اللُّغَـةِ البِدعَةُ قالوا: ما اختُرِعْ ... لَيـسَ على مِثـالِ سَـابِقٍ وُضِـعْ
٢٣. في الـشَّرعِ: مـا خَالَفَـتِ الكِتَابَا ... وسُـنَّـةَ النَّـبِيِّ والـصِّحَـابَا
٢٤. مِن جِهَـةِ الإجماعِ مِن مَسـمُوعِ ... في الاعْـتِـقَـاداتِ وفي الـفُـرُوعِ
٢٥. فَـهْيَ إِذَنْ كانَـتْ على نَوعَـينِ ... وَصَاحِـبُ البِدعَـةِ دُونَ مَـينِ
٢٦. يُقَـالُ عَنـهُ هَهُنَـا مُبتَـدِعُ ... لأَنَّـهُ شَرَّعَ مـا لا يُـشرَعُ

المسألة الثالثة

المصادر التي استقى منها المبتدعة مذهبهم في الصفات

٢٧. لا شَـكَّ أَنَّ فِرقَـةَ الجَهمِيَّـهْ ... أَسـاسُ كُلِّ الـفِـرَقِ البِدعِيَّهْ

٢٨. في بَـابَيِ الأَسـمَاءِ والصِّفَـاتِ ... فالنَّـاسُ أَتبَـاعٌ لَهُـمْ بـالذَّاتِ

٢٩. لِأَجـلِ هـذا نَفَـتِ المُعـتَزِلَهْ ... صِـفَـاتِ رَبِّـنـا الـتي تَلِيقُ لَهْ

٣٠. أَتـبَـاعُ وَاصِـلٍ هُـوَ الـغَـزَّالُ ... فقَـد بَـدَتْ مِـن جَهـمٍ الأَقـوَالُ

٣١. وفي الحقِيقَـةِ فَهُـمْ كالجَهـمِ في ... أَسـمَاءِ رَبِّ العَـرشِ ذي التَّلَطُّفِ

٣٢. وهَـؤُلَاءِ أَصـلُ مـا قَـد جـاءَا ... عَـنِ ابـنِ كُلَّابٍ ولَكِـنْ نـاءَى

٣٣. عَنْ بَعـضِ ما قَالُوا بِحَـقِّ البَارِي ... إِلَّا الذي في الفِعـلِ الاخْتِيَـارِي

٣٤. دونَ الصِّفـاتِ وَهْيَ مـا تُسَـمى ... عِندَهُـمُ الأَعـراضَ لَكِـنْ لَمَّـا

٣٥. قَدْ أَثبَتُوا شَـيئًا هُنَا كانُـوا أَخَفّْ ... مِنهُمْ وقامَ الأَشـعَرِي لِمَـا وَصَفْ

٣٦. والأَشـعَرِي في مَأْخَـذِ المُعـتَزِلَهْ ... أَشـدُّ مِـنـهُ إذْ لَهُ مِـن مَـنزِلَهْ

٣٧. كانَ رَبِيـبَ شَـيخِهِ الجُبَّائِي ... أَبِي عَلِيٍّ وَهْـوَ في الآراءِ

٣٨. عاشَ على أَقـوَالِـهِـمْ وقـامَـا ... وتـابَ بـعـدَ أربَـعِـينَ عامَـا

٣٩. أَمَّـا أَبـو مَنصُـورٍ الذي حَـوَى ... قَدِ اسْـتَقَى مِـنْ ذَيـنِ كُلَّ ما رَوَى

٤٠. وكانَ في أَقـوَالِهِ يُجَـارِي ... لا سِـيَّمَا في الفِعـلِ الاخْتِيَـارِي

٤١. فَهَهُنَا آرَاؤُهُـمْ عَـنْ جَهمِ ... عَـنْ شَـيخِهِ الجَعْـدِ وذا بِجَـزمِ

٤٢. أَخَـذَ الاعْتِقَـادَ عَـن أَبـانِ　　عَـنْ شَـيخِهِ طَالُـوتَ ذي البُهتَانِ
٤٣. عـن خـالِهِ لَبِيـدٍ الذي سَـحَرْ　　نَبِيَّنَـا وفي الصَّحِيحَـينِ الخَـبَرْ
٤٤. ولَـمْ يُخَلِّفِ ابـنُ صَفـوَانَ كُتُبْ　　أو شَـيخُهُ الجَعدُ ولَكِـنِ انتَدَبْ
٤٥. بِنَقلِـهِ المِرِّيـسِيَ الذي انتَـمى　　إلى اليَهُـودِ الكَافِريـنَ عِندَمَـا
٤٦. أَلَّـفَ مِـن أَقـوَالِهِ المُسـتَكرَهَهْ　　كِـتَـابَـهُ الذي عَـنِ المُشَبِّهَهْ
٤٧. فقـامَ فِيـهِ الدَّارِمِيُّ وجَعَـلْ　　رُدُودَهُ بالعَقلِ والذي نَـزَلْ
٤٨. فـكانَ مِـن هـذا مُـصَـنَّـفَـانِ　　مُشـتَهِرَانِ عِنـدَ أَهـلِ الشَّـانِ

المسألة الرابعة

نبذة عن أصول أهل السنة والجماعة في الصفات

٤٩. وقَـد ذَكَـرتُ جُمـلَـةً مُفِيدَهْ　　في نَظمِيَ السَّـبِيكَةِ الفَرِيـدَهْ
٥٠. مُسـتَقصِيًا مـا سَـاقَهُ الأَئِمَّـهْ　　أَرجُـو بِـهَـذا نَفعَهَا لـلأُمَّـهْ
٥١. وهـذِهِ مِـن جُمَلـةِ الأُصُـولِ　　جـاءَ بِـهَـا الماتِـنُ بالتَّفصِيلِ

الأصل الأول

٥٢. صِـفَـاتُ رَبِّي كُلُّـهَـا عَلِيَّهْ　　لا نَقـصَ فيهـا وَهْيَ تَوقِيفِيَّـهْ
٥٣. لِصِـدقِ مَـنْ قالَ وصِـدقِ النَّاقِلِ　　لذلـكَ الإِيـمَـانُ بـالـمُـنَزَّلِ

٥٤. مِنـهُ بِهذا البَـابِ لا كَمَـنْ عَمَدْ ... إلى أُصـولٍ لَيـسَ نَـصٌّ قَـد وَرَدْ

٥٥. فِيهَـا ومـا لَـمْ يَـرِدِ النَّـصُّ بِـهِ ... يُوقَـفُ إذْ فالحَـالُ كالمُشـتَبِهِ

الأصل الثاني

٥٦. اللهُ جَــلَّ وعَــلَا مـا كانَـا ... كَـمِـثـلِـهِ شَيءٌ وهــذا بَـانَـا

٥٧. في أَيِّ وَجــهٍ وبِـــأَيِّ حَـالِ ... في الذَّاتِ والصِّفـاتِ والأَفعَـالِ

٥٨. مَعْ عِلمِهِمْ أَنْ لَيـسَ فِيما وَصَفَا ... أو وَصَـفَ الرَّسُـولُ تَمثِيـلٌ وَفى

٥٩. فَهْـوَ كمـا لـم يَجُـزِ النَّـفْيُ فـلا ... يَجُـوزُ في الصِّفـاتِ أَنْ تُمَثَّـلا

الأصلان الثالث والرابع

٦٠. الأَصـلُ في الإِثبَـاتِ أَنْ نُفَصِّـلا ... فِيـهِ وعِنـدَ النَّـفْيِ نَنْـفِي مُجمَـلا

٦١. لأَنَّــهُ الأَدَلُّ في التَّـنزِيـهِ ... مِـن كُلِّ وَجـهٍ كانَ إذْ يُبدِيـهِ

٦٢. والنَّــفْيُ وَحــدَهُ إذا يُجَــرَّدُ ... لَيـسَ كَمَـالًا فِيـهِ حَيـثُ يُوجَدُ

٦٣. وإِنَّــمَــا يُـسَــاقُ في إثـبَـاتِ ... كَـمَـالِ ضِـدِّ هـذهِ الـصِّـفَـاتِ

٦٤. وهَهُنَـا قَـد خَالَـفَ المُبتَدِعَـهْ ... وباخْتِـلَافِ وَصفِهَـا مُجتَمِعَـهْ

٦٥. فوَصَفُـوا الخَالِـقَ بالسُّلُوبِ ... في نَـفْيِ وَصـفِ عالِـمِ الغُيُـوبِ

٦٦. وعَكَسُـوا الأَمـرَ لدى الإِثبَـاتِ ... فـخَـالَـفُـوا طَـرِيـقَـةَ الآيَـاتِ

الأصل الخامس

اتفاق المُسَمَّيَيْن في الاسم أو الصفة لا يلزم منه تماثلهما في الأعيان

٦٧. فلم يَكُنْ مِن ثَمَّ مَوجُودَانِ إلَّا وهُمْ يَجتَمِعَانِ ذَانِ

٦٨. في الشَّيءِ أو يَفتَرِقَانِ فِيهِ وكُلِّيَ المَعنَى فما يَحوِيهِ

٦٩. في الذِّهنِ مَوجُودٌ وليسَ في سِوَى والنَّصُّ موجُودٌ فما قَدِ احْتَوَى

٧٠. لم يَنفِ ما في الذِّهنِ مِن تَشبِيهِ بَلِ الذي يَجِبُ في التَّنزِيهِ

٧١. في النَّفْيِ مَا يَستَلزِمُ اشتِرَاكا شَيئَينِ حَيثُ ما بَدَا انفِكَاكا

٧٢. في ما يَخُصُّ فِيهِ كُلَّ وَاحِدِ مِنهُمْ وهذا الأَمرُ غَيرُ وَارِدِ

٧٣. في مَنهَجِ السَّلَفِ في الإثبَاتِ في بَابَي الأَسمَاءِ والصِّفَاتِ

٧٤. وَهْوَ الذي ضَلَّتْ بِهِ كُلُّ الفِرَقْ وخَالَفُوا اعتِقَادَ مَنْ كانُوا أَحَقّْ

٧٥. وضَرَبَ الشَّيخُ ابنُ تَيمِيَّةَ في هذا مِثَالَينِ وُضُوحُهُمْ يَفي

٧٦. والقَصدُ أن يُثبِتَ قَدرًا مُشتَرَكْ وجَهلُهُ كانَ أَساسَ المُعتَرَكْ

٧٧. الأَوَّلُ الجَنَّةُ وَهْوَ خُصَّ في أَسمَاءِ رَبِّ العَرشِ ذي التَّلطُّفِ

٧٨. فقَالَ حَبرُ الأُمَّةِ الغَرَّاءِ فَلَيسَ في الدُنْيَا مِنَ الأَشيَاءِ

٧٩. ممَّا بِجَنَّاتٍ سِوَى الأَسمَا فمَا بَينَ إلَهِ العَرشِ وابنِ آدمَا

٨٠. أَعظَمُ مِمَّا كانَ في المَخلُوقِ فاعْلَمْ فهذا حَسَنُ التَّحْقِيقِ

٨١. والآخرُ الرُّوحُ وفي الصِّفَاتِ فكَيفَ لا نَعرِفُ ما بالذَّاتِ

٨٢. مِـن كُنهِهَـا وَوَصفُهَـا قَـد وَرَدَا ومِنـهُ أنْ تَـنزِلَ أو أن تَصعَـدَا

٨٣. وهـذهِ مَخلُوقَـةٌ ولـم تَكُـنْ تُمَاثِـلُ الخَلـقَ فكَيـفَ الـرَّبُّ إنْ

٨٤. وَصَـفَ مـا وَصَـفَ في آيَاتِـهْ نَقُـلْ بِـهِ شَـابَهَ مَخلُوقَاتِـهْ؟

الأصل السادس

٨٥. القَـولُ في الإثبـاتِ للصِّفـاتِ كالـقَـولِ في إثبـاتِـنَـا لـلذَّاتِ

الأصل السابع

٨٦. والقَـولُ في بَعـضِ صِفَـاتِ الحَقِّ كالقَـولِ في بَعـضٍ بِغَـيرِ فَـرقِ



الفصل الأول

تقديم ما يزعم أنه العقل على النقل

(أصل أصول المبتدعة، ورأس مالهم)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

وجه تقرير المبتدعة لهذا الأصل ومستندهم فيه

٨٧. جَمِيعُ مَنْ كانُوا على اضْطِرَابِ ... فِرَقِهِمْ ضَلُّوا عَنِ الصَّوابِ
٨٨. ففَرَّ مَن عَطَّلَ كي يُنَزِّهَهْ ... وضِدُّهُ ذاكَ الذي قَد شَبَّهَهْ
٨٩. والأَصلُ في ضَلالِهِمْ في البَابِ ... قَدْ أَخَذُوا الأَمرَ مِنَ الأَلبَابِ
٩٠. ووَضَعُوا قَانُونَهُمْ إِلَيهِ ... يَحتَكِمُونَ كُلُّهُمْ عَلَيهِ
٩١. عِندَ وُقُوعِ ما بِهِ تَعَارُضُ ... بِزَعمِهِمْ وكم بِهِمْ تَنَاقُضُ
٩٢. وكانَ عِندَ قُدَمَا المُبتَدِعَهْ ... على اخْتِلافِ نَوعِهَا مُجتَمِعَهْ
٩٣. لَيسَ بِهذا اللَّفظِ بَل بالفَحوَى ... وصَرَّحُوا يَعنُونَهُ إِذْ يُروَى
٩٤. في كُتُبِ العَقَائِدِ القَدِيمَهْ ... ثُمَّ أَتَى الفَخرُ لِكَي يُقِيمَهْ
٩٥. فصَاغَهُ بِحَيثُ صارَ مَرجِعَا ... فِيمَا استُدِلَّ فِيهِ أو ليسَ مَعَا
٩٦. وساقَهُ في غَيرِ ما كِتَابِ ... وأَجمعُ المَذكُورِ في ذا البَابِ
٩٧. ما كانَ في الأَساسِ حَيثُ قالا ... في ما حَكَاهُ: اعلَمْ بأَنَّ الحَالا
٩٨. إنْ قَامَتِ الأَدِلَّةُ العَقلِيَّهْ ... على ثُبُوتِ الشَّيءِ في البَرِيَّهْ
٩٩. ثُمَّ وَجَدْنَا بَعضَ ما قَد يُشعِرُ ... في النَّقلِ مِن تَعَارُضٍ قَد يَظهَرُ
١٠٠. لم يَخلُ مِن أَربَعَةِ الأَحوَالِ ... تَصدِيقُهُمْ وَهْوَ مِنَ المُحَالِ
١٠١. وهكذا رَدُّهُمَا إِذِ الذي ... نَاقَضَ لَا بُدَّ لَهُ مِن آخِذِ

١٠٢. أو مُقتَضَى الظَّواهِرِ العَقلِيَّهْ ... مُصَدَّقٌ وليسَتِ النَّقلِيَّهْ
١٠٣. أو كانَ بالعَكسِ وهذا بَاطِلُ ... لأَنَّ ما صُدِّقَ مِنهُ حَاصِلُ
١٠٤. في القَدحِ بالعَقلِ يَصِيرُ القَدْحُ ... بالنَّقلِ فَهْوَ مِنهُ إذْ يَصِحُّ
١٠٥. لأَنَّ حُجِّيَّتَهُ مِنهُ كمَا ... يَقُولُ صارَ حِينَهَا مُتَّهَمَا
١٠٦. فَفي دَلائِلِ العُقُولِ كانَا ... وجودُ هذا الصَّانِعِ استَبانَا
١٠٧. وما لَهُ مِن صِفَةٍ بالذَّاتِ ... وصِدقُ مَن جاءَ بِمُعجِزَاتِ
١٠٨. لأَنَّهَا الأَصلُ بهذا المَطلَبِ ... وفِي ظُهُورِهَا على يَدِي النَّبي
١٠٩. مِن ثَمَّ إنْ قَد قُلنَا بالتَّأْوِيلِ ... فَهْوَ تَبَرُّعٌ على التَّنزِيلِ
١١٠. أو فُوِّضَتْ للهِ جَلَّ وعَلا ... هذا الذي قامَ بِهِ مُوَصِّلا
١١١. فكانَ إنْ كانَا على النَّقِيضِ ... فالرَّفعُ والجَمعُ مِنَ المَنقُوضِ
١١٢. إذِ النَّقِيضانِ وُجُودٌ وعَدَمْ ... فالجَمعُ في هذا مُحَالٌ قد جَزَمْ
١١٣. بِهِ جَمِيعُ عُقَلاءِ البَشَرِ ... والسَّمعُ إنْ قُدِّمَ دونَ الآخَرِ
١١٤. فالقَدحُ وَارِدٌ على العَقلِ كما ... مَرَّ وفي الضِّدَّينِ مِن حَالِهِمَا
١١٥. لا يُجمَعَانِ وارتِفَاعُهُمْ وَقَعْ ... هذا الذي أَصَّلَهُ الذي جَمَعْ
١١٦. وقَد جَرَى مَجرَاهُ في التَخرِيجِ ... جمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ كالإِيجي
١١٧. في ما لَهُ وشَيخِ تَفتَزَانِ ... وذِي السَّنُوسِيَّةِ والجُرجَاني
١١٨. وبَعدَهُ مُحَمَّدُ ابنُ عَرَفَهْ ... وصَاحِبُ المَنَارِ قد تَلَقَّفَهْ

١١٩. عَـن شَـيخِهِ وكانَ هـذا الثَّـاني ... تَـشَرَّبَ الـشَرَّ مِـنَ الأَفغَـاني

المبحث الثاني

نقض شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- للقانون الكلي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

الخطوط العامة لمنهج شيخ الإسلام في نقض القانون

١٢٠. ومِـن أُصُـولِ الشَّـيخِ والأَئِمَّـهْ ... مِـن قَبلِـهِ وهُـمْ هُـدَاةُ الأُمَّـهْ

١٢١. أَنْ ليـسَ ثَـمَّ مِـن تَعَـارُضٍ يَرِدْ ... بَينَهُمَـا قَـطُّ لِذَاكَ إِنْ وُجِـدْ

١٢٢. فالسَّـبَبُ الضَّعفُ الذي في النَّقلِ ... أو مِـن فَسَـادٍ طَـارِيءٍ في العَقلِ

١٢٣. وقَبـلَ أَنْ نَدخُـلَ في كَلَامِـهِ ... لا بُـدَّ أَنْ نَذكُـرَ في مَقَامِـهِ

١٢٤. بِأَنَّـهُ قَـد عابَ مَـن تَوَهَّمَـا ... وَظَـنَّ مِـن تَـعَـارُضٍ بَينَهُمَا

١٢٥. مُعتَـبِرًا بِـأَنَّ هـذا العَقـلا ... يُـرَدُّ لاتِّـبَـاعِ نَـصٍّ أَصْـلا

١٢٦. إلى كَـلامِ اللهِ والـرَّسُـولِ ... عِنـدَ التَّعَـارُضِ مَـعَ التَّنزِيـلِ

١٢٧. مُبَيِّنًا إِذْ كانَ في الأَوَائِـلِ ... مِـن سَـلَفِ الأُمَّـةِ والأَمَاثِـلِ

١٢٨. هَـذَانِ مَصـدَرَا التَّلَـقِّي مُطلَقَـا ... لا مـا عَلَيـهِ بَعضُهُـمْ تَعَلَّقَـا

١٢٩. وبَـيَّنَ الشَّـيخُ بِأَنَّـهُ هُنَـا   يُخَـاطِـبُ الذي بِـهِـمْ تَـدَيَّـنَـا
١٣٠. لا مَـنْ يَقُـولُ غَـيرَ مُسـتَفَادِ   مِـنْ ذَيـنِ مـا جـاءَ في الاعتِقَـادِ
١٣١. وبَـيَّنَ الشَّـيخُ بِـأَنَّ مَسـلَكَهْ   مَـعَ المُخَالِفِـينَ والمُشَـكِّكَهْ
١٣٢. يَجـرِي بمـا قِيـلَ على التَّـنَزُّلِ   حـتَّى يَـجِي إلى المُـرَادِ الأَفضَـلِ
١٣٣. وبَـيَّنَ الشَّـيخُ بِأَنَّـهُ اعتَمَـدْ   في الاصطِلَاحَـاتِ على الذي وَرَدْ
١٣٤. ولـيـسَ يَـعـدِلُ إلى سِـوَاهُ   يَقُـولُ في الأَلْفَـاظِ قـالَ اللَّهُ
١٣٥. قـالَ النَّـبِيُّ ولذاكَ قَـد عَـدَلْ   عَن لَفظِ تَأوِيـلٍ إلى اللَّفظِ الأَدَلّْ
١٣٦. وقَـالَ تَحْرِيـفٌ وفي التَّشـبِيهِ   يَـقُـولُ تَـمـثِـيلٌ بـلا تَـموِيـهِ
١٣٧. وبَـيَّنَ الشَّـيخُ ذُرَى الإيمَـانِ   تَسلِيمُنَا للّهِ ذي الإِحـسَـانِ
١٣٨. والمُصطَـفَى في أَيِّ حَـالٍ نُؤمِـنُ   بِكُـلِّ مـا جـاءَ وهـذا بَـيِّنُ
١٣٩. وأنْ نُطِيـعَ المُصطَـفَى فِيمَـا أَمَرْ   مِـن غَـيرِ أَهـوَاءٍ ورَأْيٍ ونَظَـرْ
١٤٠. وبَـيَّنَ الشَّـيخُ بِـأَنَّ الخَـبَرَا   مِـن وَاحِـدٍ وكانَ ممَّـا ذُكِـرَا
١٤١. بِــأَنَّ فِـيـهِ أُمَّــةَ الـرَّسُـولِ   تَـلَـقَّـتِ الخَــبَرَ بـالـقَـبُـولِ
١٤٢. كانَ يُفِيـدُ العِلـمَ واليَقِينـا   وعَـمَــلًا عَـقَـائِـدًا ودِيـنَـا
١٤٣. والاعتِبَـارُ فيـهِ مِـن أَهـلِ الأَثَرْ   إنْ أَجـمَـعُـوا وكانَ كالذي ذَكَـرْ
١٤٤. في الأَمـرِ والحُكـمِ وفي الإِبَاحَهْ   فَهْوَ على أُولِي الهُدَى صَرَاحَـهْ
١٤٥. وأنَّ طَـعـنَـهُ بما قَـد ذَكَـرَهْ   بَـوَّابَـةُ الـزَّنـدَقَـةِ الـمُـعـتَبَرَهْ

١٤٦. وبَـيَّنَ الشَّـيخُ بـأنَّ المُـنزَلا على بَرَاهِـينَ العُقُـولِ اشـتَمَلا
١٤٧. وقَـد حَـوَى أَدِلَّـةَ اليَقِـينِ وَهْيَ الـتي تُعلَـمُ ضِمـنَ الدِّيـنِ
١٤٨. والطُّـرُقُ العَقلِيَّـةُ الـتي حَـكى أقـوَى وأَقـرَبُ هُـدَىً ومَسـلَكا
١٤٩. مِـنَ الذي سَـلَكَهُ المُبتَدِعَـهْ بَـلْ فَـوقَ كُلِّ مـا حَكَـوْا مُجتَمِعَهْ
١٥٠. وبَـيَّنَ الشَّـيخُ بـأَنَّ الرُّسُـلا جَـاءُوا بِمَـا يَعجَـزُ أنْ يُحَصَّـلا
١٥١. إدرَاكُـهُ مِـنَ العُقُـولِ ولِذَا قَـد أَخـبَرُوا عَـن غَيبِـهِ وَهَكذَا
١٥٢. لَكِنَّهَـا لـم تَـأْتِ قَـطُّ بـالذي تُحِيلُـهُ العُقُـولُ مِـن ذا المَأْخَـذِ
١٥٣. وأَكَّـدَ الشَّـيخُ بـأنَّ العَقـلا على كَثِـيرٍ مِـن نُصُـوصٍ دَلا
١٥٤. وأنَّـهُ لـيسَ يُنَـافِي مـا وَرَدْ مِن مُوجِبَاتِ الشَرعِ والذي اعتُقِدْ
١٥٥. بأنَّـهُ نـافَى مِـنَ المَعقُـولِ ففَاسِـدٌ كانَ بـلا تَفصِيـلِ
١٥٦. لذاكَ يَبـدُو دورُ هـذا العَقـلِ في نَـفيِ ذَاتٍ جُـرِّدَتْ في الأَصـلِ
١٥٧. عَنِ الصِّفـاتِ فَهْوَ عَقـلًا امتنَعْ ولا يَكُـونُ أَبـدًا ومـا وَقَـعْ
١٥٨. والثَّـانِ: في وُجُـوبِ إثبَـاتِ صِفَهْ كَمَـالِهِ ونَـفيِ مـا قَـد وَصَفَـهْ
١٥٩. بالنَّقـصِ فالكَمَـالُ للّهِ العَـلِي يَظْهَـرُ في العَقـلِ وفي المُـنَزَّلِ

المطلب الثاني

الرد التفصيلي على القانون الكلي

١٦٠. قـامَ ابـنُ تَيمِيَّـةَ في نَقـضِ الذي ... حَـكَاهُ في القَانُـونِ مِـن مآخِـذِ
١٦١. تَجَـاوَزَتْ مِن حَيـثُ أَنْبَـا عَنْهَا ... أربَــعَـــةً وأَربَـــعِـــينَ وَجْـهَـا
١٦٢. في الدَّرءِ كَـمْ فِيهِ مِـنَ الدَّرَارِي ... تُعْجِـبُ كُلَّ تَابِـعِي الآثَـارِ
١٦٣. وهَهُنَـا يُمكِـنُ حَـصرُ أَوجُـهِ ... بَعـضِ النِّقَـاطِ تَحتَهَـا مـا يَنتَهي
١٦٤. مِـن أَوجُهٍ تَحـوِي مِنَ التَّنَاسُـبِ ... تُقَـرُّ فِيهَـا عَـينُ كُلِّ طَالِـبِ

النقطة الأولى

مناقشة نص القانون الكلي

١٦٥. ابتـدَأَ الشَّـيخُ بِقَـولِ الفَخْـرِ ... إِذَا تَـعَـارَضَـا فـرَدُّ الأَمـرِ
١٦٦. يَقُـولُ: ما المُـرَادُ مِن ذَيـنِ فَهَلْ ... أَرَادَ قَطعِيَّـيْنِ حَيـثُ قَـد حَصَـلْ
١٦٧. قَطـعٌ مِـنَ العَقـلِ بِمَدلُولِهِمَـا ... أو كانَ ظَنِّيَّـينِ في وَصفِهِمَـا؟
١٦٨. مِـنَ الثُّبُـوتِ ومِـنَ الدَّلالَهْ ... أو كانَ ذا وذا حـوَى مـا قَـالَهْ
١٦٩. فـإنْ يَكُونَـا فِيـهِ قَطعِيَّـيْنِ ... ولـو يَـكُـونـا مُـتَـخَـالِـفَـينِ
١٧٠. لَـسـنَـا نُـسَـلِّـمُ بِــأَنَّ فِيهَا ... كما حُـكِي تَـعَـارُضًـا يَحوِيهَا
١٧١. لأَنَّ مـا يُقَـالُ عَنـهُ قَطـعي ... دَلَّ على مَـدلُـولِهِ بالقَطعِ

١٧٢. ويَقتَضِي العِلمَ فلا يَكُونُ — تَعارُضٌ إنْ رأَتِ العُيُونُ
١٧٣. فلَيسِ في ذَينِ مِنِ اجتِمَاعِ — ولَيسَ في ذَينِ مِنِ ارتِفَاعِ
١٧٤. حِينَئِذٍ لو ظُنَّ مِن تَعارُضِ — مَا بَينَ قَطعِيَّيْنِ عِندَ الفَارِضِ
١٧٥. فلَيسَ قَطْعِيَّيْنِ أو يَكُونُ مِنْ — وَجهٍ وذا مِن آخَرٍ فِيهِ رُكِنْ
١٧٦. وحَيثُ كانَا غيرَ قَطعِيَّيْنِ — فالرَّاجِحُ المُقَدَّمُ مِن ذَيْنِ
١٧٧. أو كانَا قَطعِيًّا وظَنِّيًّا فمَا — كانَ هُوَ القَطعِيُّ قَدِّمْ مِنهُمَا
١٧٨. وحَيثُ قَد تَقَدَّمَ العَقلِيُّ بِهْ — لِأَنَّهُ القَطعِيُّ مِنهُمْ فانْتَبِهْ
١٧٩. فجِهَةُ التَّرجِيحِ ليسَتِ التي — أَرادَهَا القَومُ مِنَ المَسأَلَةِ
١٨٠. ثُمَّ يُقَالُ ما هُوَ النَّقلُ الذي — عارِضَهُ العَقلُ بِذاكَ المَأْخَذِ
١٨١. هَلِ الذي دَلَّ على صِدقِ النَّبي — أو صِدقِ ما جاءَ بِهِ مِن كُتُبِ
١٨٢. فإنْ أَجابُوا ذا السُّؤَالَ بِنَعَمْ — امتَنَعَ ادِّعَاؤُهُمْ وما استَتَمّْ
١٨٣. لأَنَّ مَنْ أَقَرَّ بالرَّسُولِ — وصَدَّقَ القائِلَ في المَنقُولِ
١٨٤. وعَلِمَ المُرَادَ مِنهُ يَمتَنِعْ — تَعارُضٌ لَدَيهِ بَلْ لا يَتَّسِعْ
١٨٥. أمَّا الذي يَشُكُّ بالنُبُوَّهْ — وما بآثارٍ لَهَا مَتلُوَّهْ
١٨٦. أو أنَّ أَصلَ النَّقْلِ لم يُفِدْ هُنَا — عِلمًا بِمَا أَرادَهُ تَضَمَّنَا
١٨٧. فالمَرءُ لم يَثبُتْ دَليلُ النَّقلِ — لَدِيهِ أَصلًا دونَ أَمْرِ العَقلِ
١٨٨. ثُمَّ يُقَالُ هَهُنَا فالعَقلُ — بِصِدقِ مَن أَرسَلَهُ لا يَخلُو

١٨٩. إمَّا بِصِدْقِهِ يَكُونُ عَالِمَا — وفي ثُبُوتِ ما يَقُولُ قَائِمَا
١٩٠. في نَفسِ أَمْرٍ كانَ فِيهِ أَوْ لا — فَفِي الأَخِيرِ لا يَكُونُ أَصْلا
١٩١. تَعَارُضٌ لَدَيهِ إِنْ كانَ الذي — يعقلُ مَعْلُومًا بهذا المَأْخَذِ
١٩٢. وإنْ خَلَا عَنْ عِلمِ ما قَد عَقَلا — فالمَنعُ في تَعَارُضٍ ما جُهِلا
١٩٣. وإنْ يَكُنْ يَعلَمُ صِدقَ المُرسَلِ — إذْ إنَّهُ رَسُولُ رَبِّنَا العَلِي
١٩٤. امتَنَعَ القَولُ بأنْ ما عَلِمَا — ثُبُوتَ ما أَخبَرَ مِن شَيءٍ كَمَا
١٩٥. في نَفسِ أمرِهِ وذِكرُ سَبَبِهْ — لأَنَّ عِلمَهُ لما أَخبَرَ بِهْ
١٩٦. مِن جِهةِ الثُّبُوتِ عِندَ نُطقِهِ — يَلزَمُهُ كَعِلمِهِ بِصِدقِهِ
١٩٧. ضَرُورَةً والحَقُّ في القَانُونِ — تَناقُضٌ يَظهَرُ في العُيُونِ
١٩٨. لأَنَّهُ يَقُولُ لا تَعتَقِدِ — ثُبُوتَ ما عَلِمتَ عن مُحَمَّدِ
١٩٩. لأَنَّهُ يُنَافِيَ العَقلَ ومِنْ — هذا عَرَفنَا صِدقَهُ إذْ قَد يَبِنْ
٢٠٠. كما يُقَالُ إنَّهُ إذَا عَلِمْ — صِحَّةَ ما جاءَ مِنَ السَمعِ نُظِمْ
٢٠١. وأنَّ ما أَخبَرَ فيهِ المُصطَفى — حَقٌّ فإمَّا أنَّهُ حِينَ وَفى
٢٠٢. أَخبَرَ في مَحَلِّ ما تُنُوزِعا — أو ظَنَّ أو لا عِلمَ فِيهِ جُمِعَا
٢٠٣. أو ليسَ مِن ظَنٍّ فما قَد عُلِما — بأَنَّهُ أخبَرَنَا إذْ جُزِمَا
٢٠٤. فالامتِنَاعُ هَهُنَا في العَقْلِ — مِن أن يُعَارِضَ يَقِينَ النَّقلِ
٢٠٥. وحَيثُ ظَنَّ قُدِّمَ المَعقُولُ — لكَونِهِ عِلمًا ولا نَقُولُ

٢٠٦. لأنَّـهُ العَقـلُ بَـلِ الوُجُـوبُ حَلّْ ... لمـا بَـدَا عِلمًـا على ظَـنٍّ حَصَـلْ
٢٠٧. وحَيـثُ لم يَكُـنْ بِهذا السَّـمعِ ... عِـلـمٌ ولا ظَـنٌّ أَتَى بِقَطعِ
٢٠٨. فـلا مُعَارَضَـةَ فالمَجهُـولُ لا ... يُعَـارِضُ الذي بِعِلـمٍ حَصَـلا
٢٠٩. والثَّـانِ: لـم يُسَـلِّمِ الشَّـيخُ لِمَنْ ... قَد صاغَ في القِسْـمَةِ حَصرَهَا إذَنْ
٢١٠. وقـالَ هـذا بَاطِـلٌ والقَـولُ في ... شَيءٍ كمـا مَـضَى بِوَجهَـينِ يَـفي
٢١١. فـتَـارَةً يُـقَـدَّمُ الـعَـقـلِيُّ ... وتَـارَةً يُـقَـدَّمُ النَّـقـلِيُّ
٢١٢. ثَالِثُهَـا: زَعـمُ الذي قَـد عَارَضَـا ... بـأنَّ تَقدِيمَ سِـوَى العَقـلِ اقتَضى
٢١٣. طَعنًـا بِعَقـلٍ وَهْـوَ أَصـلُ النَّقلِ ... فـكَانَ طَعنًـا فِيهِمَـا في الأَصـلِ
٢١٤. فقَالَ ما مَعنَى هُـوَ الأَصـلُ لَهُ ... هـلَ تَقصِـدونَ أَنَّـهُ جَعَلَـهُ
٢١٥. في البَـابِ أَصلًا في ثُبُـوتِ النَّقلِ ... في نَفـسِ الامرِ؟ لـم يَقُلْ ذو عَقلِ
٢١٦. بالأَمـرِ إذْ مـا كانَ ذا ثُبُـوتِ ... في نَفْـسِ الامْـرِ فَهْـوَ دُونَ فَـوتِ
٢١٧. يَثبُـتُ إنْ عَلِمْنَـا بالعُقُـولِ ... أو لا مِـنَ المَسـمُوعِ والمَنقُـولِ
٢١٨. إذْ عَـدَمُ العِلـمِ بـذي الحَقَائِـقِ ... أَيْ عِلمُنَـا: لـم يَنفِ مِـن طَرَائِقِ
٢١٩. ثُبُوتِهَـا في نَفسِـهَا فمـا أَتى ... عَـن النَّـبِيِّ فَهـوَ حَـقٌّ ثَبَتَـا
٢٢٠. في نَفـسِ الامـرِ وسَـوَاءٌ نَعلَـمُ ... صِـدقَ الذي قَـامَ بِـهِ التَّكَلُّـمُ
٢٢١. أو ضِـدُّ هذا وَهْـوَ حَقٌّ قَـدْ ظَهَرْ ... وإنْ نَـفَى تَصدِيقَـهُ بَعـضُ البَشَرْ
٢٢٢. والاعـــتِرَاضُ ذا بـالاطِّـرَادِ ... يَجـرِي بِـلَا حَـصْرٍ في الاعتِقَـادِ

٢٢٣. وعِنـدَ فَرضِ مـا حَكَى نَقُـولُ لَهْ | في قَـولِ أَصلُ النَّقـلِ عَقلٌ حَصَّلَهْ
٢٢٤. هَـلْ تَقصِـدُ الغَرِيـزَةَ المَعرُوفَهْ | أو تَقصِـدُ المَعَـارِفَ المَوصُوفَـهْ؟
٢٢٥. فـإنْ أَرَدتَ أَوَّلَ النَّـوعَـينِ | وأَنـتَ لـم تُـرِدْهُ دُونَ مَـينِ
٢٢٦. فـهـذِهِ لـيـسَ مِـنَ الـعُـلُـومِ | ولَـم تُسَـمَّ فِيـهِ عِنـدَ القَـومِ
٢٢٧. وإنْ أَرَدتَ مـا أتَى في الثّـاني | فـإنَّـهُ رُدَّ بـلا تَـوَاني
٢٢٨. إذْ لَيـسَ ثَـمَّ هَهُنَـا مِـن حَـصْرِ | فِيهَـا ولـم يُحِـطْ بِهَـا مِـن ذِكـرِ
٢٢٩. إذْ كانَ فِي العُلُـومِ والمَعَـارِفِ | ومـا بِأَشـيـاءَ بِعَقـلِ العَـارِفِ
٢٣٠. لـيـسَ لَهَـا مِـن صِلَةٍ قَـد تَحوِي | بالسَّـمعِ كالهَيئَـةِ أو كالنَّحـوِ
٢٣١. أو عِلـمِ جُغرَافِيَّـةِ البُـلدَانِ | فهَـل يَصِـحُّ يـا ذَوِي الأذهَـانِ
٢٣٢. في أنْ تَكُـونَ هـذِهِ أَصـلًا لِمَـا | جـاءَ عَـنِ اللهِ ومَـن قَـد عَظَّمَا؟
٢٣٣. رَابِعُهَـا: الدَّلِيـلُ وَهْـوَ الـشَّرعِي | مُقَابِـلٌ لَهُ الدَّلِيـلَ البِـدعِي
٢٣٤. والـشَّرعُ والبِدعَـةُ مَـدحٌ ذَمُّ | وليـسَ في العَقـلِ هُنَـا يَعُـمُّ
٢٣٥. لأَنَّـهُ طَـرِيـقُ مـا أرادَهْ | والسَّـمعُ مِثلُـهُ قَـدِ استَفَادَهْ

النقطة الثانية

مقابلة قانونهم بقانون أخر أقوى حجة، وأكثر إلزامًا، وتظهر حجيته بهذه المقدمة

٢٣٦. لـو قُـدِّرَ الاثنَـانِ قَـد تَعَارَضَـا　　يُـقَـدَّمُ الـشَّرعُ لأَنَّـهُ قَـضى

٢٣٧. بـأنَّ مـا كانَ صَرِيحًـا مِنهُ　　مُـصَـدِّقٌ وغَـيرُ نَـاءٍ عَـنـهُ

٢٣٨. والقَـولُ هـذا أَوجَـهُ الوَجهَـينِ　　وُضُـوحُـهُ يَـظـهَـرُ دُونَ مَـينِ

٢٣٩. لَـو رَجُـلٌ مِـنَ العَـوامِ عَلِمَـا　　أنَّ فُـلَانًـا ذاكَ مُـفـتٍ فَهِمَا

٢٤٠. فـدَلَّ شَـخصًا آخَـرًا عَلَيـهِ　　فـعِـنـدَمَـا أَفـتَى أَتَى إِلَيـهِ

٢٤١. وقـالَ قَـد أفـتَى لِيَ المُفـتِي كذا　　ورَدَّ مـن دَلَّ وقـالَ هكذا

٢٤٢. أفتِيـكَ لا يَصِـحُّ أن يَقُـولَ لَهْ　　أَنَـا دَلَلتُـكَ إلى ذي المَسـأَلَهْ

٢٤٣. فهَهُنَـا لِمَـن قَـدِ اسـتَفْتَى بِأَنْ　　يَقُـولَ إذْ شَـهِدْتَ عِنـدِي أنَّ مَنْ

٢٤٤. دَلَلْتَـنِي عَلَيـهِ مُفْـتٍ وَجَبَـا　　تَقلِيـدُ مـا قُلـتَ لذاكَ انتَدَبَـا

٢٤٥. عَقـلُ بَـنِي الإنسـانِ في الدَّلَالَهْ　　على الرَّسُـولِ فـالذي قَـد قـالَهْ

٢٤٦. يَجِـبُ أنْ نُصَـدِّقَ القَـولَ ولا　　نَقُـولُ أصلُ السَّـمعِ مِنـهُ حَصَلا

٢٤٧. والثَّـانِ: الاختِـلافُ في العُقُـولِ　　على تَـفَـاوُتٍ لدى التَّحصِيلِ

٢٤٨. مَـعَ اتِّحـادِ الـشَّرعِ واسـتِقَامَتِهْ　　مِـنِ ابـتِـدَاءِهِ إلى نِـهَـايَـتِـهْ

٢٤٩. فلَيـتَ شِـعْرِي فبِـأَيِّ عَقـلِ　　يُـوزَنُ مـا قَـامَ بِدِيـنِ الرُسْـلِ

٢٥٠. يَكفِيكَ في إبطَالِ قَولِ هَؤُلا ... بِأَنَّهُ لَيسَ لَهُمْ مُحَصَّلا
٢٥١. قَاعِدَةٌ تَجرِي بالاستِمرَارِ ... لِوَاحِدٍ مِن أَحَدِ النُظَّارِ
٢٥٢. فقِيلَ قَد جَوَّزَ ذاكَ العَقلُ لا ... هذا وهذا قالَهُ مُشتَمِلا
٢٥٣. ثَالِثُهَا: الحَيرَةُ فَهْيَ تَشهَدُ ... على اضْطِرَابٍ وخِلافٍ يُوجَدُ
٢٥٤. فانْظُرْ إلَى حالِ أبي المَعَالي ... وهكذا تِلمِيذُهُ الغَزالي
٢٥٥. وشَيخُ شِهرِستَانِ والفَخرُ الذي ... حازَ مِنَ الشُّكُوكِ والمَآخِذِ
٢٥٦. ما لم يَحُزْهُ أَحَدُ الأَنَامِ ... فقَالَ في كِتَابِهِ الأَقسَامِ
٢٥٧. يا لَيتَنَا كُنَّا بَقِينَا في العَدَمْ ... ولَم تَعَلَّقْ نَفسُنَا مَعَ الأُمَمْ
٢٥٨. وقالَ شِعرًا ذاعَ عنهُ وانتَشَرْ ... نِهَايَةُ الإقدَامِ في عَقلِ البَشَرْ
٢٥٩. وبَعدَ أن فَرَغَ ذو القَدرِ العَلِيّ ... مِن ذِكرِ ما يُوجِبُ في التَّعقُّلِ
٢٦٠. مِن شَأنِ تَقديمِ أُمُورِ الشَّرعِ ... على أُمُورِ العَقلِ دونَ مَنعِ
٢٦١. صاغَ هُنَا قَانُونَ شَرعٍ عَارَضَا ... بِهِ الذي في العَقلِ كانَ افتَرَضَا
٢٦٢. فالعَقلُ والنَّقلُ إذا تَعَارَضَا ... يُقَدَّمُ النَّقلُ وُجُوبًا قد قَضى
٢٦٣. فجَمعُ مَدلُولَيهِمَا مُمتَنِعُ ... وهكذا رَفعُهُمَا لا يَقَعُ
٢٦٤. لأنَّهُمْ مِنَ النَّقِيضَينِ وفي ... تَقدِيمِ عَقلٍ امتِنَاعٌ قد يَفِي
٢٦٥. لأَنَّهُ دَلَّ على صِحَّةِ ما ... يُعَدُّ سَمعًا وَوَجُوبٍ انتَمى
٢٦٦. إلى قَبولِ خَبَرِ الرَّسُولِ ... حِينَئذٍ نَتِيجَةُ المَنقُولِ

٢٦٧. لـو بَطَلَـتْ دَلالَـةُ النَّقـلِ فَقَـدْ بَطَـلَ مـا في العَقـلِ ثُـمَّ لـم يُعَدّْ
٢٦٨. مُعَارِضًـا للنَّقلِ إذْ ما لـم يَكُنْ مِنَ الدَّلِيلِ ليسَ شَـيئًا يَسـتَكِنْ
٢٦٩. حـتى يَـجِيءَ بـالـمُـعَـارَضَـاتِ فـكانَ مِـن تَقدِيـمِ ذا بـالذَّاتِ
٢٧٠. يُوجِـبُ أنْ لَيـسَ هُنَـا يُقَـدَّمُ ولا يَجُـوزُ وَهْـوَ نَـصٌّ مُحكَـمُ

النقطة الثالثة

الشرع الصحيح والعقل الصريح غير متعارضين

٢٧١. العَقـلُ إن كانَ على اسـتقامَهْ ولـم يُشَـبْ بِـأَيِّ شيءٍ رَامَـهْ
٢٧٢. مِـنَ الهَـوَى الغَالِـبِ والتَّعَصُّبِ مُحَـالٌ ان يُعَـارِضَ الـوَحيَ الأَبِيّْ
٢٧٣. لأَنَّ رَبَّ الفِطـرَةِ الذي عَـلا وخَلَـقَ العَقـلَ لِـشَرعٍ أَنـزَلا
٢٧٤. وَوَهَـبَ العَقـلَ فعِنـدَ ذَلِـكْ فَمصـدَرُ الإثنَـينِ خَـيرُ مَالِـكْ
٢٧٥. وإنَّ هـذا مَـذهَـبُ الأَئِـمَّـهْ والسَّـلَفِ الصَّالِـحِ خَـيرِ الأُمَّـهْ
٢٧٦. وقَعَّـدَ الشَّـيخُ مِـنَ القَواعِـدِ بَينَهُمَا مِـن أَوجُـهِ التَّعَاضُدِ
٢٧٧. فالعَقـلُ لا يُكَـذِّبُ النَّقـلَ ولا يُنَاقِـضُ النَّقْـلَ على مـا أَصَّـلا
٢٧٨. ومـا أَتَى بِـهِ الرَّسُـولُ الهَـادِي حَـقٌّ تَصَـادَقَ في الاعتِقَـادِ
٢٧٩. عَلَيـهِ أَصلًا مَـعْ صَرِيـحِ العَقلِ قـالَ: وَجَـدتُ كُلَّ مـا في النَّقـلِ
٢٨٠. ممـا يُقَـالُ شُـبُهَاتٍ حَاصِلَـهْ وأَنَّهَـا بالعَقـلِ كانَـتْ بَاطِلَـهْ

٢٨١. وبِمُحَالاتِ العُقُولِ ما أَتى ... وبالمُحَاراتِ أَتَى مُثَبِّتَا
٢٨٢. وما يُعَدُّ مِنهُ عَقلِيَّاتُ ... وإنَّهَا في الحَقِّ مُحدَثَاتُ
٢٨٣. بَاطِلَةٌ بِمَا عَلَيهِ الشَّرعُ قَدْ ... دَلَّ شَهَادَةً وفي العَقلِ وَرَدْ
٢٨٤. ما نَاقَضَ الذي حَكَوا فالقَولُ ... إنْ كانَ عَن شَرعٍ نَأى فالعَقلُ
٢٨٥. أَفسَدَ مِنهُ فَهُنَا الفَسَادُ ... كانَ بِهِ أَكثَرُ حَيثُ زَادُوا
٢٨٦. ثُمَّ ضَلالُهُمْ بِعَقلِيَّاتِ ... مِن جِنسِ ما ضَلُّوا بِسَمعِيَّاتِ
٢٨٧. مَنْ أَثبَتَ المَنفِيَّ أوِ العَكسَ وَرَدْ ... ذا خَطَإٍ في الشَّرعِ والعَقلِ يُعَدّ
٢٨٨. حِينَئِذٍ فَسَبَبُ التَّوَهُّمِ ... بَينَهُمَا مِنَ التَّعَارُضِ اعلَمِ
٢٨٩. فَهْوَ فَسَادٌ بانَ في العُقُولِ ... مِنهُ أوِ الفَسَادُ في المَنقُولِ
٢٩٠. مِثَالُهُ: مَرِضتُ يا ابنَ آدمِ ... وفَسَّرَ المَعنَى لدى التَّكَلُّمِ
٢٩١. وعَرَقُ الخَيلِ فنَقلُ النَّاقِلِ ... لهذهِ مِن أبطَلِ البَوَاطِلِ
٢٩٢. كذاكَ ما تُدعَى بِعَقلِيَّاتِ ... قَد بُنِيَتْ لَفظًا بِمُجمَلاتِ
٢٩٣. تَحتَمِلُ المَعانِيَ المُستَكثَرَةْ ... كَلَفظَةِ التَّوحِيدِ عندَهُمْ تَرَهْ
٢٩٤. لِنَفيِ وَصفِ اللهِ بافتِرَاضِ ... تَنزِيهِهِ والجِسمِ والأَعرَاضِ
٢٩٥. وجِهَةِ الخَالِقِ والتَّحَيُّزِ ... فكُلُّ هذا عِندَهُمْ لم يَجُزِ
٢٩٦. مَعْ أَنَّهَا لَيسَتْ مِنَ الرَّحمنِ ... ولا الرَّسُولِ وذوِي الإيمَانِ

النقطة الرابعة

النقل الذي زعم المبتدعة أنَّ العقل عارضه قد علم بالاضطرار ثبوته وقطعية دلالته

٢٩٧. إنَّ أُمُورَ السَّمعِ مما يُعلَمُ ... بالاضطِرَارِ أَخبَرَ المُعَظَّمُ

٢٩٨. بِهَا كما قَد عُلِمَتْ نُبُوَّتُهْ ... مِن جِهَةِ الصِّحَّةِ مِنهَا رُؤْيَتُهْ

٢٩٩. والاستِوَاءُ وعُلُوُّ البَارِي ... وغَيرُهَا وما بالاضْطِرَارِ

٣٠٠. يُعلَمُ الامتِنَاعُ مِن قِيَامِ ما ... يُبطِلُهُ مِنَ الدَّلِيلِ عُلِمَا

٣٠١. لأَنَّهُ لو قامَ مِن دَلِيلِ ... لم يَبقَ مُطلقًا بِلا تَفصِيلِ

٣٠٢. مِن ثِقَةٍ في أَيِّ مَعلُومٍ سَوَا ... حِسِّيًّا او عِلمِيًّا الذي حوَى

٣٠٣. وما مَضَى حَوَى مُقَدِّمَاتِ ... إخبَارَهُ عَن مُرسِلِ الآيَاتِ

٣٠٤. وصِدقَهُ فالقَدحُ في أَيٍّ وَرَدْ ... ما بَينَ عَقلٍ كانَ أو نَقلٍ يُعَدّْ

٣٠٥. حِينَئذٍ فالقَدحُ باطِّرَادِ ... مِن جُملَةِ المَعلُومِ بالفَسَادِ

٣٠٦. ضَرُورَةً مِن دِينِ خَيرِ النَّاسِ ... بلا خِلافٍ وبلا التِبَاسِ

٣٠٧. وليسَ هذا الأَمرُ قاصِرًا على ... تِلكَ بَلِ الشَّخصُ الذي قَد جَعَلا

٣٠٨. تَصدِيقَهُ دونَ أُمُورِ غَيبِهِ ... فلَيسَ مُؤمِنًا بِهِ فانْتَبِهِ

٣٠٩. إذْ إنَّ مِن مُستَلزمَاتِ ما جَرَى ... إيمَانَهُ بِكُلِّ ما قَد أَخبَرَا

النقطة الخامسة

الآثار والنتائج الفاسدة المترتبة على هذا القانون

٣١٠. مـا قَـنَّنَ الفَخـرُ لَهُ مِـنَ الأَثَـرْ ... مِـنَ الشُّرُورِ فـوقَ ذكرِ مَـن ذَكَرْ
٣١١. أَضعَـفَ مِنـهُ ثِقَـةَ الكَثِـيرِ ... بـالآيِ والنَـصِّ عـنِ النَّذِيـرِ
٣١٢. وزَرَعَ الشَّـكَّ لدى الأَتبَـاعِ ... إذْ هُـوَ مُجـمَـلٌ ولـم يُــرَاعِ
٣١٣. والثَّـانِ طَعنُـهُ بـذاتِ المُصطَفى ... ورُسُـلِ اللهِ ومِـن غَـيرِ خَفَـا
٣١٤. لأَنَّ مَـن قَـدَّمَ عَقلَـهُ وظَـنّْ ... فقَـد نَحَـا عَـنِ السَـبِيلِ وافتَـتَنْ
٣١٥. وكانَ عِـنـدَهُـمْ طَـرِيـقَـتَـانِ ... مَذكُورَتَـانِ عِنـدَ أهـلِ الشَّـانِ
٣١٦. طَرِيقَـةُ التَّبدِيـلِ -والتَّأوِيـلُ ... تَدخُـلُ فِيـه- بَعدَهَـا التَّجهِيـلُ
٣١٧. فـــالأَوَّلانِ الـمُـتَـكَـلِّـمُـونَـا ... وبَـعـدَهَـا الـتي يُجَـهِّـلُـونَـا
٣١٨. مَـن أرسـلَ اللهُ مِـنَ الأَكـارِمِ ... وخَـيرِ مَـن كانَ بِظَـهـرِ آدَمِ
٣١٩. ولازِمُ المَذهَـبِ هَـذا أَنَّـهُـمْ ... لـم يَفهَمـوَا مـاذا يُرِيـدُ رَبُّهُـمْ
٣٢٠. ولـم يَكُونُوا مِـن هُـدَاةِ البَشَرِ ... بـل هُـمْ على ضَـلالَـةٍ وضَرَرِ
٣٢١. ثَالِثُهَـا: قَـد فَتَحُـوا البَـابَ لِمَنْ ... أَلحَـدَ بالـرَّبِّ العَظِيـمِ والسُّـنَنْ
٣٢٢. فعَمَـدَوا إلى نُصُـوصِ الغَيـبِ ... وكُلِّ مـا جـاءَ بِـشَرعِ الـرَّبِّ
٣٢٣. فـأَوَّلُـوهَـا وبِـلَا احـتِرَازِ ... بِسَبَبِ الذي حَـكَاهُ الـرَّازِي

النقطة السادسة

حال من عارض الكتاب والسنة، وأعرض عنها

٣٢٤. ليـسَ هُنَاكَ أَحَـدٌ مِنَ السَّـلَفْ ... يَـرُدُّ مـا جـاءَ مِـنَ الذي اتَّصَـفْ

٣٢٥. بِأَنَّـهُ مِـنَ الكِتَـابِ والأَثَـرْ ... وأنكَـرُوا هـذا على أَهـلِ النَّظَـرْ

٣٢٦. إنْ كانَ في أَبـوَابِ غَيـبِ اللهِ ... وفي صِفَاتِـهِ بـلا اشـتِبَاهِ

٣٢٧. وعامَـةُ الضَّـلالِ كانَ بِسَـبَبْ ... تَفرِيطِهِـمْ في الاتِّبَـاعِ إذْ وَجَـبْ

٣٢٨. وفي بَيَـانِ حَالِهِـمْ يَقُـولُ في ... دَرءِ تَعَـارُضٍ كلامًـا يَكتَـفي

٣٢٩. بِـهِ الذي أَقبَـلَ للشَّرِيعَـهْ ... وقَـد خَـلا مِـن بِـدَعٍ شَـنِيعَهْ

٣٣٠. حِينَئِـذٍ لَهُـمْ طَرِيقَـانِ بـلا ... زِيَـادَةٍ إمَّـا عَلَى نَهـجٍ خَـلا

٣٣١. طَرِيقَـةُ القِيَـاسِ مِنهَـا والنَّظَـرْ ... وبَعْدَهَـا الصُوفِيَّـةُ الـتي اشـتَهَرْ

٣٣٢. مِنهَـا طَرِيقُ الكَشـفِ والمُجَرِّبُ ... لَهُـنَّ كانَ حَاصِـلًا مـا يُوجِـبُ

٣٣٣. مِـن كَـثرَةِ الفَسَـادِ والتَّنَاقُـضِ ... لم يُحصِهِ في الجَمـعِ عَرضُ عَارِضِ

٣٣٤. ومِـن مـآلاتِ المُعَارِضِينَـا ... لمـا أَتَى في شَرعِنَـا يَقِينَـا

٣٣٥. مَعيشَـةً ضَنَّـكًا يَعِيـشُ فِيهَـا ... والجَهـلُ والضَّـلالُ إذ يَلِيهَـا

٣٣٦. والاتِّصَـافُ بِصَفاتِ مَـن مَضى ... مِـنَ الكِتَابِيِّيـنَ شِـبهًا اقتَـضى

٣٣٧. وإِنَّــهَــا جِمَــاعُ كُلِّ كُـفْـرِ   وأَصــــلُ كُلِّ زَلَّـــــةٍ وشَرّ

٣٣٨. وكانَ إبلِيـسُ عَلَيـهِ اللَّعنَـهْ   قَد سَــنَّ بَينَ النَّـاسِ تِلكَ السُّـنَّهْ



الفصل الثاني

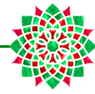
دليل الأعراض وحدوث الأجسام
عند فرق المبتدعة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

دليل الأعراض وحدوث الأجسام عند فرق المبتدعة

٣٣٩. أُرِيدَ إثبَاتُ وُجُودِ الصَّانِعِ ... بِهِ فقَالُوا عَنهُ غيرُ وَاقِعِ
٣٤٠. إلَّا ببَابِ النَّظَرِ العَقْلِيِّ بِهْ ... لذاكَ أَوجَبُوهُ فِيهِ وانتَبِهْ
٣٤١. قَالُوا هِيَ الدَّلِيلُ في المُلازَمَهْ ... للجَسمِ فَهْيَ للحُدُوثِ لازِمَهْ
٣٤٢. واختَرَعَ الجَهمِيَّةُ الدَّلِيلا ... وصَحبُ الاعتِزَالِ حَتَّى قِيلا
٣٤٣. عِندَ جَمِيعِ فِرَقِ الكَلامِ ... تَأَثُّرًا مِنهُمْ على انتِظَامِ
٣٤٤. وَجَعَلُوهُ أَوَّلَ الأُصُولِ ... ومِنهُ فالتَّوحِيدُ في القَبُولِ
٣٤٥. وزَعَمُوا جَمِيعُهُمْ وَاعتَرَفُوا ... إثبَاتُ صَانِعِ الوَرَى لا يُعرَفُ
٣٤٦. إلَّا بهَذا النَّظَرِ المُفضِي إلى ... عِلمٍ بِإثباتٍ لَهُ قَد حَصَّلا
٣٤٧. وليسَ مُمكِنًا بلا إثبَاتِ ... حُدُوثِ عَالَمِ الوَرَى بالذَّاتِ
٣٤٨. إذْ الحُدُوثُ عِلَّةٌ تَحتَاجُ ... إلى مُؤَثِّرٍ فذا الإخرَاجُ
٣٤٩. يَحتَاجُ مُحدِثًا لهذا العَدَمِ ... لِحَيِّزِ الوُجُودِ بعد الظُلَمِ
٣٥٠. وليسَ مُمكِنًا بلا إثبَاتِ ... حُدُوثِ أَجسَامٍ لِمُمكِنَاتِ
٣٥١. مِن ثَمَّ باللُّزُومِ للأَعرَاضِ قَدْ ... عَرَّفَها الصِّفَاتِ والثَّانِي تُعَدّْ
٣٥٢. أن تَلزَمَ الأَكوانَ بالتَّعيينِ ... مِن حَرَكَاتٍ ومِنَ السُّكُونِ
٣٥٣. والاجتِمَاعِ ثُمَّ الافتِرَاقِ ... فهذِهِ الأَربعُ باتِّفَاقِ





٣٥٤. واحتَاجَ هـذا الأَمـرُ في الإِثبَاتِ أَربَـعَـةً مِـنَ الـمُـقَـدِّمَـاتِ

٣٥٥. إثبَـاتُ أَعـرَاضٍ أوِ البَعـضِ كما مَـرَّ وذي الأكـوانُ فيهـا تُنتَمـى

٣٥٦. ثُـمَّ حُـدُوثِـهَـا فـفي إبـطَـالِ ظُهُورِهَـا بَعـدَ الكُمُـونِ التَّـالي

٣٥٧. وفي انتِقَـالٍ مِـن مَحَـلٍّ لِمَحَـلّْ وبَعـدَهُ إثبـاتُ أَنَّ مـا حَصَـلْ

٣٥٨. خُلُـوَّ جِسـمٍ أَيِّ جِسـمٍ إمَّـا عَـن كُلِّ جِنـسِ عَـرَضٍ مِـن ثَمَّا

٣٥٩. إثبَـاتُ أنَّ الجِسـمَ قَابِـلٌ إذَنْ وقَابِـلُ الـشَّيءِ فلَـنْ يَخلُـوَ عَـنْ

٣٦٠. وَصـفٍ بِهَـا أو ضِدِّهَـا هـذانِ أو لـم تَكُـنْ تَخلو عَـنِ الأَكوَانِ

٣٦١. مَعنَـاهُ لا تَنفَـكُّ عَـن أعـرَاضِ أو بَعضِهَـا مِن غـيرِ مـا انتِقَاضِ

٣٦٢. مِـن ثَـمَّ الامتِنَـاعُ في تَحصُّـلِ حَـوَادِثٍ ليـسَ لهـا مِـن أَوَّلِ

٣٦٣. قالُوا وفي حُدُوثِ الاجسَـامِ بذي يُبـنَى على مُقدِّمَـاتٍ تَحتَـذِي

٣٦٤. إثبَـاتُ أنَّ الجِسـمَ ليـسَ يَخلُـو مِـن عَـرَضٍ يَحـدُثُ ثُـمَّ الأَصـلُ

٣٦٥. ما لَيسَ يَخلُـو مِن صِفَاتٍ أَو نُفي خُلُـوِّ الانفِـكَاكِ أو سَـبقٍ يَـفي

٣٦٦. فَـحَـادِثٌ لأنَّ عِـنـدَ هَـؤُلا العَـرَضُ الحُـدُوثُ فيـهِ حَصَـلا

٣٦٧. واتَّـفَـقَ المُبتَدِعَةُ اتِّفَاقَا عَلَيـهِ مِـن غـيرِ اختِلَافٍ سَـاقَا

٣٦٨. وكانَ الاتِّـفَـاقُ في صِـفَـاتِ رَبِّ الـعُـلَا مُـنَزِّلِ الآيَـاتِ

٣٦٩. ولَكِـنِ الخِـلافُ دُونَ مَـينِ في فَـهـمِـهِـمْ لِهـذِهِ الثِّـنـتَـينِ

٣٧٠. وسَـوفَ يَـأْتِي ذِكـرُ كُلِّ فِرقَـهْ ومـا لَهُ تَـكُـونُ مُستَحِقَّهْ

المطلب الأول

شرح الدليل ووجه الاستدلال به عند الجهمية

٣٧١. الجَهـمُ وابـنُ دِرهَـمٍ أَوَّلُ مَـنْ — تَكَلَّمُـوا فيـهِ على مـدَى الزَّمَـنْ
٣٧٢. في دِينِنَـا ومِنهُمَـا قَـد انتَقَـلْ — مِن بَعدِهِمْ لِمَن عَنِ النَّاسِ اعتَزَلْ
٣٧٣. قـالَا الذي مـا كانَ بِالمُنفَـكِّ — عَـن الحَـوَادِثِ بِـغَـيرِ شَـكِّ
٣٧٤. فحَـادِثٌ وأَصلُهُـمْ قَـدِ انـدَرَجْ — دَلِيـلُ الاعـرَاضِ بِـهِ ومـا خَـرَجْ
٣٧٥. فنَفَـوا الصِّفَـاتِ قالُـوا عَـرَضُ — قـامَ بِجِسـمٍ حَـادِثٍ ومـا رَضُـوا
٣٧٦. قالُوا ومـا لا يَتَنَـاهَى امنَعْـهُ أَنْ — يُوجَـدَ والأَسـمَاءَ أَيضًـا فَـهْيَ لَنْ
٣٧٧. تُثبَتَ إلا في المـجَـازاتِ وفي — إخبَـارِهِ لا اسـمًا لذي التّلَطُّـفِ

المطلب الثاني

شرح الدليل ووجه الاستدلال به عند المعتزلة

٣٧٨. وقـامَ بـالدَّلِيـلِ ذو اعـتِزَالِ — فـأَثـبَـتُـوا وجـودَ ذي الجَـلالِ
٣٧٩. فـإنْ يَكُنْ أَخَصُّ وَصفِـهِ القِدَمْ — صِفَـةُ ذَاتِـهِ تعـالى ذو النِّعَـمْ
٣٨٠. ولـم يُـشَـارِكْـهُ بِـهَـا سِـوَاهُ — فالعَالَـمُ المَخلُـوقُ مـا تَـرَاهُ
٣٨١. بِكُـلِّ مـا فيـهِ يَكُـونُ مُحدَثَا — فضـلًا بـأنَّ كلّ مـا قَـد حَدَثَـا
٣٨٢. تَـضَـمَّـنَ الخَـلـقَ لذا تَـقُـولُ — حُـدُوثُ الاجْسَـامِ هُـوَ الدَّلِيـلُ

٣٨٣. وهكَـذا الأَعـرَاضُ وانبَـنَى على ... كُـبرَى وثَانَوِيَّـةٍ عِنـدَ المَـلا
٣٨٤. مـا لَيـسَ يَنفَـكُّ عَنِ الحَـوَادِثِ ... فـحَـادِثٌ ومَـرَّ في المَباحِثِ
٣٨٥. ومـا تَـلاهُ قِيـلَ فِيـهِ: الجِسـمُ ... لـم يَخـلُ مِـن عَـوَارِضٍ والحُكمُ
٣٨٦. فِي هَـذهِ تُـلَازِمُ الأَجسَـامَا ... إذِ المُعَـرَّى عِندَهُـمْ مـا قَامَـا
٣٨٧. وإنَّـهَـا حَـادِثَـةٌ لذاكَ في ... نَتِيجَـةِ التَّقعِيـدِ في المُتَّصِـفِ
٣٨٨. جَمِيعُ جِسمٍ حَـادِثٌ يُـوَافِي ... نَقَلَـهُ النَّـاسُ عَـنِ العَـلَّافِ
٣٨٩. وكُلُّ أَهـلِ الاعـتِزَالِ قَـد نَفَـوا ... صِـفَـاتِـهِ وجُـلُّـهُـمْ يُـعَـرِّفُ
٣٩٠. يَـقُـولُ: عَالِـمٌ وحَيٌّ قَـادِرُ ... لَـكِـنَّـهُ مَـعْ ذِكـرِهَـا يُجَاهِـرُ
٣٩١. ليسَ بِعِلمٍ وحَـيَـاةٍ تُعتبَرْ ... وقُـدرَةٍ وَصفًـا لخَالِـقِ البَـشَرْ
٣٩٢. وبَـعـضُـهُـمْ عَـبَّرَ بالصِّفَاتِ ... تِـلـكَ مُـعَـبِّرًا بـعَـينِ الذَّاتِ
٣٩٣. لدى أبِي الهُذَيـلِ فالخَلـقُ جَرَى ... لَدَيـــهِ مَخـلُـوقًـا وقَـد تَـأَثَّـرَا
٣٩٤. بِـهِ ابـنُ كُلَّابٍ فقَـالَ الخَلقُ هُوْ ... مَخلُوقُـهُ والفِعـلُ مَفعُـولٌ لَهُ

المطلب الثالث

شرح الدليل ووجه الاستدلال به عند الكلابية والأشعرية

٣٩٥. والأَشـعَـرِيُّ تَـبِـعَ الـكُـلَّابِي ... في طَـورِهِ الثَّـانِي مَـعَ الأَصحَـابِ
٣٩٦. فـكَانَ للتَّطابُـقِ المُشـتَهِرِ ... يَدعُونَهَـا جَمِيعَهَـا للأَشـعَرِي

٣٩٧. أَسبَابُ هذا الأَمرِ الارتِبَاطُ ... بَينَهُمَا والنَّشرُ والنَشَاطُ

٣٩٨. لصَحبِهِ في طَورِهِ الثَّاني الذي ... كانَ عَلَيهِ فِيهِ مِن مآخِذِ

٣٩٩. وقَد تَأَثَّرَا بغَيرِ مَسأَلَهْ ... بالمَنهَجِ العَقلِيِّ للمُعتَزِلَهْ

٤٠٠. بِسَبَبِ المُنَاظَرَاتِ دونَ ما ... عِلمٍ بشَرعٍ قَدرُهُ قَد عَظُمَا

٤٠١. وأَخَذُوا بَعضَ الأُصولِ الغَابِرَهْ ... كهذِهِ وأَكثَرُ الأَشَاعِرَهْ

٤٠٢. قَالَتْ بِهِ وَهُمْ على قِسمَينِ لا ... تُوجِبُهُ وَهْوَ صَحِيحٌ قُبِلا

٤٠٣. ولا تُعَارِضُ النُّصوصَ كُلَّهَا ... بِهِ ولَكِنْ بَعضَهَا كانَ لَهَا

٤٠٤. فيُثبِتُونَ ما أَتَى بالخَبَرِ ... وهَؤُلاءِ القُدَمَا والأَشعَرِي

٤٠٥. وثَانِيَ الأَقسَامِ يُوجِبُونَهْ ... والأَصلُ في الصَّانِعِ يَحصُرونَهْ

٤٠٦. وهُمْ على قِسمَينِ مَن يَراهُ ... لم يَقوَ في جَمِيعِ ما نَفَاهُ

٤٠٧. وخَيرُ مَن فِيهَا أَبُو بَكرِ الذي ... أَعجَبَ كُلَّ عَالِمٍ وجِهبِذِ

٤٠٨. وثَانِيَ الأَقسَامِ مَن رآهُ ... يُعَارِضُ النُّصوصَ في مَبدَاهُ

٤٠٩. وهَؤُلاءِ بَعضُ مَن تَقَدَّمَا ... مَعَ الذينَ في الأَخِيرِ تُنتَمى

٤١٠. هُمُ ابنُ فُورَكَ وعَبدُالقَاهِرِ ... وابنُ الجُوَينِيِّ مَعَ الأَوَاخِرِ

٤١١. وقَد نَفَى الطَّائِفَتَانِ الفِعلَ إنْ ... كانَ بالاختِيَارِ دونَ المُستَكِنْ

٤١٢. أَمَّا أَبُو بَكرٍ فقَد تَأَثَّرَا ... بِهِ وفي الكلامِ عَنهُ أَكثَرَا

٤١٣. وَهْوَ قَدِ استَدَلَّ في حُدُوثِ ... جِسمٍ على ما مَرَّ بالحَدِيثِ

٤١٤. بِعَـدَمِ انفِكَاكِهَـا عَـنْ بَعـضِ ما ... يَكُـونُ مِـن أَكْـوَانِ مـا تَقَدَّمَـا
٤١٥. فـكُلُّ مَوجُـودٍ فقَـد جَعَلَـهُ ... إِمَّـا قَـدِيـمٌ لـيسَ أَوَّلًا لَهُ
٤١٦. أو مُحـدَثٌ مـا كانَ ثُـمَّ كانَـا ... وأَوَّلٌ لَهُ قَـدِ اسـتَبَـانَـا
٤١٧. والمُحدَثَـاتُ عِنـدَهُ إذْ يَذكُـرُ ... ثَـلَاثَـةٌ فَـعَـرَضٌ وجَـوهَـرُ
٤١٨. والجِسـمُ والأَخـيرُ فِيـهِ يَذهَـبُ ... بـأَنَّـهُ الـمُـؤَلَّـفُ الـمُـرَكَّـبُ
٤١٩. والجَـوْهَـرُ الذي لَهُ مِـن حَـيِّزِ ... يَعـنِي مَكَانًـا دونَـهُ لـم يَجُـزِ
٤٢٠. بِـذَاتِـهِ لَهُ الـقِـيـامُ وقَـبِـلْ ... مِـن كُلِّ جِنـسٍ مِن جَمِيعِ مـا نُقِلْ
٤٢١. مِن جِنسِ أعرَاضٍ تَكُونُ عَرَضَا ... أي: وَاحِـدًا مِنـهُ وفِيـهِ فَرَضَـا
٤٢٢. مَـنعُ قَـبُـولِهِ مِـنَ الأَلْـوَانِ ... كَـأَسـوَدٍ وأَبـيَـضٍ في آنِ
٤٢٣. في زَمَـنٍ وفي مَـكَانٍ وَاحِـدِ ... والـمَـوتِ والحَـيَـاةِ في التَّـوَاجُـدِ
٤٢٤. وعُـرِّفَ الـعَـرَضُ في الدَّفَـاتِـرِ ... هُـوَ الذي يَعـرِضُ في الجَـوَاهِـرِ
٤٢٥. حُـدُوثُـهُ يَـكُـونُ في مَحَـلِّ ... ليسَ بـذاتِـهِ بَـدَا في الأَصْـلِ
٤٢٦. كاللَّـونِ والسُّـكُونِ واتِّصَـالِ ... حَـرَكَـةٍ تَـفَـرُّقِ انْـفِـصَـالِ
٤٢٧. ويَستَحِيلُ عِنـدَ مَن بِـهِ اعتَمَدْ ... مِـن عَـرَضٍ يَبـقَى زَمَانَـينِ وقَـدْ
٤٢٨. يَبطُـلُ في ثَـانِيَ حَـالٍ وارجِـعِ ... إلى الـمُـطَـوَّلاتِ لـلـتَّـوَسُّـعِ
٤٢٩. والعَالَـمُ العُلـوِيُّ والسُـفلِيُّ لا ... يَخـرُجُ مِـن هَذَيـنِ يعـني: جُعِلا
٤٣٠. مِـن عَـرَضٍ وجَوهَـرٍ ومُحـدَثُ ... بِـأَسرِهِ ومِـن هُـنَا قَـد بَحَثُـوا

٤٣١. مِن أَجلِهِ حُدُوثَ هذا العَالَمِ   وجاءَ في التَّقرِيرِ بالعَظَائِمِ
٤٣٢. وشَرحُ مَا يَقُولُ: إنَّ العَالَمَا   حَادِثٌ اذْ ليسَ يَزَالُ قَائِمَا
٤٣٣. مِن تِلكَ والأَعرَاضُ حَادِثَاتُ   دَلِيلُهُ تِلكَ التَّحَرُّكَاتُ
٤٣٤. قَد بَطَلَتْ عند السُّكُونِ واجْعَلِ   حُدُوثَ الاجسَامِ بِهِ ونَزِّلِ
٤٣٥. لَم تستَبِق حَوَادِثٌ ومَا خَلا   عن سبقِهِ لها فحادِثٌ جَلا
٤٣٦. ومِنهُ فالعَالَمُ قالَ حَادِثُ   بِأَسرِهِ فهذِهِ البَوَاعِثُ
٤٣٧. وصَاحِبُ التَّأصِيلِ في طَرِيقَتِهْ   كَمَنهَجِ المُعتَزِلِي وشِيعَتِهْ
٤٣٨. لكِنَّهُ زادَ هُنَا في رَسمِهِ   يَبقَى زَمَانَينِ لِمَا في نَفسِهِ
٤٣٩. ولم تَكُنْ تُورِدُهُ المُعتَزِلَهْ   وسَوفَ يَأتِي قَصدُهُ والأَمثِلَهْ
٤٤٠. وقَد تَلاهُ فيهِ عَبدُالقَاهِرِ   والإسفَرَايِينِي مِنَ الأَكَابِرِ
٤٤١. وابنُ الجُوَينِي وَهْوَ مِمَّن قَد نَشَرْ   مَقَالَةَ المُعتَزِلِينَ واستَقَرْ
٤٤٢. أكثَرُ عِلمِ المُتَأَخِّرِينَا   عَلَيهِ عِندَ المُتَكَلِّمِينَا
٤٤٣. ومَنهجُ القَومِ في الاستِدلَالِ   بِهِ على صِفَاتِ ذي الجَلَالِ
٤٤٤. نُجمِلُهُ: في نَفيِ أَصلِ تَسمِيَهْ   صِفَاتِهِ الأَعرَاضَ فَهْيَ بَاقِيَهْ
٤٤٥. وباتِّفَاقِ الحُكَمَا الأَعرَاضُ لا   تَبقَى زَمَانَينِ على ما نُقِلا
٤٤٦. يعني بِهَا صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّهْ   وفَرَّعُوا مَسأَلَةً حُكمِيَّهْ
٤٤٧. قالُوا بإِبطَالِ حَوَادِثٍ بِلا   أَوَّلِ والذي حَدَا بِهِمْ إلى

٤٤٨. ذَا نَـفْيُ وَصـفِ الفِعـلِ للغَفَّـارِ ... ومـا يَكُـونُ مِنـهُ باختِيَـارِ

٤٤٩. كالاسـتِوَاءِ والـرِّضَى والغَضَـبِ ... وغيرِهَـا ممَّـا أَتَى في الكُتُـبِ

٤٥٠. فَهُـمْ وإن قَـد خالَفُـوا المُعـتَزِلَهْ ... في الوَصفِ والاسمِ كما في المَسْأَلَهْ

٤٥١. لَكِـن يُسَـمُّونَ صِفَـاتِ الفِعلِ ... والاخـتِـيَـارِ بِخَـلافِ الأَصـلِ

٤٥٢. فَـهْيَ حَـوَادِثٌ وفي التَّعلِيلِ ... طَـردًا لمـا كانَ مِـنَ الدَّلِيـلِ

٤٥٣. فاستَنَدُوا فيهـا إلى مـا يَقبَـلُ ... حَوَادِثًـا لَـم يَخلُ حَيـثُ يُجعَـلُ

٤٥٤. وإنَّ مـا لـم يَخلُ حَـادِثٌ تَـرَهْ ... فـهـذِهِ الـقَـاعِـدَةُ الـمُـقَـرَّرَهْ

٤٥٥. ولَـهُـمُ مَـعْ هَـذِهِ الـصِّـفَاتِ ... طَـرِيـقَـتـانِ جَـاءَتَـا بـالذَّاتِ

٤٥٦. لِبَعضِهِـمْ مَعًـا وعِنـدَ البَعـضِ ... تَفَرَّقَـا نَحـوُ الـرِّضَى والبُغـضِ

٤٥٧. أَوَّلُـهَـا: إثـبَـاتُـهَـا قَـدِيـمَـهْ ... وأَزَلِيَّـةً بِـهِ مَـعـلُـومَـهْ

٤٥٨. لـم تَـتَـعَـلَّقْ بِمَـشِـيـئَـةٍ ولا ... تَجَـدُّدٍ يَـقُـومُ بَـعـدُ حَـصَـلا

٤٥٩. والثَّـانِ: جَعـلُ مُقتَـضَى صِفَاتِهِ ... تِـلـكَ فمَفعُولًا بِـغَـيرِ ذَاتِـهِ

٤٦٠. يَقُـومُ وَهْـوَ عَنـهُ ذو انفِصَـالِ ... نَحـوُ الـنُّزُولِ لَيـسَ في الأَفعَـالِ

٤٦١. مُـلَازِمًـا وفي التَّـعَـدِّي يَـرِدُ ... كالخَلـقِ والإحسـانِ حِـينَ يُوجَدُ

٤٦٢. فَـيَزعُـمُـونَ أنَّـهُ خَلقًا خَلَقْ ... في غَـيرِهِ وبالـنُّزُولِ قَـد نَطَـقْ

٤٦٣. وصِفَـةُ الخَلـقِ الـتي أَحالُـوا ... عَلَى أُمُـورِ الوَصـفِ حِـينَ قَالُـوا

٤٦٤. لا يُثبِتُونَهَا مِـن الأَفـعَـالِ ... بَـلْ هِيَ مَفعُـولٌ على انفِصَـالِ

٤٦٥. لـم تَجـرِ بالمَشِـيئَةِ المُعتَـبَرَهْ ... ولا بِــقُــدرَةٍ بِــهِ مُــقَــدَّرَهْ

٤٦٦. قالُـوا: ولو لـم يَكُنِ الخَلـقُ هُوَ ... مَخلُوقَـهُ لـكَانَ في اثنَـينِ استَوَى

٤٦٧. إمَّــا قَـدِيـمًـا مَـعَـهُ ويَـلـزَمُ ... في هَهُنَـا المَخلُـوقُ قِدمًـا يُجـزَمُ

٤٦٨. أو حَادِثًـا فهَهُنَـا قَـد حَلَّـتْ ... حَــوَادِثٌ بِـهِ ومـا استَقَلَّتْ

٤٦٩. ثُـمَّ في الافـتِـقَـارِ كُلٌّ وَاحِـدِ ... لآخَــرٍ مِـنـهُ على التَّــوَارُدِ

٤٧٠. حِينَئِـذٍ فيَلـزَمُ التَّسَلسُـلُ ... وكَانَ بَـاطِـلًا على مـا يُنقَلُ

٤٧١. ومـا تَعَـدَّى مِـن خِـلالِ الكَلِمِ ... إضَافَـةً والشَّـأْنُ فيهـا عَـدَمي

٤٧٢. لـيـسَ وُجُودِيًّـا ومِـن أَشـبَاهِ ... كـنَـاقَـةِ اللهِ وبَـيـتِ اللهِ

٤٧٣. ثُـمَّ ابـنُ كُلَّابٍ أَتَى بالمَسـأَلَهْ ... مَأْخـوذَةً مِـن مَذهَـبِ المَعـتَزِلَهْ

٤٧٤. وعَنـهُ قـامَ صَحبُـهُ والأَشـعَرِي ... وسـارَ بـينَ النَّـاسِ في المُشـتَهِرِ

٤٧٥. فالرَّبُّ إذْ قالَ (على العَرشِ استَوَى) ... خَلَـقَ مـا سَـمَّاهُ هـذا الاستِوَا

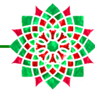
٤٧٦. وهـكـذا كانَ أَبُــو الـمَـعَـالِي ... في الأَخـذِ بالأَصـلِ مَـعَ الغَـزَالي

المطلب الرابع

شرح الدليل ووجه الاستدلال به عند الماتريدية

٤٧٧. قـد عاصَرَ الشَّـيخُ أَبـو مَنصُـورِ ... الأَشــعَــرِيَّ آخِـــذَا الأُمُـــورِ

٤٧٨. مِـن مَـورِدٍ ومِـن مَعِـينٍ وَاحِدِ ... لَـكِـنَّـهُ كانَ على التَّـعَـاضُـدِ





٤٧٩. مَعْ أَهلِ الاعتِزَالِ فوقَ الأَشعَرِي فحَصَرَ الشَّيخُ هُنَا بالنَّظَرِ
٤٨٠. إثبَاتَ صَانِعِ الوَرَى والمُشتَرَطْ إن كانَ مُفضِيًا إلى العِلمِ فَقَطْ
٤٨١. وَهْوَ كسَابِقِيهِ في الدَّلِيلِ وزادَ عَنهُمْ فيهِ في التَّفصِيلِ
٤٨٢. فعِندَهُ الصِّفَاتُ إنْ في الذَّاتِ كانَتْ أو الأَفعَالِ وَارِدَاتِ
٤٨٣. كالخَلقِ والرَّزقِ وكالإحسَانِ ونحوِهَا مِن صِفَةِ الرَّحمَنِ
٤٨٤. فَهْيَ قَدِيمَةٌ بلا تَفَرُّقِ فخَالَفُوا مَن مِثلِهِمْ في الفِرَقِ
٤٨٥. فقَالُوا الأَفعَالُ عَنْ يَقِينِ تَدخُلُ تَحتَ صِفَةِ التَّكوِينِ
٤٨٦. وسَمِّ بالإيجَادِ في الوُجُودِ ومِثلَها الإعدَامُ في التَّعْدِيدِ
٤٨٧. وَهْيَ قَدِيمَةٌ كما مَرَّ ولا تُعَدُّ عِندَ الأَشعَرِيْ مُؤَصِّلا
٤٨٨. مِنَ صِفَةٍ بَلْ أمرٌ اعتِبَارِي يَحصُلُ بَعدَ نِسبَةِ الآثَارِ
٤٨٩. يَعنِي بِهَا مِن نِسبَةِ المُؤَثِّرِ لأَثَرٍ وعِندَ صَحبِ الأَشعَرِي
٤٩٠. بِقُدرَةٍ تَعلَقُ تَنجِيزِيَّهْ حَادِثَةٍ فعِندَ الاشعَرِيَّهْ
٤٩١. قَدِيمَةٌ وصِفَةُ التَّكوِينِ حَادِثَةٌ مِن بَعدُ بالتَّعيِينِ
٤٩٢. فعِندَ هَؤُلاءِ تِلكَ الفِكرَهْ أنَّ إرادَةً كذاكَ القُدرَهْ
٤٩٣. قَدِيمَتانِ شَبَهُ التَّكوِينِ في تَعَلُّقَاتِهَا بلا تَكَلُّفِ
٤٩٤. فمَبدَأُ الإيجَادِ عِندَهُمْ هُمَا وأَكثَرُ الخُلفِ الذي بَينَهُمَا
٤٩٥. في البَابِ هذا وأَبُو مَنصُورِ يَقُولُ بالتَّفرِيقِ في المَذكُورِ

٤٩٦. مـا بَـينَ مـا كَـوَّنَ والتَّكوِيـنِ		جزمًـا وقَـد قـامَ على تَبْيِـينِ
٤٩٧. مـا قـالَ بالدَّلِيـلِ في كِتابِـهْ		وكانَ بالإجمَـاعِ مِـن أصحَابِـهْ
٤٩٨. إلَيـهِ تَرجِـعُ الصِّفـاتُ دونَ مـا		تَجَـدُّدٍ يَحـدُثُ وَهْـوَ عُدِمَـا
٤٩٩. لذاكَ قَـد أوَّلَ مـا قَـد يُذكَـرُ		مِـن صِفَـةِ الفِعـلِ الـتي تُعتَـبَرُ
٥٠٠. لازِمَـةً نَحـوُ استِوَا الرَّحمـنِ		إذِ لازِمٌ لِـقِـدَمِ الـمَـكَانِ
٥٠١. والـفَـوقِ والـمَـجِيءِ والـنُّزُولِ		وسـائِرِ البَـابِ مِـنَ المَنقُـولِ

المطلب الخامس

شرح الدليل ووجه الاستدلال به عند المشبهه

٥٠٢. ولَفظَـةُ التَّشـبِيهِ عِندَ السَّـلَفِ		تُطلَـقُ كالتَّمثِيـلِ عِنـدَ الخَلَـفِ
٥٠٣. حِينَئِـذٍ فلَفظَـةُ التَّشـبِيهِ قَـدْ		تَكُـونُ ضِمـنَ الاشـتِرَاكِ فـوَرَدْ
٥٠٤. فِيهَـا هُنَا دُخُـولُ قَدرٍ مُشـتَرَكْ		ذِهنًـا مَـعَ افتِرَاقِـهِ لِمَـن سَـلَكْ
٥٠٥. ولَـيسَ ثَـمَّ فِـرقَـةٌ مَـعرُوفَـهْ		بِـهِ ولا مَـدرَسَـةٌ مَـوصُـوفَـهْ
٥٠٦. لذاكَ لا نَـعـرِفُ مِـن أَقـوَالِ		إلَّا الذي في كُـتُـبِ الـرِّجَـالِ
٥٠٧. وذُو ابتِـدَاعٍ إنْ رأَى مـا كَرِهَـهْ		نَعَـتَ مَـن يُثبِـتُ بالمُشَـبِّهَهْ
٥٠٨. نَـشـأَتُـهَـا رَدَّةُ فِـعـلٍ للذي		عَـطَّـلَ ثُـمّ صـارَ كُلُّ آخِـذِ
٥٠٩. يُـشَـبِّـهُ اللهَ بِخَـلـقِـهِ وقَـدْ		تَأَثَّـرَتْ بأَصلِهَـا الذي اعتَمَـدْ

٥١٠. عَلَيـهِ والفَـرقُ الذي قالَـتْ بِـهِ | عِـنـدَ جَمِـيـعِ قَـائِـلٍ مُـشَـبِّـهِ
٥١١. قَـد يَخلُوَ الجِسـمُ الذي قَـد كانَا | مِـنَ الحَـوَادِثِ فـإِن قَـد بانَـا
٥١٢. لَيـسَ هُنَـاكَ مَانِـعٌ يَمنَـعُ مِـنْ | ذلِـكَ أَن تَـقُـومَ فيهِ فزُكِـنْ
٥١٣. تَفرِيقُهُمْ في الجَسـمِ حِـينَ أُطلِقَا | بَـينَ القَدِيـمِ والذي قَـد خُلِقَـا
٥١٤. ووَجـهُ الاسـتِدلَالِ في الصِّفَـاتِ | فالقِسـمَةُ اثنَتَـانِ أَي: في ذَاتِ
٥١٥. عَقـلٍ فإِمَّـا عَـرَضٌ أَو جِسْـمُ | والمَنـعُ مِـن أَوَّلِ شَيءٍ جَـزمُ
٥١٦. فصارَ جِسـمًا عِندَهُمْ رَبُّ العُلا | على الوُجُـوبِ القَـولُ هـذا حَصَلا
٥١٧. حِينَئِـذٍ يَخلُـو مِـنَ الحَـوَادِثِ | في أَزَلٍ وإِنْ بَـدا مِـن بَاعِـثِ
٥١٨. تَحُـلُّ فيهِ لا تَـعَـاقُـبَ وَرَدْ | عَلَيـهِ أَيْ: لا تَخلُـفُ الحـالَ وقَدْ
٥١٩. قالُـوا بـإِنَّ الجِسـمَ مـا تَعاقَبَتْ | عليهِ حَـادِثٌ على مَـا وَرَدَتْ
٥٢٠. مِثَـالُهُ: السُّـكُونُ أَمـرٌ عَـدَمي | فالجِسـمُ يَعـنِي هَهُنَـا ذَا القِـدَمِ
٥٢١. قَـد كانَ خَالِيًـا مِـنَ الحَـوَادِثِ | وكانَ سَـاكِـنًـا مِـنَ البَـوَاعِـثِ
٥٢٢. فحَيـثُ قـامَ حَـدَثٌ لـم يَكُـنِ | فـعُـدِمَ الإِعـدَامُ في التَّـبَـيُّنِ
٥٢٣. كانَ بإِحـدَاثٍ بِـهِ قَـد قامَـا | وذا على امـتِـنَـاعِـهِ استَقَامَا
٥٢٤. إِذْ عَـرَضٌ لَيسَ يَقُـومُ في عَرَضْ | فكَمْ بِـهِ مِن شَـطَطٍ ومِن مَرَضْ
٥٢٥. وعِـنـدَهُـمْ: فَرَبُّنَا يَـقُـومُ بِهْ | إِحـدَاثُ خَلـقٍ وكذا الإِفنَـا انتَبِهْ
٥٢٦. فـمَـا تَـقُـومُ بِـهِـمُ تَـقُـومُ | بِـهِ وهـذا ظَـاهِـرٌ مَـعلُـومُ

٥٢٧. فإنْ هُنَا أَفنَى فقَد قامَ بِهِ   كما حُكِي الإِحدَاثُ مِن سَبَبِهِ
٥٢٨. وضِدُّهُ فكَانَ قَابِلًا لأَنْ   يَحدُثَ فِيهِ حَادِثٌ مدَى الزَّمَنْ
٥٢٩. وَيُفنِي بَعدَ ذلِكَ الإِبدَاءِ   ومَن مَعَ الإِحداثِ والإِفنَاءِ
٥٣٠. كانَ فلا يَخلُو مِنَ الحَوَادِثِ   وذا الذي لم يَخلُ في المباحِثِ
٥٣١. فحَادِثٌ والحَامِلُ المَعلُومُ   بوَصفِهِ جِسمًا هُوَ التَّقسِيمُ
٥٣٢. فكُلُّ مَوجُودٍ فجِسمٌ أَو عَرَضْ   فيَستَحِيلُ في الدَّلِيلِ المُنتَهِضْ
٥٣٣. أنْ يُوصَفَ اللهُ بِغيرِ الجِسمِ   مُقَابِلًا لعَرَضٍ في القِسْمِ
٥٣٤. وثَمَّ مِن تَشَابُهٍ في وَحدَهْ   مُنطَلَقِ الفِرقَةِ مَعْ مَن عَدَّهْ
٥٣٥. فالانْطِلَاقُ كانَ في قِيَاسِ   رَبِّ جَمِيعِ خَلقِهِ والنَّاسِ
٥٣٦. وغَائبٍ على مُشَاهَدٍ وما   قَامُوا بِهِ فَهْوَ بِشَرٍّ أَظلَمَا
٥٣٧. أَوَّلُ مَن أَطلَقَ لَفظَ الجِسمِ   صَحبُ هِشَامٍ عَبَّرُوا بِجَزمِ
٥٣٨. قالُوا هُنَا: جِسمٌ وذُو أَبعَاضِ   والحَدِّ والأَلوانِ كالبَيَاضِ
٥٣٩. وذُو نِهَايَةٍ وذُو مِقدَارِ   والعُمقِ مِثلِ العَرضِ والأَشبَارِ
٥٤٠. سَبعَةُ أَشبَارٍ وغيرُهَا وما   شَيئًا مِنَ الخَلقِ مُشَابِهًا كما
٥٤١. قالَ الجَوَالِيقِيُّ ذو الطُّغيَانِ   جِسمٌ بَدَا في صُورَةِ الإِنسَانِ
٥٤٢. مُجَوَّفٌ أَعلاهُ دونَ الأَسفَلِ   لَيسَ بِلَحمٍ ودَمٍ مُفَصَّلِ
٥٤٣. واشتَهَرَتْ مَقُولَةُ الجَوَارِبِي   وقَد رَواهَا عَنهُ غَيرُ كَاتِبِ

٥٤٤. اعفُونِيَ الفَرجَ مَعَ اللِّحيَةِ لا | سِوَاهُمَا فالعِلمُ عِندِي أُصِّلا
٥٤٥. كذا ابنُ كُرَّامٍ إمَامُ الفِرقَهْ | مُخَالِفِينَ الفِرقَةَ المُحِقَّهْ
٥٤٦. مِن ثَمَّ مَوقِفُ المُشَبِّهِينَا | في فِعلِ رَبِّ العَرشِ أَن يَكُونَا
٥٤٧. إمَّا مِنَ اللَّازِمِ كالإِحيَاءِ | ونَحوِهِ مِن سائِرِ الأَشيَاءِ
٥٤٨. فَهَذِهِ فَسَمِّ مُحدَثَاتِ | وثَمَّ فَرقٌ عِندَهُمْ بالذَّاتِ
٥٤٩. في هَذهِ وفي الحَوادِثِ فمَا | هُوَ الأَخِيرُ فقِيَامُهُ انتَمى
٥٥٠. على مَشِيئةٍ وباختِيَارِهْ | وتِلكَ في الغَيرِ لدَى اعتِبَارِهْ
٥٥١. مُنفَصِلًا عَنهُ مُبَايِنًا لَهُ | وسَبَبُ التَّفرِيقِ فِيهِ قَولُهُ
٥٥٢. في المُحدَثَاتِ باعتِقَادِهِمْ وَجَبْ | بأَنَّهُ يَحدُثُ مِن غَيرِ سَبَبْ
٥٥٣. يُوجِبُ أَن يَحدُثَ والتَّفرِيقُ في | خَلقٍ ومَخلُوقٍ كفِعلِ السَّلَفِ
٥٥٤. لَكِنَّهُ كما تَرَى قَد خَالَفَا | وسَبَبُ الخَلقِ هُنَا قَدِ انتَفى
٥٥٥. فهَؤُلاءِ جَعَلُوهُ في الأَزَلْ | ليسَ بِقَادِرٍ على الخَلقِ أَجَلْ
٥٥٦. ولا على فِعلٍ بِهِ تَغيِيرَا | وبَعدُ صارَ مُمْكِنًا مَقدُورَا
٥٥٧. مِن غَيرِ ما تَجَدُّدٍ قَد بانَا | قَد أوجَبَ القُدرَةَ والإمكَانَا
٥٥٨. ولا تَقُومُ صِفَةُ الخَلقِ لِكُلّْ | خَلقٍ فِرارًا مِن تَسَلسُلٍ يَحُلّْ
٥٥٩. وقَد أَجابُوا عَن سُؤَالٍ وَرَدَا | مفَادُهُ مِن أينَ كانَ الابتِدَا
٥٦٠. إنْ كانَ ليسَ سَبَبٌ يُوجَدُ بِهْ | ولا مُخَصِّصٌ لِهذا فانتَبِهْ

٥٦١. قَالُـوا بِـأَنَّ مُوجِـبَ التَّخصِيـصِ ... إِرَادَةٌ قَـدِيـمَـةُ الخُـصُـوصِ
٥٦٢. هِيَ الـتي خَصَّصَـتِ القَائِـمَ في ... رُبِّ العُـلَا وبالصِفَـاتِ عَـرِّفِ
٥٦٣. كانَـت ولا مُـرَادَ ثُـمَّ قَالُـوا ... تَـبـقَى عَلَى نَـعـتٍ ولا تَـزَالُ
٥٦٤. وبَـعـدَهُ يَحـدُثُ مِـن مُـرَادِ ... بـلا تَحَـوُّلٍ وفي فَـسَـادِ
٥٦٥. هـذا بِـلا بَحـثٍ ولا نَقـلٍ ولا ... قَـولٍ تَعَـالَى اللهُ جَـلَّ وعَـلا
٥٦٦. نَقُـولُ مَـن أَرادَ فِعـلًا فـالذي ... تَقَـدَّمَ العَـزمُ كأَخْـذِ الآخِـذِ
٥٦٧. وقَاصِـدًا للفِعـلِ في المُسـتَقبَلِ ... وليـسَ حَـالًا كانَ في التَّعقُّـلِ
٥٦٨. لذاكَ قـالَ النَّـاسُ مَـاضٍ عَـزمُ ... مُقَـارِنٌ قَصـدٌ ومِنـهُ الجَـزمُ
٥٦٩. بِـأَنَّ فِعـلًا دونَ قَصـدٍ وُجِـدَا ... مُمـتَـنِـعٌ بـلا خِـلافٍ ورَدَا
٥٧٠. لذاكَ فالحُصُـولُ للخلـقِ بِهَـا ... مُمتَنِـعٌ فكُـنْ لَهَـا مُنتَبِهَـا
٥٧١. والثَّـانِ: قـالُـوا إِنَّـهَـا تُـرَجِّـحُ ... مِثـلًا على مِثـلٍ بِهَـا وتُفصِـحُ
٥٧٢. وكانَ دُونَ سَـبَبٍ قَـد غَايَـرَهْ ... مُـرَجِّـحٍ وهــذِهِ مُـكَابَـرَهْ
٥٧٣. بَـلْ لا تَكُـونُ أَبَـدًا إِلَّا لِمَـا ... رُجِّـحَ في الوُجُـودِ أَو إِن عَدِمَـا
٥٧٤. لِعِـلـمِـهِ بِـأَنَّـهُ أَفـضَـلُ أَو ... لِـكَـونِـهِ أَحَـبَّ ذاكَ قَـد رَأَوا
٥٧٥. أو مـا يَـؤُولُ أَمـرُهُ إِلَيـهِ ... فـالـعُـقَـلاءُ كُلُّـهُـمْ عَـلَـيـهِ
٥٧٦. ثَالِثُهَـا: في قَولِهِـمْ إِذْ وُصِفَـا ... إِرَادَةٌ جَـازِمَـةٌ تَخَـلَّـفَـا
٥٧٧. عَنهَـا مُرَادُهَـا ومَـعْ وُجُـودِ مَـا ... مِـن قُـدرَةٍ حِينَئِـذٍ تَقَدَّمَـا

٥٧٨. على المُـرَادَاتِ على مـا جَعَلَـهْ ... تَـقَـدُّمًـا ولـيـسَ مِـن أَوَّلِ لَهْ

٥٧٩. والقَـولَ أَبطِلْ فمَتَى مـا حَصَلَتْ ... تَمـامُ قُـدرَةٍ وَجزمًـا نُقِلَـتْ

٥٨٠. إِرَادَةٌ وَجَــبَ مِـن حُـصُولِ ... مَقـدُورِهِ قَطعًـا بـلا تَعطِيـلِ

٥٨١. ومـا مِـنَ الأَفعَـالِ في التَّعَـدِّي ... يُوصَـفُ فِيهَـا الـرَّبُّ أَيْ: مِن بَعدِ

٥٨٢. ما كانَ لا يُوصَـفُ فِيهَا في الأَزَلْ ... نَحـو الـكَلامِ والذي عَنهُـمْ جُعِلْ

٥٨٣. أَظهَـرُ تَجسِـيمًا بِـهِ فالاستِوَا ... فقَـد غَلَـوا فِيـهِ إلى حَـدٍّ حَـوَى

٥٨٤. مُمَاسَـةَ العَـرشِ لأَعلى الصَّفحَهْ ... وثَـمَّ حَـدٌّ قَـد أَبـانَ رُجحَـهْ

٥٨٥. مِـن جِهَـةِ العَـرشِ ولا نِهَايَـهْ ... في الجَـانِـبِ الآخَــرِ للبِدَايَهْ

٥٨٦. أمَّـا صِفَـاتُ ذَاتِـهِ ذَاتِ الخَـبَرْ ... قَـد أَثبَتُوهَـا وَهْيَ أَعـرَاضٌ تُقَـرّْ

٥٨٧. لَكِنَّهُـمْ لـم يَفهَمُـوا مِنهُ سِـوَى ... مَا فَهِمُـوا من صِفَـةِ الخَلقِ حَوَى

٥٨٨. لِأَجلِ هـذا عِندَمَـا يُطَالَـبُ ... حَقِيقَـةَ السَّـمعِ وغَـيرٍ ذَهَبُـوا

٥٨٩. مُـشَـبِّـهِـيـنَـهُ بِـمَـخـلُـوقَـاتِـهْ ... مِـن جِهَـةِ المَعـنَى على صِفَاتِـهْ

٥٩٠. وإنْ هُنَـا قَد أَنكَـرُوا اللَّفظَ بلا ... مَعنَـاهُ إذْ كانَ لَدَيهِـمْ قُبِـلا

٥٩١. ثُـمَّ قَـدِ اسـتُـدِلَّ بـالأُفُـولِ ... بِـمَـا أَتَى في قِـصَّـةِ الخَـلِيـلِ

٥٩٢. قـالَ بِهَـا بِـشرٌ وقـامَ النَّـاسُ ... مِـن بَعـدِهِ فعِندَهُـمْ قِيَـاسُ

٥٩٣. تَصحِيـحِ مـا قالُـوهُ باحتِـكَامِ ... مـا قِيلَ في الأَعـرَاضِ والأَجسَـامِ

٥٩٤. ونَـفيِ وَصـفِ الـرَّبِّ الاختِيَارِي ... وسَـوفَ يَـأْتِي الـرَّدُّ باختِصَـارِ





المبحث الثاني

نقض الدليل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-

وفيه أربعة مطالب:

٥٩٥. اعتَـبَرَ الشَّـيخُ ابـنُ تَيمِيَّـةَ ذَا ... ومَـعَـهُ دَلِيــلُ تـركِـيـبٍ كَـذَا
٥٩٦. دَلِيــلُ الاختِـصَـاصِ في الجَوَامِـعِ ... أَعظَـمُ مـا تَكُـونُ مِـن قَوَاطِـعِ
٥٩٧. أَدِلَّـةِ العَقـلِ الـتي قَـد عَارَضُوا ... بِهَـا النُّقُـولَ واعتِقَـادَ مَـن مَضَوا
٥٩٨. لذاكَ كانَ الـهَـدمُ لـلأُصُـولِ ... هَـدمًـا لـمـا قَـالُـوهُ في العُقُولِ
٥٩٩. والـشَّـيـخُ كانَ نَـقـدُهُ للدِّينِ ... وليـسَ شَـخصِيًّا على التَّعيـينِ
٦٠٠. وكانَ عَالِمًـا بمـا يَبحَـثُ لا ... يَـظلِـمُـهُـمْ وطَـالَـمَـا تَـأَمَّـلا
٦٠١. في القَـولِ حَتَّى قـالَ قَـولَ الحَقِّ ... وقَـد جَـرَى مَعْهُـمْ بِغَـيرِ فَـرقِ
٦٠٢. بل كانَ في الإِنصَافِ لا يُجَارَى ... وكانَ مُـظـهِـرًا لَهُ جِـهَـارَا
٦٠٣. مُعتَصِمًا بِـرَبِّـهِ المُغِيثِ ... مُستَمسِكًا بـالآيِ والحَـدِيـثِ

المطلب الأول

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- من دليل الأعراض وحدوث الأجسام بمجمله

٦٠٤. وصَـفَـهَـا بِـأَنَّـهَـا مُـبـتَـدَعَـهْ ... خَـطِـرَةٌ مَـذمُـومَـةٌ مُخـتَرَعَـهْ

المسألة الأولى

صعوبة هذه الطريق

٦٠٥. أَبطَلَهَا مِن أَوجُهٍ مُستَكثَرَهْ ... صُعُوبَةُ الطَّرِيقِ حَيثُ اعتَبَرَهْ
٦٠٦. مُعتَاصَةٌ عِندَ ذَوِي التَّحقِيقِ ... بَاطِلَةٌ لم تَجرِ بالتَّدقِيقِ
٦٠٧. وفي مُقَدَّمَاتِهَا تَفصِيلُ ... يَمنَعُ مِن ثُبُوتِهِ الدَّلِيلُ
٦٠٨. كَيفَ يُقَالُ في وُجُوبٍ قَد يَفِي ... على جَمِيعِ وَاحِدٍ مُكَلَّفِ
٦٠٩. وهُمْ جَمِيعًا في خِلافٍ يَرِدُ ... في بَعضِهَا بِلا اتِّفَاقٍ يُوجَدُ

المسألة الثانية

بدعية دليل الأعراض وحدوث الأجسام

٦١٠. قَد حَكَمَ الشَّيخُ على بِدعِيَّهْ ... وقالَ إنَّ الطُّرُقَ الشَّرعِيَّهْ
٦١١. تَجمَعُ وَصفَينِ خَلَتْ مِنهَا هُنَا ... بِأَن تَكُونَ عِندَهُ تَيَقُّنَا
٦١٢. بَسِيطَةً لَيسَتْ بِذِي تَرَكُّبِ ... ذاتَ نَتَائِجٍ على التَّقَرُّبِ
٦١٣. وَسَائِلُ الدَّلِيلِ والمَقَاصِدُ ... تَقُولُ عَن هذا الدَّلِيلِ فَاسِدُ
٦١٤. لذاكَ قالُوا خالَفَ الشَّرِيعَهْ ... فَلَمْ يَرِدْ بِأَنَّهَا مَشرُوعَهْ
٦١٥. وأَنَّ بُطلَانَ الذي يُعَيَّنُ ... لَيسَ بِلَازِمٍ -كما قَد بَيَّنُوا-
٦١٦. بُطلَانَ غَيرِهِ مِنَ الأَدِلَّهْ ... ولَيسَ مِن ضَبطٍ لَهُ في الجُملَهْ

٦١٧. ولـم يَقُـلْ بِأَخـذِهِ أَيُّ نَـبي ... ولَـمْ يَـرِدْ مِـن ذِكـرِهِ في كُتُـبِ
٦١٨. أَئِـمَّـةِ الدِّيـنِ كِـبَـارِ الأُمَّـهْ ... مِـن سَـلَفٍ مَضَـوا مِـنَ الأَئِمَّـهْ
٦١٩. وذَمَّـهُ أَبُـو الوَفَـاءِ الحَنبَـلي ... وهكـذا الطُّوسِيُّ ذو القَـدرِ العَلي
٦٢٠. في عِلمِـهِ هـذا وكَـمْ بِهِ اغـتَرَرْ ... مِـن عَالِـمٍ ونـالَ شَرًّا مُسـتَطَرْ

المسألة الثالثة

ذم علماء المسلمين لدليل الأعراض

٦٢١. صِنفَـانِ قَـد ذَمُّـوهُ: إنَّ حَاصِلَهْ ... مُشتَمِلٌ على أُمُـورٍ بَـاطِـلَـهْ
٦٢٢. لا يَحصُـلُ المَقصُودُ مِنهَـا وذَكَرْ ... هـذا أَئِمَّـةُ الحَدِيـثِ والأَثَـرْ
٦٢٣. وهكـذا جُمهُـورُ قَـولِ السَّـلَفِ ... لذاكَ مِمَّـن ذَمَّ هـذا الحَنَـفي
٦٢٤. ومَالِـكُ بـنُ أَنَسٍ والشَّـافِعي ... والحَنبَـلِي وكَـم تَـرَى مِـن تَابِـعِ
٦٢٥. كابـنِ سُرَيـجٍ والإِمَـامِ البَغَـوِي ... وغَيرِهِـمْ ممن لَهُ قَـولٌ رُوِي
٦٢٦. والثَّــانِ: مَـن يَـذُمُّـهُ لأَنَّـهْ ... مُـبـتَـدَعٌ مُخــتَرَعٌ لَـكِـنَّـهْ
٦٢٧. لَيسُـوا مُصَرِّحِينَ بالإِبطَـالِ ... كالأَشـعَـرِي ومِـنـهُـمُ الـغَـزَالي
٦٢٨. ومَن لَهُ كِتَابُ أَعـلَامِ السُّنَنْ ... مُحَـذِّرًا مِـنـهُ بِـقَـولِهِ الحَسَـنْ
٦٢٩. والآمِـدِيُّ والحَـفِـيـدُ المالِكي ... ويَـا لَهُ مِـن عارِفٍ مُـشَـارِكِ

المسألة الرابعة

وجود طرق شرعية بديلة عن دليل الأعراض

٦٣٠. يَقُـولُ: بَعـضُ الطُّـرُقِ العَقلِيَّهْ ... صَحِيحَـةٌ جـاءَتْ بِهَـا النَقلِيَّـهْ

٦٣١. وفِي كِتَـابِ اللهِ ذِي الإِحسَـانِ ... يُـوصِـلُ لـلـغَـرَضِ والبَـيَـانِ

٦٣٢. وبَعضُهَا بَـاطِـلَـةٌ وتُـوصِـلُ ... إلى نَقِيضِ مـا أَرَادَ يَحصُلُ

٦٣٣. ثُـمَّ الصَّحِيـحُ ثَـمَّ أَنَّ مَعرِفَـهْ ... رَبِّ العُـلَا فِطرِيَّـةٌ مُنكَشِـفَهْ

٦٣٤. وهـكـذا الإِقــرَارُ في وُجُــودِهِ ... وبـالـرُّبُـوبِـيَّـةِ مَـعْ عَـبِـيـدِهِ

٦٣٥. فِطـرِي ضَرُورِيٌّ ولَـم يَحْتَـجْ إلى ... كالنَّظَـرِ المَذكُـورِ أو مـا دُلِّـلا

٦٣٦. وكَيـفَ يُطلَـبُ الدَّلِيـلُ لِيَـدُلّْ ... على دَلِيـلِ كُلِّ شَيءٍ مِنـهُ بَـلْ

٦٣٧. وُجُـودُهُ أَظـهَـرُ في العُقُولِ ... مِـن نُـورِ شَمسِـنَا بـلا تَدْلِيـلِ

٦٣٨. لذاكَ هـذا لـم يَكُنْ مِـن هَدَفِ ... كِتَابِـهِ ومـا حُـكِي عَـن سَـلَفِ

٦٣٩. ومِـن أَهَـمِّ طُـرُقِ العِلـمِ النَّظَرْ ... في الخَلـقِ والقُـرآنُ هـذهِ ذَكَـرْ

٦٤٠. بَـلْ إنَّ نَفـسَ الآدَمِي دَلِيـلُ ... فـاللهُ رَبٌّ خَـالِـقٌ جَـلِيـلُ

٦٤١. والثَّـانِ: مِنهَـا مُعجِـزَاتُ الأَنبِيَا ... وهـــذهِ شَرعِـيَّــةٌ ورُوِيَـــا

٦٤٢. مَـقُـولَـةُ: المُحدَثِ لا بُـدَّ لَهُ ... مِـن مُحـدِثٍ هُـوَ الذي جَعَلَـهُ

٦٤٣. والخَـلـقُ لا بـدَّ لَهُ مِـن خَالِقِ ... يَخـلُـقُ كلَّ هــذهِ الخَـلائِـقِ

٦٤٤. وهــذهِ مَـعـلُـومَـةٌ مُـشَـاهَـدَهْ ... والافـتِـقَـارُ في العُقُولِ وَارِدَهْ

٦٤٥. أَلَا تَـرَاهَـا طُـرُقًـا غَـنِـيَّـهْ　　عَـن هـذهِ الطَرائِـقِ البِدعِيَّـهْ

المسألة الخامسة

ما يلزم من اعتمد على دليل الأعراض

٦٤٦. يَلـزَمُ مِـن قـالَ بـذا الدَّلِيـلِ　　أَحَـدُ أَمرَيـنِ فـفي حُصُـولِ

٦٤٧. ضَعـفِ الدَّلِيلِ عِندَهُ والمُستَدِلّْ　　بِـهِ على حُـدُوثِ عَالَـمٍ نُقِـلْ

٦٤٨. حِـيـنَـئِـذٍ يُـقَـابِـلُ الأَدِلَّهْ　　لِـكَي يَكُـونَ عَارِفًـا في الجُملَـهْ

٦٤٩. مـا بَينَـهُ وبَـينَ مَـن قَـد دَلَّـلا　　بِقِـدَمِ العَالَـمِ فِيمَـا استَعَمَلا

٦٥٠. أو أَنَّــهُ بما رأَى يَـلـتَزِمُ　　بَعـضَ اللّـوَازِمِ الـتي قَـد تَلـزَمُ

٦٥١. وَهْيَ بِشَرعِ اللهِ والعَقلِ السَّـوِي　　مَعلُومَـةُ الفَسَـادِ فـالذي رُوِي

٦٥٢. مِـن أيِّ قـولٍ فَلَـهُ لَـوَازِمُ　　إنْ بَاطِـلًا كَانَـتْ بِـهِ فالقَائِـمُ

٦٥٣. مِـن لازِمٍ فبَاطِـلٌ مـا استَلزَمَا　　ومِنـهُ: للعُقُـولِ كانَ احتَكَمَـا

٦٥٤. على كـلامِ الـرَّبِّ والـرَّسُـولِ　　وفِي الصِّفَـاتِ قَولَـةُ التَّعطِيـلِ

٦٥٥. ووَافَـقَ الجَهمِيَّـةَ الأَشَـاعِرَهْ　　وجَـلَـبُـوا أَدِلَّــةً مُـنَـاصِرَهْ

٦٥٦. لكِنَّـهُ يَجـرِي في الاختيـاري　　ممـا تُعَـدُّ مِـن صِفَـاتِ البَـارِي

٦٥٧. ويَلـزَمُ القَائِلَا أَنْ يُعَطِّـلا　　رَبَّ العُـلَا مِن أَن يَكُـونَ فَاعِلا

٦٥٨. والـقَـولُ بـالـفَـنَـاءِ للجِنَانِ　　مِـن أَجلِ ذا الدَّلِيـلِ والنِّـيرَانِ

٦٥٩. فمَنَعُـوا تَسَلسُـلَ الحَـوَادِثِ　　جَمِيعَـهُ مِـن أَجلِ هـذا البَاعِثِ

المسألة السادسة

تسلط أعداء الإسلام على أصحاب دليل الأعراض وحدوث الأجسام

٦٦٠. خَالَفَتِ الدَّهرِيَّةُ الكُفَّارُ   ما جَاءَ فِيهِ الرُّسُلُ الأَبرَارُ
٦٦١. في قَوْلِهِمْ عَالَمُنَا قَدِيمُ   والرَّدُّ بالدَّلِيلِ لا يَقُومُ
٦٦٢. لذاكَ قالَ الشَّيخُ هَؤُلَاءِ   قد زَادَوُا الشَّرَّ مِنَ البَلاءِ
٦٦٣. فشَبَّهُوا الرَّبَّ بِمَعدُومَاتِ   وفي جَمَادَاتِ بلا إثبَاتِ
٦٦٤. يَدُلُّ في هذا مِنَ العُقُولِ   ولا كلامِ اللهِ والرَّسُولِ
٦٦٥. ففتَحُوا البَابَ بغيرِ فائِدَهْ   ورَحَّبُوا بمَذهَبِ المَلاحِدَهْ
٦٦٦. فأَنكَرُوا المَعادَ والنِّيرَانَا   والبَعثَ والحِسَابَ والجِنَانَا
٦٦٧. وعَطَفُوا على العِبَادَاتِ ومِنْ   أَسبَابِ فَتحِ بَابِهِ كما زُكِنْ
٦٦٨. الجَهلُ مِن صَحبِ الدَّلِيلِ بالذي   قَد بَعَثَ اللهُ فذا لم يُؤْخَذِ
٦٦٩. وعَدَمُ التَّحقِيقِ للمَعقُولِ   أَدَّى لِنَقضِ ما لدى الرَّسُولِ
٦٧٠. والعَقلِ أَيضًا وابتِدَاعُ ما بِهِ   يُنَاقَضُ الشَّرعُ بلا تَنَبُّهِ
٦٧١. ثَالِثُهَا قَد شَارَكُوا المَلاحِدَهْ   لذا تَسَلَّطُوا بِتِلكَ القَاعِدَهْ

المطلب الثاني

مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - لنص دليل الأعراض وحدوث الأجسام

٦٧٢. وفي طَرِيقَةِ المُنَاقَشَاتِ ... يَرجِعُ للسُّنَنِ والآيَاتِ
٦٧٣. في كُلِّ ما اختُلِفَ فِيهِ مُوضِحَا ... وُجُوبَ عَرضِهِ لَهُمْ مُصَحِّحَا
٦٧٤. والثَّانِ: أنَّ هَؤُلا ما عَرَفُوا ... صَرِيحَ عَقلٍ ولذاكَ اختَلَفُوا
٦٧٥. واضطَرَبَتْ أَقوَالُهُمْ وحَصَلا ... تَنَاقُضَاتٌ هَهُنَا بينَ المَلا
٦٧٦. ثَالِثُهَا: تَركِيزُهُ بالذَّاتِ ... تَبيينَ ما بذي المُقَدِّمَاتِ
٦٧٧. مِن جُمَلٍ مُجمَلَةٍ وما قُصِدْ ... بِهَا مِنَ المَعَانِيَ التي تَرِدْ
٦٧٨. وهذِهِ مَجمُوعَةٌ مُوَضِّحَهْ ... ما قَالَهُ وَجِيزَةٌ ومُفصِحَهْ

المسألة الأولى

مناقشة المقدمة الأولى (قولهم: بإثبات الأعراض على جهة العموم)

٦٧٩. لم يَتَّفِقْ لأَهلِ مَعقُولَاتِ ... أنْ تُطلَقَ الأَعرَاضُ في الصِّفَاتِ
٦٨٠. فذو اعتِزَالٍ مُطلقًا سَمَّى وما ... مِن عَرَضٍ فلا يَحِلُّ حَيثُمَا
٦٨١. كانَ ولا يَبقى زَمَانَينِ إلى ... آخِرِهِ ونَجلُ كُلَّابٍ على
٦٨٢. نَفيِ التي تَعرِضُ دونَ القَائِمَهْ ... بِذَاتِهِ فَهْيَ صِفَاتٌ لازِمَهْ

٦٨٣. قـالَ ومـا يَـبـقَى ومـا يَـزُولُ ... فَـعَـرَضٌ وقـالَ مـا يَـقُـولُ

٦٨٤. الأَشـعَـرِي والـمُـتَـقَـدِّمُـونَا ... مِـن صَحبِـهِ بِهـذِهِ تَدِينَـا

٦٨٥. والـمُـتَـأَخِّـرونَ في الكَثِيرِ ... وهكـذا صَحـبُ أَبِي مَنصُـورِ

٦٨٦. نَفَـوا جميعَ ما اقتَضَى التَّجسِـيمَا ... تَحَـيُّزًا تَـركِـيـبًـا الـمَـزعُـومَـا

٦٨٧. لذاكَ قَـد نَفَـوا عُلُـوَّ البَـارِي ... ووَصـفَـهُ الذي مِـنَ الأَخـبـارِ

٦٨٨. والعَرَضُ المَذكُورُ في كُتْبِ اللُّغَهْ ... في ذاتِـهِ مـا قـالَهُ أَو سَـوَّغَـهْ

٦٨٩. فإنَّـهُ يَعـنِي على الجِسـمِ عَـرَضْ ... أي: جِسمُ الانسَانِ هُنَا مِن المَرَضْ

٦٩٠. ومـا يَقُـولُ هَهُنَـا المُبتَدِعَـهْ ... ليـسَ بِعِلـمِ اللُّغَـةِ المُجتَمِعَـهْ

٦٩١. ولَم يَكُـنْ مِن قَولِ أَهـلِ العِلمِ ... فـإنْ يَـقُـلْ في وَصـفِـهِ بِجَـزمِ

٦٩٢. العِلـمُ والقُـدرَةُ أَعـرَاضٌ ومَـنْ ... قَامَـتْ بِـهِ الأَعـراضُ هـذهِ إِذَنْ

٦٩٣. قامَـتْ بِـهِ الآفـاتُ قُـلْ فَهَهُنَـا ... إحـدَى مُقَدِّمَاتِكُـمْ تَيَقُّنَـا

٦٩٤. بَاطِلَـةٌ فـإنْ يَقُـلْ هِيَ الصِّفَـهْ ... فـأَبـطِـلِ الثَّـانِـيَـةَ المُتَّصِفَهْ

٦٩٥. وإنْ يَقُـلْ مـا كانَ مِنهَـا يَعرِضُ ... على بَـنِي آدَمَ وَهْيَ الـمَـرَضُ

٦٩٦. فأَبطِـلِ الأُولَى بـلا خِـلَافِ ... سُـبحَانَ ذي الآلاءِ والأَلطَـافِ

٦٩٧. حِينَئِـذٍ فاللَّفـظُ هـذا إِذْ نُقِـلْ ... مِن مُجمَـلِ الأَلفَـاظِ فَهْـوَ يَحتَمِلْ

٦٩٨. والثَّانِ: فالأَعـرَاضُ لم تَكُنْ على ... طَرِيقَـةِ السَّـلَفِ جَزمًـا نُقِـلا

٦٩٩. ثَـالِثُـهَـا: الشَّيخُ على انتِقَادِ ... صَحـبِ أَبِي الحَسَـنِ في اعتِقَـادِ

٧٠٠. تَفرِيـقِ مـا في الـرَّبِّ في الصِفَاتِ وعَـــرَضٍ فــكانَ في الذَّوَاتِ
٧٠١. تَـسَاوَيَـا وفـيـهِ لا وقَـولُـهُـمْ يَبـقَى زَمَانَـينِ فما فِيـهِ لَهُـمْ
٧٠٢. شَيءٌ مِـنَ الآثَـارِ والنُّـقُـولِ وكُلُّــهُ دَعــوَى بـلا دَلِيـلِ
٧٠٣. رَابِعُهَا: قَد تَبِعَ الشَّـيخُ السَّـلَفْ مُسَـمِّيًا لَهَـا وقَـد نَـهَى الخَلَـفْ
٧٠٤. مِـن أنْ تُسَـمَّى عَرَضًـا وقـالَ لا نَقُـولُ فِيهَـا غـيرَ مـا قَـد نُقِـلا
٧٠٥. خَامِسُـهَا: يَقُـولُ ما قَـد قِيلَ بِهْ في عَـرَضٍ فالحِـسُّ نَـافٍ فانتَبِـهْ
٧٠٦. فنَحـنُ لا نَـزَالُ مِثـلَ اللَّـونِ والأَرضِ بَـل جَمِيـعِ مـا في الكَونِ
٧٠٧. فقَـولُ لا يَبـقَى زَمَانَـينِ غَلَـطْ وفَاسِـدٌ وفِيـهِ جهـلٌ وشَـطَطْ
٧٠٨. فكيـفَ يَفـنَى؟ والذي تَسـبَّبَا بِقَولِهِـمْ ظَـنٌّ لَدَيهِـمْ وَجَبَـا
٧٠٩. بـأنَّ ذا الإِحـدَاثَ والإِفنَـاءَا لَـو بَاقِيَـيْنِ فِيـهِ حِـينَ جَـاءَا
٧١٠. لم يُمكِـنِ الإِعـدَامُ قالُوا يَخلُقُ هُنَا فـنَـاءًا في سِـوَاهَـا يُطلَقُ
٧١١. لا في مَحَـلٍّ فَـيَكُـونُ ضِـدَّا لَـهَـا فـتَـفنَى مِـنـهُ قِـيلَ رُدَّا
٧١٢. هـذا وفي الصَّـوَابِ قِيـلَ يَقطَـعُ عَنهَـا البَقَـاءَ فالفَـوَاتُ يَقَـعُ
٧١٣. لِشَرطِهَـا حِينَئِـذٍ تَفـنَى بِـهِ تَـكَـلُّـفٌ لَـعَـلَّ مِـن سَبَبِهِ
٧١٤. مـا ظُـنَّ أنَّ بَعـدَ خَلـقِ تِلكَ لا تَحـتَـاجُـهُ إلا بِـإِفـنَـاءٍ جَـلا
٧١٥. وهــذِهِ قَـد خَـالَـفَـتْ بالحَقِّ ضَرُورَةَ افـتِقَـارِ كُلِّ الخَـلْـقِ

المسألة الثانية

مناقشة المقدمة الثانية (قولهم بإثبات الأكوان الأربعة: الحركة، السكون، الاجتماع، الافتراق)

٧١٦. مما يُلَاحظُ لدى من قالَ أنْ — لا يَخلُوَ الجِسمُ مِنَ الأَعرَاضِ لَنْ
٧١٧. يَكُونَ عِندَهُمْ على البَيَانِ — في غَيرِ إثباتٍ لذي الأَكوَانِ
٧١٨. وظَاهِرُ التَّحقِيقِ باجتِمَاعِ — وضِدِّهِ بسببِ النِّزَاعِ
٧١٩. في القَولِ في ماهِيَّةِ السُّكُونِ — بَل تِلكَ فِيهَا الخُلفُ في التَّبيِينِ
٧٢٠. لأَجلِ هذا يَطعَنُ الطَّاعِنُ في — طَرِيقَةِ الإثبَاتِ عِندَ الخَلَفِ

أولا: مسألة الحركة والسكون

٧٢١. حِينَئِذٍ هَلِ السُّكُونُ عَدَمي — أو ضِدُّهُ والاختِلَافُ قَد نُمي
٧٢٢. لذاكَ قَد أَضعَفَهَا فمَنْ يَقُلْ — فِيهِ وُجُودِيٌّ فعِندَهُ حَصَلْ
٧٢٣. عِندَ انتِفَا حَرَكَةٍ قامَ هُنَا — بِهِ سُكُونٌ ذو وُجُودٍ بُيِّنَا
٧٢٤. قالَ بِذا مَن كانَ يَحتَجُّ على — تَعَاقُبِ الوُجُودِ والضِّدِّ إلى
٧٢٥. حُدُوثِ مَن قامَ بِهِ وجَعَلَهْ — هُوَ الأَصَحَّ الفَخرُ والمُعتَزِلَهْ
٧٢٦. والعَكسُ قالَهُ ابنُ كُرَّامٍ فلا — يَكُونُ عِندَ عَدَمٍ قَد فَعَلا
٧٢٧. وإنَّمَا يُلزَمُ بالقِيَامِ — يَعنِي قِيَامَ ذَينِ في الأَجسَامِ

٧٢٨. إنْ كانَ ثَـمَّ مِـن مَـكَانٍ يَشـتَبِهْ ... وَهْـوَ يَقُـولُ لا مـكانَ حَـلَّ بِـهْ
٧٢٩. خالـفَ في المـكانِ مَـن يُعَطِّـلُ ... صِفَـاتِ رَبِّنَـا على مـا نَقَلُـوا
٧٣٠. وقـالَ ذو التَّشـبِيهِ قَـد يَجُـوزُ ... أن لا يَكُـونَ رَبُّنَـا العَزِيـزُ
٧٣١. لَهُ سُـكُونٌ ولَهُ مِـن حَرَكَـهْ ... إذ هُـوَ لَيـسَ في مَـكَانٍ أدرَكَـهْ

ثانيًا: مسألة الاجتماع والافتراق

٧٣٢. وهـذِهِ الطَرِيقَـةُ المَوصُوفَـهْ ... للأَشـعَرِيْ وصَحبِـهِ مَعرُوفَـهْ
٧٣٣. وأَكـثَرِ الأَتـبَـاعِ لـلـكُـرَّامِي ... ومَـن يُشَـبِّـهُـونَ ذا الإنـعَـامِ
٧٣٤. وغَيرِهِـمْ ممَّـن يَـرونَ اللّٰهَ ... جِسـمًا تَعـالَى اللّٰهُ عَـنْ مَعنَاهَـا
٧٣٥. ثُـمَّ قَبُـولُ الجِسـمِ الاجتِمَـاعا ... وضِـدَّهُ لِسَـبَبٍ قَـد شَـاعا
٧٣٦. يُبـنَى على إثبَـاتِ جَوهَـرٍ وُصِفْ ... بِأَنَّـهُ فَـردٌ ومَعنَـاهُ عُـرِفْ
٧٣٧. هُـوَ الذي القِسـمَةَ لَيـسَ يَقبَلُ ... أو كانَ جُـزءًا مـا تَجَـزَّا جَعَلُـوا
٧٣٨. ومُثبِـتُ الجَوهـرِ في الأَقـوَالِ ... قـالَ بـأَنَّ الجِسـمَ غَـيرُ خَـالِ
٧٣٩. مِن هذهِ الأَكوَانِ وَهوَ الأَشـعَرِي ... وابـنُ الجُوَيـنِي واختِيَـارِ أَكـثَرِ
٧٤٠. ذي الاعـتِزَالِ والـكَلامِ ثُمَّـا ... قالُـوا بإجمَـاعٍ عَلَيـهِ جَزْمَـا
٧٤١. مِـن كُلِّ مُسـلِمٍ ونَفيُـهُ اعتُـبِرْ ... مِـن قَـولِ مَـن أَلحَدَ والذي شُـهِرْ
٧٤٢. لِظَنِّـهِـمْ أَنَّ دَلِيـلَ البَـابِ ... أَصـلٌ لِدِيـنِ مُـنزِلِ الكِتَـابِ

٧٤٣. فَمَـا يَكُـونُ مُفضِيًـا لـيَردُدَا ... هـذا فِمِن أَقـوالِ مَـن قَـد أَلحَدَا

٧٤٤. فَمَـن نَـفَى الجَوهَـرَ في البَرِيَّـهْ ... نَـفَى دَلِيـلَ البَـابِ بالكُلِّيَّهْ

٧٤٥. وَهْـوَ الذي بِـهِ استَقَلَّ دُونَ ظَنّْ ... مَعرِفَـةُ العَالَـمِ حَـادِثٌ فَمَـنْ

٧٤٦. نَفَـاهُ لـم يُثبِـتْ لهـذا العَالَـمِ ... مِـن صَـانِعٍ مُـعَـظَّمٍ وعَالِـمِ

٧٤٧. أَمَّـا الذي لـم يُثبِـتِ الجَوهَـرَ لا ... يَجعَـلُ الاجتِمَـاعَ هـذا حَاصِـلا

٧٤٨. مِن جُملَةِ الأَعـرَاضِ يَعني الزَّائِدَهْ ... في ذَاتِ جِسـمٍ ثُـمَّ زِيـدَ فَائِـدَهْ

٧٤٩. ولَـم يَقُـلْ تَقبَـلُ الاجتِمَـاعَا ... والافـــتِرَاقَ والذي قَـد ذاعا

٧٥٠. بَـينَ الكَثِيرِيـنَ مِـنَ الكِبَـارِ ... بِـأَنَّ ذا الجَـوهَـرَ غَـيرُ جَـارِ

٧٥١. فيـهِ اتِّفَـاقُ المُسـلِمِينَ أَبَـدَا ... وبَعـضُ مَـن أَثبَتَـهُ قَـد أَورَدَا

٧٥٢. هذا الـكَلامَ كابنِ حَـزمٍ إذْ نَطَقْ ... وكَـمْ تَـرَاهُ عَـنْ أَئِمَّـةِ الفِـرَقْ

٧٥٣. بَـلْ بَعضُهُـمْ شَـكَّكَ فِيـهِ ونَفَى ... جَـزمًـا لَهُ وبَـعـضُـهُـمْ تَوَقَّفَا

٧٥٤. وبَعـدَ هـذا صَـارَ في إِثبَـاتِ ... حُـدُوثِ هـذا الجِسـمِ بالتِفَـاتِ

٧٥٥. تَـرَتُّـبِ الـقَـبُـولِ لاجـتِـمَـاعِ ... وضِـدِّهِ أَورَثَ مِـن نِـزَاعِ

٧٥٦. بِحَيـثُ صَـارَتْ ثِقَـةُ النَّـاسِ بِهِ ... مَهـزُوزَةً مِـن جُمْلَـةِ المُشـتَبِهِ

٧٥٧. والقَدحُ في هـذا جَرَى في الأَصلِ ... لأَنَّـــهُ كَـجُـــزءِهِ مِـــن كُلِّ

المسألة الثالثة

مناقشة قولهم بامتناع حوادث لا أول لها، وقولهم في الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول

٧٥٨. مـا بَينَ قَـولِ النَّاسِ: مـا لا يَخْلُو ... مِـنَ الحَــــوَادِثِ فـهـذا يَجْلُـو
٧٥٩. حُدُوثُـهُ والمَنـعُ مِـن تَحصُّـلِ ... حَـــوَادِثٍ ليسَ لها مِـن أَوَّلِ
٧٦٠. وبـينَ لَفـظِ: الخَلـقِ والمَخلُوقِ ... والفِعـلِ والمَفعُـولِ في التَّفرِيـقِ
٧٦١. مِـن صِلَـةٍ قَوِيَّـةٍ بَـلْ إِنَّ في ... تَرَتُّـبِ الوَاحِـدِ في الثَّـانِي قُـفي
٧٦٢. فقَـولُ مَن قـالَ عَنِ الخَلـقِ هُوَ ... مَخـلُـوقُـهُ وأَنَّ هـذيـنِ سَـوَا
٧٦٣. كالأَشـعَرِيْ مَنعًـا لِئَـلَّا يَلـزَمُ ... تَسلسُلُ الآثَــارِ فَـهْـوَ يَجـزِمُ
٧٦٤. بِــأَنَّ هـذا بَـاطِـلٌ قـالُـوا ولَـو ... كانَ سِـــوَاهُ إنْ قَدِيمًا قد رَأَوا
٧٦٥. فَـقِـدَمُ المَخلُوقِ لازِمٌ وذَا ... مُـمْـتَـنِـعٌ أو كانَ حَـادِثًـا كـذَا
٧٦٦. فَهْـوَ إلى خَلـقٍ سِـوَاهُ مُفتَقِـرْ ... وَيَلـزَمُ التَّسَلسُـلُ الذي ذُكِـرْ
٧٦٧. أَلَا تَــرَى فِـــرَارَهُ كانَ إلى ... شَرٍّ مِـن المَحـذُورِ حِـينَ انتَقَلا
٧٦٨. وضُـوحُ هـذا أَنَّ مـا لا يَخلُـو ... مِـنَ الحَـوَادِثِ فهـذا الأَصـلُ
٧٦٩. ليـسَ يَتِـمُّ عِندَهُـمْ إِلَّا إِذَا ... قيلَ بِـلا أَوَّلِ حَــادِثٍ كـذَا
٧٧٠. فَـأَوجَـبُـوا لِـهَـذهِ مِـن أَوَّلِ ... واحْـتُـجَّ في تَـقـرِيـرِهِ بِجُمَـلِ
٧٧١. بُرهَـانِ تَطبِيـقٍ يُسَـمَّى ولَقَـدْ ... نَقَضَـهُ الشَّـيخُ وفَحـوَاهُ وَرَدْ

٧٧٢. أنَّ الذي لا يَتَنَاهَى لو فُرِضْ ... سِلسِلَتَانِ فِيهِ وَاحِدٌ قُبِضْ
٧٧٣. مِن زَمَنِ الطُّوفانِ يَجرِي في القِدَمْ ... بِلَا نِهَايَةٍ وآخَرٌ أَتَمّْ
٧٧٤. مِن زَمَنِ الهِجرَةِ مِثلَ الأَوَّلِ ... فإِنْ تَسَاوَيَا على التَّنَزُّلِ
٧٧٥. لَزِمَ كَونُ زَائِدٍ كنَاقِصِ ... وإنْ تَفَاضَلَا بَدَا كالشَّاخِصِ
٧٧٦. وبَاقِيًا على تَفَاضُلٍ إلى ... ما لا نِهَايَةَ لَهُ مُتَّصِلا
٧٧٧. فالرَّدُّ أنَّ مِثلَ ذا التَّفَاضُلِ ... يَجُوزُ أن يَكُونَ في المُستَقبَلِ
٧٧٨. حِينَئِذٍ وجُودُه إنْ كانَ في ... جَانِبِ ذي التَّنَاهِ لا الضِّدِ قُفِي
٧٧٩. فليسَ في ذَلِكَ مِن مَحذُورِ ... والثَّانِ: في التَّطبِيقِ مِن قُصُورِ
٧٨٠. فإنَّهُ يَكُونُ أَصلًا بَينَ مَا ... تَمَاثَلا وليسَ في غَيرِهِمَا
٧٨١. مِن مُتَفَاضِلَينِ والمَوجُودِ ... لا الضِّدِّ ثُمَّ عَدَدُ المَعدُودِ
٧٨٢. مُضَعَّفًا مِن وَاحِدٍ أَقَلُّ مِنْ ... عَشَرَةٍ وذي لفَوقِهَا زُكِنْ
٧٨٣. ثُمَّ الجَمِيعُ ليسَ ذا تَنَاهِي ... وقالَ: أصلًا عَدَمُ التَّنَاهِي
٧٨٤. فالاشتِرَاكُ فيهِ باختِصَارِ ... لا يَقتَضِي تَسَاوِيَ المِقدَارِ
٧٨٥. إلَّا إذا كانَ الذي يُقَالُ لَهْ ... قَدرٌ مُحَدَّدٌ وذا قَد أَبطَلَهْ
٧٨٦. فإنَّ ما لا يَتَنَاهَى ليسَ لَهْ ... حَدٌّ مُحَدَّدٌ كما قَد جَعَلَهْ
٧٨٧. ولا مُعَيَّنٌ مِنَ المِقدَارِ بَلْ ... كعَدَدٍ مُضَعَّفٍ كما حَصَلْ
٧٨٨. في الاشتِرَاكِ وَاحِدًا وعَشَرَهْ ... ومِئَةً والأَلفَ تَضعِيفًا تَرَهْ

٧٨٩. في عَـدَدٍ لـم يَتَنَـاهَ مـا اقتَـضى | فِيهِ استِوَا المِقدَارِ في القولِ الرِّضى
٧٩٠. حِينَئـذٍ لا يَصْلُـحُ البُرهَـانُ | بـأَنْ يكُـونَ حُجَّـةً يُبَـانُ
٧٩١. في نَفْـسِ ما سُلسِـلَ في المَوَاضِي | في مـا جَرَى القَـولُ على الأَعرَاضِ
٧٩٢. والقَصـدُ أَنَّ مذهَـبَ المُبتَدِعَـهْ | على كلامِهِـمْ هُنَـا مُجتَمِعَـهْ
٧٩٣. قالُـوا بِـأَنَّ اللهَ جَـلَّ وعَـلا | لـم يَـكُ قَـادِرًا على أَن يَفعَـلا
٧٩٤. في أَزَلٍ مـع قُـدرَةٍ قَـد وُصِفَـتْ | بالأَزَلِيَّـةِ كمـا قَـد عُرِفَـتْ
٧٩٥. وبَعـدَ هـذا صَـارَ قَـادِرًا أَلا | تَـرَى تَناقُضًـا هُنَـا قَـد حَصَـلَا؟
٧٩٦. فالفِعـلُ كانَ عِندَهُـمْ مُمتَنِعَـا | فـصـارَ مُـمـكِـنًـا لَهُ وَوَقَـعَـا
٧٩٧. ثُـمَّ الذي أَلجَـأَ هَـؤُلاءِ | لـلـقَـولِ هـذا رَغـبَـةَ الإبـداءِ
٧٩٨. مِن خَصمِهِمْ تَسلِيمَهُ في أَنْ يُقِرّْ | حُـدُوثَ هـذا العَالَـمِ الذي ذُكِـرْ
٧٩٩. إذْ لـو حَكَـوا إِمكَانَ ذاكَ أَزَلا | لاستَلزَمَ التَّصحِيحَ في مَن جَعَلَا
٨٠٠. أَنْ يُوصَـفَ العَالَـمُ هـذا بالقِدَمْ | إذ لَيـسَ ثَـمَّ زَمَـنٌ خَـلا وتَـمّْ
٨٠١. إِلَّا وقَـبـلُ جُـوِّزَ الـوُقُـوعُ | وعِـنـدَهُـمْ مُـمـتَـنِـعٌ مَمنُـوعُ
٨٠٢. والثَّـانِ: في مـا قِيـلَ قَـد تَرَتَّبَـا | شَيءٌ على إيجَابِهِـمْ قَـد وَجَبَـا
٨٠٣. بـأَنَّ مـا تُقَـارِنُ الحَوَادِثَـا | فحَـادِثٌ وعِندَمَـا قَـد بُحِثَـا
٨٠٤. وأَنَّ خَلـقَ عَالَـمٍ مِـنَ العَـدَمْ | فِيـهِ الحُلُـولُ ذا تَعَـالَى ذُو النِّعَـمْ
٨٠٥. قَالُـوا هُنَا الخَلـقُ هُـوَ المَخلُوقُ | وابْتَدَعُـوا إذْ نُـفِي التَّفرِيـقُ

٨٠٦. وقولُهُـمْ مَعنَـاهُ أَصـلًا لَـمْ تَقُـمْ ... صِفَـةُ خَلـقٍ عِنـدَ خَلقِـهِ الأُمَمْ
٨٠٧. وإِنَّمَـا المَخلُـوقُ أَصـلًا وُجِـدَا ... مُنفَصِـلًا عَنـهُ بـلا شَيءٍ بَـدَا
٨٠٨. مِـن سَـبَبٍ فجَعَلُـوا المَفعُـولا ... فِعـلًا بـلا قِيَـامِ وَصـفٍ قِيـلَا
٨٠٩. أَو سَـبَبٍ قَـدِ اقتَضَى الإيجـادَ لَهْ ... سَـبحَانَ رَبِّي ذي السُّـمَا المُبَجَّلَهْ
٨١٠. فَخَالَفُـوا فِيـهِ صَحِيـحَ النَّقـلِ ... وخَالَفُـوا أَيضًـا صَرِيـحَ العَقـلِ
٨١١. وهَهُنَـا نَـشرَحُ مـا قَـد قَصَـدُوا ... وتَحـتَـهُ مُـقَـدِّمَـاتٌ تُـورَدُ

الفرع الأول

الخلق والمخلوق والفعل والمفعول

٨١٢. لا رَيـبَ أَنَّـا نَشـهَدُ الحَوَادِثَـا ... ومـا بِهَـا اللهُ تَعَـالَى أَحدَثَـا
٨١٣. مِـنَ السَّـحَابِ ومِـنَ الأَمطَـارِ ... والثَّمَـرِ المُثمِـرِ في الأَشـجَارِ
٨١٤. وغَـيرِهَـا وكُلُّ مُحـدَثٍ لَهُ ... مِـن مُحـدِثٍ هُـوَ الذي جَعَلَـهُ
٨١٥. وكانَ في ضَرُورَةِ العَقـلِ عُـرِفْ ... ولا يَـزُولُ كُلُّ شَيءٍ قَـد وُصِـفْ
٨١٦. إِلَّا بِـهِ بالفِعـلِ الاختِيَـارِي ... وباتِّفَـاقِ النَّـاسِ في الأَعصَـارِ
٨١٧. أَنَّ السَّـمَاواتِ وأَنَّ الأَرضَـا ... مُحـدَثَـتَـانِ خُـلِـقَـا وأَيـضَـا
٨١٨. قَد وُجِـدَا مِن بَعـدِ أَنْ لم تَكُـنِ ... وأَنَّ رَبَّ العَـرشِ ذا التَّمَكُّـنِ
٨١٩. هُـوَ الذي خَـلَـقَـهَـا وأَنَّـهَـا ... مَفصُولَـةٌ كمـا حَـكَاهُ ذُو النُّـهى

٨٢٠. كَيـفَ على مـا كانَ في التَّأَصُّـلِ؟ قَـالُـوا إِرَادَةٌ بَـدَتْ في الأَزَلِ
٨٢١. هِيَ الـتي تُوجِـبُ تَخصِيصَ الذي جَعَلَهَا وغَـيرَهَـا لـم يُـؤْخَـذِ
٨٢٢. وإِنَّمَـا قَالُـوا هُنَـا على الأَزَلْ لأَنَّـهُ لـم يَـكُ شَـيئًا قَـد حَصَلْ
٨٢٣. بِـهِ مُـــرَادًا والإِرَادَةُ انتمى نَعـتٌ لَهَـا لا غَـيرُهُ قَـد عُلِمَـا
٨٢٤. وبَعـدَ هـذا وُجِـدَ الخَلـقُ بـلا سَـبَبِ شَيءٍ حَاصِـلٍ قَـد حَصَلا
٨٢٥. وَهُـمْ يَـقُـولُـونَ عَـنِ الإِرَادَهْ مِـن شَأْنِهَا على الـمُـرَادِ عَادَهْ
٨٢٦. أَن تَتَقَـدَّمَ -كمـا قَـد أَصَّلَـهْ- تَـقَـدُّمًـا يَـكُـونُ لا أَوَّلَ لَهْ
٨٢٧. حِينَئِـذٍ مـا قِيـلَ إِنَّ حَاصِلَـهْ قَـد وَصَفُوهَـا بِثَـلاثٍ بَاطِلَـهْ
٨٢٨. وفي حَـقِـيـقَـةِ الذي قَـالُـوهُ أَن لَيـسَ خَالِقًـا هُنَـا عَـدُّوهُ
٨٢٩. وَهْوَ الذي عَن صَحبِ جَهمٍ نَقَلَهْ مِـن قَولِهِـمْ وأَكـثَرِ المُعـتَزِلَهْ
٨٣٠. والأَشـعَـرِي وسـائِرِ الأَتـبَـاعِ بَـلْ لَيسَ يُـدرَى فَيـهِ مِن نِـزَاعِ
٨٣١. عَـن مُـتَـكَـلِّـمٍ وهَـؤُلَاءِ قَالُـوا بِوَصـفِ الـرَّزقِ والإِحيَـاءِ
٨٣٢. وكُلِّ فِـعـلٍ مُـتَـعَـدٍّ مُشبِهِ بِـقُـدرَةٍ يُـوجَـدُ لا فِـعـلٌ بِـهِ
٨٣٣. قَـامَ بِـذَاتِ الـرَّبِّ ذي الجَـلَالِ نَـعُـوذُ بـاللهِ مِـنَ الـضَّـلَالِ
٨٣٤. وحَـالُهُ قَـبـلُ وبَـعـدُ وَاحِـدُ لـيـسَ بِحَـاصِـلٍ بِـهِ تَجَـدُّدُ
٨٣٥. وإِنَّـمَـا النِسبَةُ أو إِضَافَـهْ وعَـدَمِـيًّـا قَــرَّرُوا أَوصَـافَـهْ
٨٣٦. وهَـذِهِ الإِضَـافَـةُ الـمَـذكُـورَهْ تُشـبِهُ مـا في وَصفِـهِ مَسـطُورَهْ

٨٣٧. مِـن فِعلِـهِ الـلَّازِمِ كاسـتِوَاءِهِ ... وفي نُــــزُولِهِ إلى سَـمَـاءِهِ
٨٣٨. فَـهْيَ مَعَـانٍ حَدَثَـتْ في الخَلْـقِ ... ولَـم تَكُـنْ فِعـلًا بِـذَاتِ الحَـقِّ
٨٣٩. فالاسـتِوَاءُ كانَ معـنىً قـامَ في ... عَـرشِ إِلَهِ العَـرشِ ذي التَّلطُّـفِ
٨٤٠. والفِكـرَةُ الأَسَـاسُ عِندَهُـمْ إِذَا ... كانَـتْ صِفَـاتٍ غَيرَ خَلـقٍ هكذا
٨٤١. فَـإِنَّـهَـا إِمَّـا قَـدِيمَـةٌ فـإِنْ ... كانَتْ فذا المَخلُوقُ أَيضًا فاسـتَبِنْ
٨٤٢. لأَنَّ ذَيـنِ مُـتَـضَـايِـفَـانِ ... يُـعـقَـلُ كُلٌّ -أَوَّلٌ وثَـانِ-
٨٤٣. لآخَـرٍ وبـالـقِـيَـاسِ قَـالُـوا ... والأَمـرُ هـذا عِندَهُـمْ مُحَـالُ
٨٤٤. أو أَنَّـهَـا حَـادِثَـةٌ فَهُنَا ... حُـدُوثُـهَـا في ذَاتِـهِ تَعَيَّنَا
٨٤٥. مِـن ثَـمَّ هـذا الخَلـقُ كالمُفتَقِرِ ... لِـغَـيرِهِ وهـكـذا لـلآخَـرِ
٨٤٦. حِينَئِـذٍ لازِمُـهُ التَّسَلسُـلُ ... والقَـولُ بَاطِـلٌ كما قَـد جَعَلُوا
٨٤٧. وهــذِهِ الشُّبهَةُ قَـد أَجَـابَا ... عَنهَـا كِبَـارُ السَّـلَفِ الجَوَابَـا
٨٤٨. وقـالَ جُمهُـورُ ذوِي الإِثـبَـاتِ ... بِـمَـنـعِ هـذِهِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ

أما المقدمة الأولى

وهي قولهم: (لو كان الخلق قديمًا للزم قدم المخلوق)

٨٤٩. عَنهَـا أَجَـابَ كُلُّ مَـن قَـد قَالا ... الخَـلـقُ: فِعـلُ رَبِّـنَـا تَـعَـالى
٨٥٠. وَهْـوَ قَدِيـمٌ لـو بَـدَا ما خَلَقَهْ ... مِـنَ الحَـوَادِثِ وهـذا حَقَّقَهْ

٨٥١. صَحبُ ابنِ كُلَّابٍ على المَشهُورِ ... وهكذا صَحبُ أَبِي مَنصُورِ
٨٥٢. وأَكثَرُ الأَحنَافِ مِنهُمْ بَيِّنَهْ ... وفُقْهَا المَذَاهِبِ المُدَوَّنَهْ
٨٥٣. ونَقَضُوهُ بالإِرَادَاتِ فَقَدْ ... قالُوا قَدِيمَةٌ وهذهِ تُعَدّْ
٨٥٤. فالخَلقُ مِثلُهَا إِذَنْ لا فَرقَ في ... هذينِ عِندَ عُقَلاءِ الخَلَفِ
٨٥٥. ولازِمٌ لَلأَشعَرِي إِذْ قِيلَ لَهْ ... ولَيسَ للجَهمِ ولا المُعتَزِلَهْ
٨٥٦. لأَنَّ نَفيَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ ... قِدَمَهَا مُطَّرِدُ القِيَاسِ
٨٥٧. وفي الجَوَابِ إذْ مِنَ الشَّيخِ أَبِي ... مَنصُورٍ او مَن كانَ مِثلَ المَذهَبِ
٨٥٨. وإنْ يَكُنْ قد أَلزَمَ الأَشَاعِرَهْ ... لكِنَّهْ لم يَستَقِمْ في أَخَرَهْ
٨٥٩. فَهُمْ يَقُولُونَ بلا قِيامِ ... مِن صِفَةٍ في اللهِ ذي الإِنعَامِ
٨٦٠. عِندَ حُدُوثِ خَلقِهِ المَخلُوقِ أَوْ ... فِعلِ المُرَادِ ثُمَّ رَبطُ ما حَكَوا
٨٦١. بِصَفِةِ التَّكوِينِ ذاتِ القِدَمِ ... فذا هُوَ البَاطِلُ مِنهُمْ فاعلَمِ
٨٦٢. ومِثلُ ذا في الرَّدِّ أنْ يُقَالا ... تَكوِينُهُ الذي لَهُ تَعَالى
٨٦٣. مِن صِفَةٍ قَدِيمَةٍ فإِمَّا ... على مَشِيئَةٍ يَكُونُ ثَمَّا
٨٦٤. أو لا فإنْ كانَ بِغَيرٍ لَزِمَا ... بأَن يَكُونَ خَلَقَ الخَلقَ ومَا
٨٦٥. ثَمَّ مَشِيئَةٌ وإِلَّا كانَا ... بِهَا فَهَهُنَا قَدِ استَبَانَا
٨٦٦. لازِمُهُ القَدِيمُ قَد أَرَادَا ... والقَولُ بَاطِلٌ كما أَفَادَا
٨٦٧. لو صَحَّ فِيهِ كانَ هذا العَالَمُ ... مِنَ القَدِيمِ وَهْوَ فيهِ لازِمُ

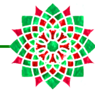
٨٦٨. مَعْ كونِـهِ بِخَلقِـهِ القَدِيـمِ قَـدْ ... خُـلِـقَ مَـع إِرَادَةٍ كـذا تُـعَـدّْ
٨٦٩. لأَجـلِ هـذا كُلُّ مَـن قَـد قالا ... كِـتَـابُـهُ كَـلامُـهُ تَـعَـالى
٨٧٠. تَـكَـلَّـمَ بـلا مَـشيـئَـةٍ ولا ... مِـن قُـدرَةٍ فقَـولُهُ قَـد جُعِـلا
٨٧١. مِـن ثَـمَّ فالمَفعُـولُ إذْ يُـرَادُ ... فحَـادِثٌ قَطعًـا كـذا المُـرَادُ
٨٧٢. مِـن فِعلِـهِ فَحَـادِثٌ كمـا هي ... إِرَادَةُ اللّٰهِ وخَـلْـقُ اللّٰهِ
٨٧٣. مِـنَ الإِضَـافِـيَّـةِ في الأُمُـورِ ... وفي ثُـبُـوتِـهِـنَّ في الـمَـذكُـورِ
٨٧٤. بِـلا إرَادَةٍ ولا مَخـلُـوقِ ... مُـمتَـنِـعٌ لدى أُولِي التَّحقِيقِ
٨٧٥. لأَنَّ ذا التَّـمَـامِ في التَّـأثِـيرِ ... يَستَلزِمُ الوُجُـودَ في المَأْثُـورِ
٨٧٦. عَـقِـبَـهُ لا مَـعَـهُ في الـزَّمَـنِ ... ولا تَـرَاخِـيًـا على التَّـمَـكُّـنِ
٨٧٧. وغَلَّـطَ النَّـاسُ أُولِي الـكَلامِ في ... هـذا وفي ذاكَ أُولِي التَّفَلسُـفِ
٨٧٨. قَطعتُـهُ فانْقَطَـعَ المَعقُـولُ ... يَكُونُ بَعـدَ كُنْ حَـكَى التَّنزِيلُ
٨٧٩. فالخَلـقُ في اللّٰهِ الذي قَـد قامَ بِهْ ... قَـبـلَ وُجُـودِ خَلقِهِ بِسَبَبِهْ
٨٨٠. فـإِنَّـهُ في اللّٰهِ لَـمْ يَفتَقِرِ ... في خَـلـقِـهِ هـذا لِخَـلـقٍ آخَـرِ
٨٨١. بَـلِ افتِقَـارُهُ إلى مـا حَصَلَـتْ ... بِـهِ وذي إِرَادَةٌ تَـقَـدَّمَـتْ

أما المقدمة الثانية

وهي قولهم: (لو كان الخلق حادثًا للزم قيام الحوادث وهو ممتنع)

٨٨٢. فالسَّلَفُ الصَّالِحُ والأَئِمَّهْ ... مِنَ المُحَدِّثِينَ خَيرِ الأُمَّهْ
٨٨٣. يَمنَعُهُمْ مِنهَا كذاكَ أَكثَرُ ... أهلِ الكَلامِ وَهُوَ المُشتَهِرُ
٨٨٤. وعَن أَسَاطِينِ عُلُومِ الفَلسَفَهْ ... وكَم إِمَامٍ عَالِمٍ ذي مَعرِفَهْ
٨٨٥. نَصَّ على هذا وفي الدَّلِيلِ ... ما جاءَ في الآثارِ والتَّنزِيلِ
٨٨٦. ولَفظَةُ الحُدُوثِ والحَادِثِ في ... كَلامِهِمْ يَجرِي على المُختَلَفِ
٨٨٧. عَنِ الذي قَد جاءَ في المَعَاجِمِ ... وخَطَّهُ بِالخَطِّ كُلُّ عَالِمِ
٨٨٨. حِينَئِذٍ فاللَّفظُ هذا مُجمَلُ ... يَحتَاجُ عن مُرَادِهِ يَستَفصِلُ
٨٨٩. وما نَحَا فيهِ ذو الابتِدَاعِ ... فبَاطِلٌ مِن قَبلُ بالإِجمَاعِ
٨٩٠. فالوَصفُ لو آحادُهُ قَد حَدَثَتْ ... فَهوَ قَدِيمُ النَّوعِ قَطعًا ثَبَتَتْ
٨٩١. فَالنَّوعُ هذا أَزَلِي لو لم تَكُنْ ... آحَادُهُ قَد وُجِدَتْ حَيثُ تَبِنْ
٨٩٢. لَكِنَّهَا حِينَ أَرادَ وُجِدَتْ ... حِينَئِذٍ آحَادُهَا تَجَدَّدَتْ
٨٩٣. فكُلُّ مَخلُوقٍ فكانَ مِن عَدَمْ ... والرَّبُّ بالصِّفَاتِ كانَ بالقِدَمْ
٨٩٤. فقِدَمُ الخَلقِ بوَصفِهِ وفي ... دَوَامِ فَاعِلِيَّةٍ لَهُ تَفي
٨٩٥. قَد اقتَضَتْ قِدَمَ نَوعِ الخَلْقِ ... وليسَتِ الآحَادَ عِندَ الحَقِّ





وأما المقدمة الثالثة

وهي قول الأشعرية ومن وافقهم:

(لو كان الخلق حادثًا فمحال ألا تقوم به الحوادث)

٨٩٦. والاعــتِزَالِيُّــونَ خَـالَـفُـوهُـمْ وأَورَدُوا إيــرَادَهُـمْ عَلَيهُمْ

٨٩٧. وجَعَلُـوا الخَلـقَ هُـوَ المَخلُوقَـا ولَـم تَـقُـمْ صِـفَـتُـهُ تَحقِيقَا

٨٩٨. فيَجعَلُـونَ الخَلـقَ إمَّـا مَعنى قـامَ بِـمَـخـلُـوقَـاتِـهِ أَو أَنَّ

٨٩٩. قِيَامَـهُ يَكُـونُ لَيـسَ في مَحَلّ وذا فِـرَارٌ وامتِنَاعُـهُ حَصَـلْ

٩٠٠. بَـلْ عِنـدَ غَـيرِ هَـؤُلَا لا يُوجَدُ ولَـم يُـوَافِـقـهُـمْ عَلَيهِ أَحَـدُ

٩٠١. حِينَئِذٍ مَـقُـولَـةُ الأَشَـاعِـرَهْ صَحِيحَةٌ وَاضِـحَـةٌ مُـنَـاصَرَهْ

وأما المقدمة الرابعة

وهي قولهم: (لو كان الخلق حادثًا لافتقر إلى خلق آخر)

٩٠٢. وقَـولُ مَـن قَـالَ: بـأَنَّ الخَلقَـا لو كانَ حَـادِثًـا حُـدوثًـا حَقَّا

٩٠٣. لافتَقَـرَ الخَلـقُ لِخَلـقٍ آخَـرِ فَمَنعُـهُ يُـروَى عَـنِ الأَكابِـرِ

٩٠٤. بَل لـم يُخَالِـفْ فِيهِ حَبرٌ سَـلَفِي وجُـلُّ أَهـلِ الفِقـهِ والتَّصَـوُّفِ

٩٠٥. وفي الدَلِيـلِ قِيـلَ في إخرَاجِـهْ إمَّـا إلى القُـدرَةِ في احتِيَاجِـهْ

٩٠٦. يَكفِيـهِ أو لا ثُـمَّ في الحَالَـينِ قَـد بَطَـلَ القَـولُ بغَـيرِ مَـينِ

٩٠٧. لأَنَّـهُـمْ قـالُـوا على الإِرَادَهْ — كـذا مَـشِـيـئَـةٍ بـلا زِيَـادَهْ
٩٠٨. ثُـمَّ مِنَ المَعلُـومِ في العَقـلِ خُذِ — حُـدُوثَ كُلِّ الخَلـقِ بِالخَلقِ الذي
٩٠٩. كانَ مِـنَ القَرِيـبِ في الحُصُولِ — أَقـرَبُ مِمَّـا قِيـلَ في المَعقُـولِ
٩١٠. لأَجـلِ هـذا بَـطَـلَ الـكَـلامُ — دَلَّ عَلَيـهِ العَقـلُ والإِلـزَامُ
٩١١. والقَـولُ أَنَّ الخَلقَ غـيرُ ما خُلِقْ — والفِعلَ غَيرُ ما مِـنَ الفِعلِ الأَحَقّْ
٩١٢. حَـكَاهُ عَـن جَمِيعِهِـمْ بالوَصـفِ — في خَلـقِ أَفعَـالِ العِبَـادِ الجُعفي
٩١٣. فالأَشـعَرِيُّونَ وكَـمْ تَنَاقَضُـوا — بِسَـبَبِ القَـولِ الذي فِيهَـا رَضُوا
٩١٤. بَعـدَ كلامِهِـمْ هُنَـا قَالُـوا بـأَنْ — الفِعـلَ مَخلُـوقٌ لوَاهِـبِ المِـنَنْ
٩١٥. ويَلـزَمُ القَـولُ بـلا اشـتِبَاهِ — بـأَنَّ فِعـلَ العَبـدِ فِعـلُ اللهِ
٩١٦. وإنْ يَكُـنْ للهِ ذي الجَـلَالِ — فلَيـسَ للعَبـدِ مِـنَ الأَفعَـالِ
٩١٧. إذْ كُلُّ فِعـلٍ فلِوَاحِـدٍ يُعَـدّْ — ولَيـسَ لاثْنَـينِ بـلا خُلـفٍ وَرَدْ

الفرع الثاني

مسألة تسلسل الحوادث وقول المبتدعة بامتناع حوادث لا أول لها

٩١٨. وحِـينَ قـامَ أَكـثَرُ المُبتَدِعَـهْ — وسَـلَـكُـوا طَـرِيـقَـةً مُخـتَرَعَـهْ
٩١٩. لِتُثبِـتَ الحُـدُوثَ في الخَلائِـقِ — وأنَّـهَـا مِـن الـقَـدِيـرِ الخَـالِـقِ
٩٢٠. صارَ لِهـذا القَـولِ بَعضُ مـا لَزِمْ — فـالـتَزَمُـوهُ رَغـبَـةً كي تَنسَجِمْ

٩٢١. فجـاءَ قَـــولُ المُتَكَلِّمينَـا رَدًّا علــى سُـؤَالِ سَائِلِينَا
٩٢٢. أَليـسَ رَبُّ العَـرشِ قَـادِرًا على خَـلـقِ خَـلائِقٍ قَـدِيـمًـا أَزَلا
٩٢٣. ورَدُّهُـمْ نَمنَـعُ مِـن تَسَلسُـلِ حَـوَادِثِ المَـاضِيَ لا المُسـتَقبَلِ

لفظ التسلسل من الألفاظ المجملة

٩٢٤. ولَفظَةُ التَّسَلسُلِ الـمُـرَادُ فِـيهَـا فَـمَـعـنَـيَـانِ تُـسْـتَـفَـادُ
٩٢٥. تَسَلسُـلٌ في الفَاعِلِـينَ وامْتَنَـعْ كَقَـولِ للخَالِـقِ خَالِـقٌ وَقَـعْ
٩٢٦. وهـكـذا تَـسَـلـسُـلٌ في عِـلَـلِ فَاعِلَـةٍ فالخَلـقُ في التَّحَصُّـلِ
٩٢٧. كانَ لَهُ خَـلـقٌ وهـكـذا وقَـدْ صَرَّحَ بامتِنَاعِهِ كُلُّ أَحَـدْ
٩٢٨. ومِـن وُجُـوهِ امتِنَاعُـهُ حَصَـلْ وُجُـودُ مـا لا يَتَنَـاهَى في الأَزَلْ
٩٢٩. وَهْـوَ الذي حَذَّرَنـا مِنـهُ النَـبي وجـاءَ ذِكـرُ نَهيِـهِ في الكُتُـبِ
٩٣٠. لذاكَ قَـد أَجمَـعَ أَهـلُ العَقـلِ في المَنـعِ مِـن قَبُـولِهِ في الأَصـلِ
٩٣١. والثَّـانِ: في الآثَـارِ حَيـثُ يُوجَدُ مِـن قَبلِـهِ أو بَعـدِهِ ويُعهَـدُ
٩٣٢. فليـسَ هـذا النَّـوعُ مما امتَنَعَا عِنـدَ كَثِيريـنَ جَـوازًا وَقَعَـا
٩٣٣. عِنـدَ الكِبَـارِ مِـن أَئِمَّـةِ المِلَلْ والمُتَفَلسِـفِينَ والقَـومِ الأُوَلْ
٩٣٤. تَسَلسُلُ التَّـأثِيرِ في الـمَـرَادِ لـيـسَ بِجِـنـسِـهِ بـلِ الآحَـادِ
٩٣٥. والسَّـلَفُ الصَّالِـحُ والكِبَـارُ أَجـازُوَا الإِثبَـاتَ بَـل قَـد صَارُوا

٩٣٦. إلى اعـتِـبَـارِهِ ضَرُورَةً على | إثبَـاتِ فِعـلِ الاختِيَـارِ جُعِـلا
٩٣٧. ولَـمْ يَكُنْ مَـعْ رَبِّنَا شَـيئًا أَزَلْ | مِـن أَيِّ مَفعُولَاتِـهِ عَـزَّ وَجَـلّْ
٩٣٨. ولا مِـنَ الأَفعَـالِ أيضًـا فَهُـوَ | رَبُّ العُلَا سُـبحَانَهُ الذي استَوَى
٩٣٩. بَعـدُ على العَـرشِ وقـالَ للقَلَـمْ | اكتُـبْ فقـامَ حِـينَ قـامَ وأَتَـمّْ
٩٤٠. وليـسَ قَـولُ السَّـلَفِ الأَوَائِـلِ | لَـمْ يَـزَلِ اللهُ -بِمَعـنَى الفَاعِـلِ-
٩٤١. يَخلُـقُ هـذهِ السَّـمَاواتِ العُـلى | والأَرضَ والإِنسَـانَ دَائِمًـا على
٩٤٢. نَفـسِ السَّـمَاواتِ إلى آخِـرِهِ | فليـسَ هـذا القَصـدُ مِـن ذَاكِرِهِ
٩٤٣. ولَكِـنِ المُـرَادُ مِنـهُ لـم يَـزَلْ | خَالِقُـهُ سَـيَخلُقُ الذي اتَّصَـلْ
٩٤٤. بِـذِكـرِهِ ولـيـسَ لا يَـزَالُ | يَخـلُـقُـهُ فـذَا فـلا يُـقَـالُ
٩٤٥. لذاكَ في أَفـعَـالِ الاختِـيَـارِ | كانَ لَـهُـمْ قَـولٌ في الاشـتِهَـارِ
٩٤٦. لـم يَـزَلِ الرَّحمَـنُ يَفعَـلُ كـذَا | وقَـد أَرَادُوا قِـدَمَ النَّـوعِ بِـذَا
٩٤٧. وهـكـذا تَجَـدُّدُ الآحَـادِ | وذِكـرُهُـمْ لِأَجـلِ ذا الـمُـرَادِ
٩٤٨. والقَـولُ أنَّ ثَـمَّ مَفعُـولاتِ | قَـدِيـمَـةٍ في أَزَلِ الأوقَـاتِ
٩٤٩. ليـسَ بِقَـولِ المُسـلِمِينَ كانَـا | بَـل هُـوَ ذو فَلسَـفَةٍ عِيَانَـا
٩٥٠. ومِن هُنَا قَد قامَتِ المَعَارِكْ | مِـن مُـتَـكَلِّـمٍ ومِـن مُـشَـارِكْ
٩٥١. ولازِمُ الذي إلَيـهِ ذَهَـبُـوا | تَعطِيلُهُ وأَنَّـهُـمْ قَـد نَسَبُوا
٩٥٢. هـذا إلى الـرَّبِّ وذا خَـطِيرُ | لـو يَـتَـأَمَّـلُ الذي يَـصِـيرُ

٩٥٣. مِـن قَولِهِـمْ فَنَـفيُ مَخلُوقَـاتِ ... وذي فـمِـنْ دلائِـلِ الإِثـبَـاتِ

٩٥٤. لِـوَصـفِـهِ وبـالـرُّبُـوبِـيَّـةِ في ... تَعطِيلِهِ بـزَمَـنٍ لـم يُـوصَـفِ

٩٥٥. مَـذَاهِـبُ الأَنَـامِ في الآثَـارِ ... ثَـلَاثَـةٌ تَجـرِي في الاعـتِـبَـارِ

٩٥٦. المَنـعُ مُطلقًـا وقـالَ الجَهـمُ بِهْ ... وآخَـرُونَ ذَكَـرُوا مِـن مُوجِبِـهْ

٩٥٧. فَـنـاءَ نِـيـرَانِ إِلهِ الخَـلـقِ ... وجَـنَّـةِ الخُـلدِ بِـغَـيرِ فَـرقِ

٩٥٨. وقـالَ تَفـنَى الحَـرَكَاتُ دُونَ مَـا ... ذَوَاتِهَـا العَـلَّافُ حـتى أَظلَمَـا

٩٥٩. والمَنعُ في المَـاضِي فَقَطْ ومالَ لَهْ ... أَتبَـاعُ جَهـمٍ وكَـذا المُعـتَزِلَهْ

٩٦٠. والأَشـعَـرِيُّـونَ وكُـرَّامِـيَّـهْ ... وكُلُّ ذي الـكَـلامِ في الـبَرِيَّـهْ

٩٦١. ولا دَلِيـلَ بـينَ مَـاضٍ حَصَـلا ... أو أَنَّـهُ بَـاقٍ بِـهِ مُستَقبَلا

٩٦٢. وجَـاءَ هَـهُـنَـا أَبُـو الـمَـعَـالي ... بِذِكـرِ فَـرقٍ بَـينَ ذي الأَقـوَالِ

٩٦٣. فقَـالَ فالمَـاضِي كَمَـا تَقُـولُ لا ... أُعطِيـكَ دِرهمًـا وسـاقَ المَثَـلا

٩٦٤. إِلَّا وأَعـطِـيـتُـكَ بَـعـدَهُ هُنَا ... صَـحَّ وأَمَّـا قَـبلَـهُ فُـوَهِّـنَـا

٩٦٥. قِيـلَ لَهُ: هـذا المِثَـالُ لَيـسَ بِهْ ... تَطَابُـقٌ في الحَالَـتَينِ فانْتَبِـهْ

٩٦٦. لَكِـنْ إِذَا أَرَدتَ أَنْ تَسـتَدرِكا ... عَلَيـهِ فالمِثَـالُ: مـا أَعطَيتُـكا

٩٦٧. مِـن دِرهَـمٍ إِلَّا وقَـبلَـهُ إِلى ... آخِـرِهِ فصَـحَّ مـا قَـد مُثِّـلا

٩٦٨. ثَالِثُهَـا الجَـوازُ في المَـاضِي وفي ... مُسـتَقبَلٍ عِنـدَ جَميـعِ السَّـلَفِ

٩٦٩. وقَـالَهُ أَهـلُ الحَدِيـثِ والأَثَـرْ ... وعَـن ذَوِي فَلسَـفَةٍ مِمـن نَظَـرْ

٩٧٠. أَدِلَّـةُ السَّـمعِ تَـدُلُّ لـلذي قَـد ذَهَـبَ السَّـلَفُ مِـن مآخِـذِ
٩٧١. وَهْيَ كـذاكَ تُبطِـلُ الذي احتَفى بِـهِ الذي يَقُـولُ مَـن تَفَلسَـفَا
٩٧٢. وفي اعتِرَاضَاتِ ذوي التَّفَلسُـفِ على ذَوِي الـكَلامِ في ذا المَوقِـفِ
٩٧٣. ومـا أَجَابُوهُـمْ بِـهِ مِـن أَجوِبَـهْ فَـهْيَ ضَعِيفَـةٌ وزَادَتِ الشُّـبَهْ
٩٧٤. ثُـمَّ قَـدِ اسـتَطَالَ كُلُّ مُلْحِـدِ عَـلَيـهِـمُ فِـيـهِ وكُلُّ مُفسِدِ
٩٧٥. ولَيـسَ مُمكِـنٌ لذِي الـكَلامِ مِـن رَدِّ قَـولِـهِـمْ بـلا مَـلَامِ
٩٧٦. إلا إذا أَثـبَـتَـتِ الـصِّـفَـاتِ ويُـسـتَـفَـادُ في الـمُـنَـاقَـشَـاتِ
٩٧٧. إنْ كانَ نُـورٌ قابَـلَ الظَّلَامَـا والصَّالِـحُ الفَاسِـدَ حَيـثُ قَامَـا
٩٧٨. ومـا عَـدَاهُ قَـد عَـلَاهُ الخَلْـطُ كالمـذْقِ هَـل رَأَيـتَ ذِئْبًـا قَـطُّ
٩٧٩. وكَـمْ تَـراهُـمْ في المُنَاقِشَاتِ شَرعًا ذَوِي بِـضَـاعَـةٍ مُـزجَـاةِ
٩٨٠. عَقْـلًا على الفَاسِـدِ مِنهَـا واتُّهِمْ فِيهَـا ابـنُ تَيمِيَّـةَ زُورًا وظُلِـمْ
٩٨١. إمَّا مِنَ الجَاهِـلِ أو مِن ذِي هَوَى أو حَاقِـدٍ أو حَاسِـدٍ لَهُ سِـوَى
٩٨٢. أو أَنَّـهُ رأَى دَلِيـلَ البَـابِ وظَـنَّ أنَّ الشَّيخَ ذا ارتِـيَابِ
٩٨٣. فَمِنهُـمُ الحصْـنِيّ وَهْـوَ أَشـعَرِي ونَجـلُ مَـرزُوقٍ وذاكَ الكَوثَـرِي
٩٨٤. قالُـوا مُوَافِقًـا بِـهِ الفَلاسِـفَهْ وكَـمْ إمَـامٍ عَالِـمٍ مـا خَالَفَـهْ
٩٨٥. بَـل إنَّـهُ رَدَّ عَلَيهِـمْ بِحُجَـجْ كالصُّبحِ بعـد ظُلمَةِ اللَّيـلِ انبَلَجْ

المسألة الرابعة

مناقشة المبتدعة في إطلاقهم لفظ الجسم على الله تعالى -نفيًا أو إثباتًا-

٩٨٦. الجِسمُ لَفظٌ ذُو اشتِبَاهٍ مُجمَلُ ... مَعنىً وفي اللَّفظِ اشتِرَاكًا يُجعَلُ

٩٨٧. فما يُوَافِق الكِتَابَ والسُّنَنْ ... وَجَبَ أَنْ يُقبَلَ أو لا فَهْوَ لَنْ

٩٨٨. يُقبَلَ أو لم يَرِدِ اللَّفظُ فلا ... يُنظَرُ فِيهِ قَبلَ أَن يُستَفصَلا

٩٨٩. فإنْ يَصِحَّ قُبِلَ المَعنَى وفي ... لَفظٍ يُرَدُّ مُطْلَقًا لم يُوصَفِ

٩٩٠. حِينَئِذٍ إطلَاقُ لَفظِ الجِسْمِ ... مِن بِدَعٍ قَد وُرِّثَتْ في القَوْمِ

٩٩١. ولَم يَرِدْ عَنِ القُرُونِ الخَيِّرَهْ ... قَطُّ ولا تَراهُ عِندَ البَرَرَهْ

٩٩٢. أَوَّلُ مَن قالَ بِهِ هِشَامُ ... ذو الرَّفضِ فَهْوَ عِندَهُمْ إِمَامُ

٩٩٣. فانقَسَمَ النَّاسُ ثلاثَةً فمَنْ ... أَثبَتَهُ للهِ وَاهِبِ المِنَنْ

٩٩٤. وَهؤُلَاءِ قُدَمَاءُ الشِّيعَهْ ... ذِي البِدَعِ الكَبِيرَةِ الشَّنِيعَهْ

٩٩٥. ونَجِلُ كُرَّامٍ وكانَا ذَيْنِ ... مُنقَسِمَينِ عِندَهَا قِسمَيْنِ

٩٩٦. جِسمٌ ولَكِنْ لَيسَ كالأَجسَامِ ... ولَمْ يُمَثِّلُوهُ بالأَنَامِ

٩٩٧. بَلْ قَائِمًا بِنفسِهِ والثَّاني ... غلاتُهُمْ كالجِسمِ في البُنيَانِ

٩٩٨. أَكبَرُ مِقدَارًا وذانِ انحَرَفَا ... بالقَولِ عَن طَرِيقِ مَن قَد سَلَفَا

٩٩٩. والثَّانِ: مَن نَفَاهُ كالجَهمِيَّهْ ... وذي اعتِزَالٍ مَعَ كُلَّابِيَّهْ

١٠٠٠. والأَشعَرِيَّةِ كذا صَحبِ أَبي ... مَنصُورٍ الذي حَكَوا في الكُتُبِ

١٠٠١. وأَكـثَرِ الأَتبَـاعِ للأَئِمَّـهْ ... أَئِمَّـةِ الفِقـهِ هُـدَاةِ الأُمَّـهْ
١٠٠٢. ثُـمَّ مُـرَادُ هَـؤُلَا المُعَطِّلَـهْ ... تَعطِيلَـهُ عَـن وَصفِـهِ اللائِـقِ لَهْ
١٠٠٣. ونَـفيِ فِعـلِ اللهِ والأَسـمَاءِ ... فأظهَـرُوا التَّنزِيـهَ في الآرَاءِ
١٠٠٤. وفي حَقِيقَـةِ الذي قَـدِ افتَعَـلْ ... تَعطِيـلُ خَالِـقِ الـوَرَى عَزَّوَجَـلْ
١٠٠٥. عَـن كلِّ شيءٍ يَستَحِقُّهُ العَـلِي ... فيَـا لَهُ مِـن مُفسِـدٍ مُعَطِّـلِ
١٠٠٦. لذاكَ قالُـوا مُثبِتُـو الصِّفَـاتِ ... قَـد جَسَّـمُوا الخَالِـقَ في الإثبَـاتِ
١٠٠٧. مِـن بَـابِ لازِمِ الذي قَالُـوهُ ... نَقُـولُ عَنهُـمْ: شَـاهَتِ الوُجُـوهُ
١٠٠٨. ثَالِثُهُـمْ: سَـلَفُنَا الصَّالِـحُ لَـمْ ... يُنـفَ ولَـمْ يُثبَـتْ وقَولُهُمْ سَـلِمْ
١٠٠٩. مِـن وَصمَـةِ التَّعطِيـلِ والتَّمثِيلِ ... وسَـبَبُ القَـولِ على التَّفصِيـلِ
١٠١٠. في اللَّفـظِ إجمَـالٌ وفي الأَوَائِـلِ ... لـم يَـرِدِ الجِسـمِ بِقَـولِ قَائِـلِ
١٠١١. في النَّـفيِ والإِثبَاتِ إنْ لـم يَظهَرِ ... مُـرَادُ مَـن قـالَ بِـهِ في الأَشـهَرِ
١٠١٢. كأَحمَـدَ بـنِ حَنبَـلٍ وغَـيرِهِ ... وقَـد حَـكَى الكِبَـارُ مِـن تَقرِيـرِهِ
١٠١٣. والجِسـمُ فِيـهِ مَعنَيَـانِ في اللُّغَهْ ... ولـم يَـرِدْ سِـوَاهُمَا مُسَـوَّغَهْ
١٠١٤. يُـرَادُ فِيـهِ نَفـسُ هـذا الجَسَـدِ ... والبَـدَنِ المُعـرُوفِ في التَّجَسُّـدِ
١٠١٥. والثَّـانِ: في الغِلَـظِ والكَثَافَـهْ ... يُقَـالُ ثَـوبٌ حَاكِيًـا أَوصَافَـهْ
١٠١٦. جِسـمًا تُرِيـدُ أَنَّـهُ قَـد غَلُظَـا ... هـذا الذي يَجـرِي لِمَـن تَلَفَّظَـا
١٠١٧. وفي اصـطِـلَاحِ المُتَكَلِّمِينَا ... جَمِيعِهِـمْ والمُتَفَلسِفِينَـا

١٠١٨. تَفَرَّقُوا فِيهِ كَثِيرًا واشتَهَرْ بأَنَّهُ زِيدَ مَعَانِيًا أُخَرْ
١٠١٩. على الذي جاءَ لَهِيبُ النَّارِ وكُلُّ ما لَطُفَ في الأَنظَارِ
١٠٢٠. مِثلَ الهَواءِ وجَمِيعُ العَرَبِ لم يَذكُروهُ ونُصُوصُ الكُتُبِ
١٠٢١. تَشهَدُ أَنَّ قولَهُمْ ما وَرَدَا وإِنَّهُمْ زَادُوهُ حَيثُ عُدِّدَا
١٠٢٢. لِكُلِّ ما إِلَيهِ قَد يُشَارُ أو تُرفَعُ الأَيدِي لَهُ يُصَارُ
١٠٢٣. جِسمًا بِهِ وهكذا المَوجُودُ وقَائِمٌ بِنَفسِهِ مَعدُودُ
١٠٢٤. عِندَ ابنِ كُرَّامٍ مُعبَّرَانِ بِهِ كما حَكَاهُ أَهلِ الشَّانِ
١٠٢٥. أَمَّا نُفَاةُ الجِسمِ فالمُرَكَّبُ قَالُوا لَهُ ومَا رَوَتهُ الكُتُبُ
١٠٢٦.أَوْ قَبلَ الثَّلاثَةَ الأَبعَادَا فالجِسمُ عِندَهُمْ وبَعضٌ زَادَا
١٠٢٧. هُوَ الذي ليسَ بِذِي تَأَلُّفِ ولا تَرَكُّبٍ لذي التَّفَلسُفِ
١٠٢٨. وهؤُلَاءِ شَاعَ رَدُّهُمْ على قَولِ المُشَبِّهِينَ والشَّيخُ اعتَلا
١٠٢٩. علَيهِمَا بالحَقِّ دُونَ مَينِ وبَيَّنَ الأَغلاطَ في القَولَينِ
١٠٣٠. ومَن يَقُلْ ما كانَ ذا تَأَلُّفِ مِمَّا بَدَا؟ فالخُلفُ فِيهِ فاعرِفِ
١٠٣١. هَلْ هُوَ مَا رُكِّبَ مِن جَوَاهِرِ مُفرَدَةٍ أو كانَ عِندَ النَّاظِرِ
١٠٣٢. مِن مادَةٍ وصُورَةٍ أَو رُكِّبَا مِن غَيرِ هذَينِ وذانِ أَوجَبَا
١٠٣٣. نَفيًا لِجِسمِيَّةِ رَبِّنَا لأَنْ ما كانَ مِن تَرَكُّبٍ فَهوَ إِذَنْ
١٠٣٤. مُفتَقِرٌ هذا إلى مُرَكِّبِ وإِنَّمَا قد نَسَبُوا للعَرَبِ

١٠٣٥. بـأنَّ مِـن مَعَـانِيَ الجِسـمِ هُـوَ ... مُرَكَّبًـا مُؤَلَّفًـا قَـدِ اسـتَوَى
١٠٣٦. قالُـوا جَسِـيمٌ يَعـنِي في اللُّغَـاتِ ... إنْ أَكـثَرَ الذَّهَـابَ في الجِهَـاتِ
١٠٣٧. ولا يَـجِيءُ في لُغَـاتِ العَـرَبِ ... أجسَـمَ إلّا وَهْـوَ ذو تَرَكُّـبِ
١٠٣٨. ولَيـسَ مِـن بَـابِ المُبَالَغَـاتِ ... لكَـثرَةِ الأَجـزَاءِ فِيـهِ يَـاتي
١٠٣٩. ورَدَّ هـذا الشَّـيخُ في أَمرَيْـنِ ... في لُغَـةٍ والعَقـلِ بالاثنَيـنِ
١٠٤٠. فقَـالَ لا تَعـرِفُ هـذا العَـرَبُ ... وليـسَ في العَقـلِ الذي يُرَكَّـبُ
١٠٤١. هُـوَ الذي إلَيـهِ قَـد يُشِـيرُ ... فعُقَـلاءُ النَّـاسِ والمَشـهُورُ
١٠٤٢. إنكَـارُ هـذا الأَمـرِ بالكُلِّيَّـهْ ... ورَدُّ مـا تَعتَقِـدُ الجَهمِيَّـهْ
١٠٤٣. فإنْ يَقُلْ في الجِسـمِ ما يُشَـارُ لَهْ ... أو مـا يُـرَى أوِ الصِّفَـاتُ حَاصِلَهْ
١٠٤٤. بِـهِ فَمَعنـاهُ هُنَـا حَـقٌّ قُبِـلْ ... ولَفظُـهُ يُـرَدُّ إذْ لَيـسَ نُقِـلْ

المطلب الثالث

رد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على شبه نفاة الصفات الاختيارية

١٠٤٥. وكُلُّ مـا قَـد قـامَ بالمُعَظَّـمِ ... مِـن بَعـدِ مـا كانَ بِحَـالِ العَـدَمِ
١٠٤٦. فـإنَّمَـا بِـقُـدرَةِ الـرَّحمَـنِ ... وبالمَشيئَةِ لِأَهـلِ الـشَّـانِ
١٠٤٧. مِـن سَـلَفِ الأُمَّـةِ والأَئِمَّـهْ ... كالاسـتِـوَاءِ والـرِّضَى والـرَّحمَـهْ
١٠٤٨. وكَـمْ تَـرَى مِـن أَشْـعَرِيٍّ يَنـفي ... ويَجعَـلُ الإثبَـاتَ عِنـدَ الوَصْـفِ

١٠٤٩. مِـن لازِمِ الحُـدُوثِ وَهْـوَ بَاطِلُ ... ولَـم يَقُـلْ بالقَـولِ هـذا قَائِـلُ

١٠٥٠. مِن سَـلَفِ الأُمَّـةِ أَهـلِ المَعرِفَهْ ... ولَـمْ يَقُولُـوهُ بإِثبَـاتِ الصِّفَـهْ

١٠٥١. وسِـمَـةُ الحُـــدُوثِ: الافتِقَارُ ... لِـلـغَيرِ والنَّـقـصُ بِـهِ يُـصَارُ

١٠٥٢. كالوَصْـفِ بالعَـمَى وبالجَهْلِ وقَدْ ... لَـزِمَ الاتِّصَـافُ ضِـدًّا وتُعَـدّْ

١٠٥٣. مِـنَ الصِّفَـاتِ اللازِمَـاتِ فِيـهِ ... وإِنَّـــهُ مِـن وَاجِـــبِ التَّـنزِيـهِ

١٠٥٤. وقَـد نَفَـوُا جَمِيـعَ هـذا البَـابِ ... والفَخـرُ قـد قـامَ على الأَسـبَابِ

١٠٥٥. والحُجَـجِ القَدِيمَـةِ المَذكُـورَهْ ... في النَّـفـي مِـن عَقلِيَّـةٍ مَشـهُورَهْ

١٠٥٦. فضَعَّـفَ الـوَارِدَ فِيهَـا وذَكَـرْ ... مِن حُجَـجٍ أَقوَى لدى مَـنِ اعتَبَرْ

١٠٥٧. والسَّـيفُ أَيضًـا مَعَـهُ وذَانِ ... مُـؤَسِّـسَا طَـرِيـقَـةِ الأَعـيَـانِ

١٠٥٨. ونَقَلُـوا في السِّـيَرِ القَدِيمَـهْ ... عَـنْ ذَيـنِ مِـن مَناكِـرٍ عَظِيمَـهْ

١٠٥٩. فالفَخـرُ في السِّـحرِ لَهُ مُؤَلَّـفُ ... والسَّـيفُ في تَـركِ الصَـلاةِ يُعرَفُ

١٠٦٠. والـشَّـكُّ كانَ مِحـوَرَ الـزَّمَـانِ ... نَـعُـوذُ بـاللهِ مِـنَ الخُـــذلَانِ

١٠٦١. وسَــوفَ آتي بِكَلامِهِمْ ومَا ... رَدَّ بِـهِ الشَّيخُ بِسِلكٍ نُظِمَا

١٠٦٢. مُـقَـدِّمًـا أَدِلَّـــةَ الأَوَائِــلِ ... ومـا عَـلَـيـهِ الــرَّدُّ بـالدَّلَائِـلِ

المسألة الأولى

الرد على شبهة (القابل للشيء لا يخلو عنه ولا عن ضده)

١٠٦٣. لـو قَابِـلًا فِي ذَاتِـهِ لَمَـا خَـلا   عَنهَـا أَوِ الضِّـدِّ لِمَـا قَـد حَصَـلا
١٠٦٤. والضِّـدُّ للحَـادِثِ حَـادِثٌ ومَـا   لـم يَخـلُ فَهْـوَ حَـادِثٌ قَـد عُلِمَا
١٠٦٥. واللهُ لَـيسَ حَـادِثًـا تَـعَـالى   وهـذهِ في الـقُـدَمَـاءِ قـالا
١٠٦٦. بضَعفِهَـا وأَنَّ صَـدرَ القَـولِ   ليـسَ عَليـهِ مِـن دَليـلٍ عَقـلي
١٠٦٧. ولَـو يُسَـلَّمُ الـكَلامُ فِيـهِ صَـحّْ   كالقَولِ في الفِعلِ إِذَنْ حَيثُ وَضَحْ
١٠٦٨. وأَنتُـمُ قُلتُـمْ: بأَنَّـهُ لَـمْ يَـزَلْ   يَقـدِرُ لَكِـنْ قُلتُمُـو أَيضًـا جُمَلْ
١٠٦٩. لـم يَـكُ فَاعِـلًا ولَيـسَ تَـارِكا   والـتَّرْكُ أَمـرٌ ووُجُـودِي سَـالِكا
١٠٧٠. كـذاكَ مَقـدُورٌ وأَنتُـمْ قُلتُمُـو   لَـم يَـكُ فَاعِـلًا لِـشَيءٍ يُعلَـمُ
١٠٧١. مِن سَائِرِ المَقدُورِ يَعنِي في الأَزَلْ   مَـع كَونِـهِ يَقـدِرُ أَنْ يَفعَـلَ بَـلْ
١٠٧٢. قُلتُـمْ بِالامتِنَـاعِ في وُجُـودِ   مَـقـدُورِهِ في أَزَلٍ مَـعـدُودِ
١٠٧٣. مَـع كَـونِ رَبِّنَـا عَلَيـهِ قَـادِرَا   أَليـسَ هـذا مِثـلَ ذاكَ ظَاهِـرَا؟
١٠٧٤. فمِثـلَ مـا قُلتُم هُنَـا قُولُـوا هُنَا   لأَنَّـهُ لا فَـرقَ فِيـهِ بُيِّنَـا
١٠٧٥. حِينَئِـذٍ فالقَـولُ في المَقبُـولِ   كالقَـولِ في المَقـدُورِ بالتَّفصِيـلِ
١٠٧٦. قُولُـوا إِذَنْ في الفِعـلِ الاختِيَارِي   كمـا بِمَقْـدُورٍ لِوَصـفِ البَـارِي

المسألة الثانية

الرد على شبهة

(لو كان الله -سبحانه- قابلًا للحوادث في الأزل لكان القبول من لوازم ذاته)

١٠٧٧. وَلَـو بِذَاتِـهِ يَكُـونُ قَابِـلا ... لـكَانَ أَيـضًـا الـقَـبُـولُ أَزَلا

١٠٧٨. وإِنْ يَكُـنْ فالأَمـرُ مِـن لَـوَازِمِ ... ذَاتِ العَظِيمِ خَالِقِ العَوَالِمِ

١٠٧٩. فالقَـولُ يَسـتَدعِي إِمـكَانَ الذي ... كانَ مِـنَ المَقبُولِ مِـن ذا المَأْخَذِ

١٠٨٠. لَكِـنْ وُجُـودُ حَـادِثٍ في الأَزَلِ ... مِـنَ المُحَـالِ والجَـوَابَ فانقُـلِ

١٠٨١. إبطَالَ ما قَالُوا عَنِ السَّـيفِ وعَنْ ... حَفِيدِ مَجدِ الدِّينِ ذِي الرَّأْيِ الحَسَنْ

١٠٨٢. فهَـذِهِ الشُّـبهَةُ دُونَ مَـيْنِ ... تَـقـعِـيـدُهَـا كانَ بِجُـمْـلَـتَـيْنِ

١٠٨٣. لـو كانَ قَابِـلًا لـكانَ هـذَا ... في أَزَلٍ مَـعَ القَبُـولِ حـاذَا

١٠٨٤. ويُمكِـنُ الوُجُـودُ للمَقبُـولِ ... -إِذْ صَـحَّ ما مَـضَى- مَـعَ القَبُولِ

١٠٨٥. بُطلَانُهَـا مِـن أَوجُـهٍ: يُقَـالُ ... وُجُـودُ تِلْـكَ دَائِمًـا فالحَـالُ

١٠٨٦. إِمَّـا بِـأَنْ تَكُـونَ في الإِمـكَانِ ... أو في امتِنَـاعٍ أَبَـدَ الزَّمَـانِ

١٠٨٧. فـإِنْ يَـكُ الأَوَّلُ مِنهَـا أَمكَنَـا ... قَبُولُهَـا وقُـدرَةٌ دَومًـا هُنَـا

١٠٨٨. بَـلْ مُمكِنٌ بـأَنَّ جِنسَـهَا اعتُبِرْ ... في آنِ مَقـدُورًا ومَقبُـولًا أُثِـرْ

١٠٨٩. وإِنْ يَـكُ الثَّـانِي فقَـد كانَ امتنَعْ ... حَـوَادِثٌ لا تَتَنَـاهَى واجتَمَـعْ

١٠٩٠. حِينَئِـذٍ في أَزَلٍ لـم تَكُـنِ ... مُـمـكِـنَـةً في ذَيـنِ ثُـمَّ بَـيِّنِ

١٠٩١. بـأَنَّـهُ لَـيسَ بِـلازِمٍ إذا ... مُمتَنِع في أَزَلٍ وهكذا
١٠٩٢. مُمتَنِع مِن بَعدِ هذا الأَزَلِ ... إذِ الحَوادِثُ لدى المُحَصِّلِ
١٠٩٣. مَوجُودَةً فلا يَجُوزُ القَولُ ... بالامتِنَاعِ دَائِمًا لا يَخلُو
١٠٩٤. مِنَ الفَسَادِ ومِنَ البُطلانِ ... نَعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطَانِ
١٠٩٥. فالقَومُ لو قَد مَنَعُوا إمكانَا ... وُجُودِهَا في أَزَلٍ لَكَانَا
١٠٩٦. مُنَاقِضًا لذاكَ في وُجُودِ ... جِنسِ حَوَادِثٍ لدى الشُّهُودِ
١٠٩٧. والثَّانِ في إبطَالِهَا لا رَيبَا ... عِندَ جَمِيعِ النَّاسِ أَنَّ الرَّبَّا
١٠٩٨. عَزَّ وَجَلَّ قَادِرٌ فإِمَّا ... يُقَالُ لم يَزَلْ كذا مِن ثَمَّا
١٠٩٩. أو أنْ يُقَالَ صارَ خَالِقُ البَشَرْ ... مِن بَعدِ أنْ لَمْ يَكُ قَادِرًا قَدِرْ
١١٠٠. فإنْ يَكُ الأَوَّلُ مِن ذَينِ فقُلْ ... إنْ مُمكِنًا مَقْدُورُهُ أَيْ: في الأَزَلْ
١١٠١. أو لا فإنْ كانَ هُوَ الأَوَّلُ بِهْ ... فَفي دَوَامِ المُمكِنَاتِ فانْتَبِهْ
١١٠٢. أَمكَنَ مِن ثَمَّ دَوَامُ المُحدَثِ ... فالامتِنَاعَ انفِ بلا تَرَيُّثِ
١١٠٣. مِن كَونِ خَالِقِ الأَنَامِ قَابِلا ... لِهذِهِ يَعنِي: قَبُولًا أَزَلا
١١٠٤. فإنْ يُقَلْ: بَل كانَ ذا امتِنَاعِ ... فصارَ مُمكِنًا لذي الإبدَاعِ
١١٠٥. نَقُلْ لَهُ فالأَمرُ جَمعُ اثْنَينِ ... في وَصفِهِنَّ مُتَنَاقِضَينِ
١١٠٦. فلا يَكُونُ قَادِرًا على الذي ... مُمتَنِعٌ يُوصَفُ في المآخِذِ
١١٠٧. فكَيفَ قَادِرًا وذا المَقدُورُ لا ... يُعَدُّ مُمكِنًا لِمَنْ تَأَمَّلا

١١٠٨. فـإِنْ يُقَـلْ: قُدرَتُـهُ قَـد وُصِفَتْ بـالأَزَلِيَّـةِ وحَـيـثُ عُـرِفَـتْ
١١٠٩. وذا مِـنَ المَقـدُورِ لَيـسَ يَمتَنِعْ في قَـادِرٍ في أَزَلٍ وقَـد جُمِـعْ
١١١٠. قُلنَـا كـذاكَ قِيـلَ في القَبُـولِ فَـقـادِرٌ عَـلَـيـهِ بالتَّفصِيلِ
١١١١. ثَالِثُهَـا: بِـأَنَّ ذا الفَضـلِ العَـلِي إنْ قِيـلَ قَابِـلٌ لِمَـا في الأَزَلِ
١١١٢. فـإِنَّـمَـا مَـعـنَـاهُ قَـابِـلًا لِمَا عَلَيـهِ قَـادِرًا وُجُـودًا جُزِمَـا
١١١٣. إِمـكَانـهُ فـإِنَّ مـا يَمتَنِعُ مـا كانَ تَحـتَ قُـدرَةٍ إذْ يَقَـعُ
١١١٤. دُخُـولُهُ فـذاكَ غَـيرُ قَـابِـلِ لَهُ مِـنَ الأَصـلِ على الدَّلائِـلِ
١١١٥. رَابِـعُ أَمـرٍ: ذو السُّـمَا المُبَجَّلَـهْ يَقـدِرُ إِحـدَاثَ الذي بَايَـنَ لَهْ
١١١٦. مِـن خَلقِـهِ وفِعلُـهُ القَائِـمُ بِـهْ يُعلَـمُ عِلمًـا لَيـسَ فِيهِ مُشـتَبِهْ
١١١٧. بـأَنَّـهُ أَولَى مِـنَ الـمَـذكُـورِ وحَيـثُ كانَ الفِعـلُ في المَشـهُورِ
١١١٨. مِـنـهُ فـلَا مـانِـعَ أَصـلًا إلا يَـمـتَـنِـعُ الـمِـثـلُ لَهُ إذْ جَـلا
١١١٩. بِـسَـبَـبِ الـوُجُـودِ للمَقدُورِ مُـبَـايِـنًـا وكانَ في الـمَـذكُـورِ
١١٢٠. ثَبَـتَ أَنَّـهُ مِـنَ المُمكِـنِ لا سِـوَاهُ وَهْـوَ قَـادِرٌ ذو الاعتِـلا
١١٢١. فالفِعـلُ مُمكِنًـا ومَقـدُورًا هُنَـا أَوْلَى وكانَ ظَـاهِـرًا مُبَيَّنَا
١١٢٢. فَـقُـدرَةُ اللهِ تَـعَـالَى لم تَـزَلْ في أَزَلٍ سُبحَانَهُ عَـزَّوجَـلّ
١١٢٣. واللهُ قَـادِرٌ على إِيجَـادِ مـا بايَـنَ الخَالِـقَ مِـن عِبَـادِ

المسألة الثالثة

الرد على شبهة

(لو قامت به الحوادث للزم تغيره، والتغير على الله سبحانه محال)

١١٢٤. وساقَ بَعضُ النَّاسِ بِاشتِبَاهِ ... لو قامَ شَيءٌ حَادِثٌ في اللهِ
١١٢٥. لَكَانَ لَازِمًا لَهُ التَّغيُّرُ ... وَهْوَ مُحَالٌ قالَ هذا الأَكثَرُ
١١٢٦. وأَبطَلَ الشُّبهَةَ غَيرُ وَاحِدِ ... كابنِ الخَطِيبِ وتَلاهُ الآمِدِي
١١٢٧. واشتَغَلَ الحَبرُ ابنُ تَيمِيَّةَ في ... رُدُودِهِ باللَّفظِ في التَّعرُّفِ
١١٢٨. فاللَّفظُ لم يُخَصَّ في كَونِ المَحَلّْ ... قَامَتْ بِهِ حَوادِثٌ بَلْ قَد نَقَلْ
١١٢٩. مَعَانِي النَّاسِ بالاستِحَالَهْ ... مِن صِفَةٍ لِصِفَةٍ قَد قَالَهْ
١١٣٠. مِن مَرَضٍ غَيَّرَ أو في اللَّونِ ... والدِّينِ لكِنْ عِندَ أَهلِ الفَنِّ
١١٣١. ليسَ على الصِّفَاتِ كالتَّكَلُّمِ ... ولم يَرِدْ ما قد حَكَوا في المُعجَمِ
١١٣٢. والقَصدُ أَنَّ اللَّفظَ ذو إِجمَالِ ... يَجرِي بِهِ القَولُ في الاستِفصَالِ
١١٣٣. وإنَّ مِن مَعلُومِ مَن تَعَقَّلا ... مَن كانَ قادِرًا على أنْ يَفعَلا
١١٣٤. بِمَا يشَا بِقُدرَةٍ أَكمَلُ مِنْ ... مَن ليسَ قَادِرًا على فِعلٍ زُكِنْ
١١٣٥. يَختَارُهُ -سَبحَانَهُ- يَفعَلُ بِهْ ... مَخلُوقَهُ والأَمرُ ليسَ يَشتَبِهْ

المسألة الرابعة

الرد على شبهة (الكمال والنقصان)

١١٣٦. وَحِـينَ أَبطَـلَا الذي يَعتَمِـدُ عَلَيـهِ مَـن قَالُـوا بِـهِ قَـد أورَدُوا
١١٣٧. حُجَّتَهُـمْ قالُـوا بالاخْتِصَـارِ القَـولُ في صِفَـاتِ الاختِيَـارِ
١١٣٨. إِمَّـا صِفَـاتُ نَقـصٍ او كَمَـالِ فـإِنْ تَكُـنْ تِلـكَ فـفي ذا الحَالِ
١١٣٩. وَجَــبَ تَـنزِيـهُ الإِلَهِ مِنهَا أو هــذهِ قُلنَا الخُـلُـوُّ عَنهَا
١١٤٠. نَقـصٌ فـإِنْ كانَ فـفي الحَالَـينِ وَجَــبَ تَـنزِيـهٌ بِـغَـيرِ مَـينِ
١١٤١. بـالاتِّـفَـاقِ واتِّـفَـاقُ النَّـاسِ كَانَ بـلا خُـلـفٍ ولا التِبَـاسِ
١١٤٢. ونَقَـضَ الشَّـيخُ ابـنُ تَيمِيَّـةَ ما قَالُـوهُ نَقضًـا مُبـدَعًا مُسَـلَّمَا
١١٤٣. أَسَـوقُ مِـن أوجُهِهَـا المُختَصَرَةْ بِـلَـفـظَـةٍ وَاضِـحَـةٍ مُحَــرَّرَةْ
١١٤٤. الأَوَّلُ: الحَــوَادِثُ المَشهُودَةْ لا رَيــبَ أَنَّ هــذهِ مَـعـدُودَةْ
١١٤٥. مِـن مُحـدِثٍ كانَـتْ فإِمَّـا كانَتْ مِـن فِعـلِ الاخْتِيَـارِ قَـد أبَانَـتْ
١١٤٦. قـامَ بِـهِ أو حَـادِثٌ شَـيئًا بَـدَا مِـن بَعـدِ شَيءٍ دُونَ فِعـلٍ وَرَدَا
١١٤٧. قـامَ ولا حُـدُوثُ شَيءٍ مِنـهُ وكانَ في الـمَـعلُـومِ أَنَّ عَنهُ
١١٤٨. ذَلِـكَ أولَى لـو يَكُـونُ الثَّـاني يُعَـدُّ في المُمكِـنِ في البَيَـانِ
١١٤٩. فـإِنَّ في الأَوَّلِ وَصْـفَ الغَافِـرِ بِصِفَـةِ الكَمَـالِ دونَ الآخَـرِ
١١٥٠. كيـفَ وثَانِي القَـولِ فيـهِ يَمتَنِعْ إِذِ الحُـدُوثُ عِنـدَ كُلِّ مَـن قَنِـعْ





١١٥١. مِـن غَـيرِ ذِكـرِ سَـبَبٍ مَمْنُـوعُ وقَــولُهُ مُـسَـلَّـمٌ مَـسمُـوعُ

١١٥٢. وإنْ يَـكُـنْ حـالُ الذي قَد فَعَلا قبـلَ الحُـدُوثِ مِثلَـهُ قَـد جُعِلا

١١٥٣. ومَـعَـهُ وبَـعـدَهُ وكانَـت في الحَالَتَـينِ حَادِثَـاتٍ بَانَـتْ

١١٥٤. لَـم يكُنِ الفَاعِلُ شَـيئًا قد فَعَلْ ولَيـسَ مُحدِثًا لِـشَيءٍ قَـد حَصَلْ

١١٥٥. بَـل حَدَثَـتْ بِذَاتِهَـا والقَـولُ كمـا تَـرى دَلَّ عَلَيـهِ العَقـلُ

١١٥٦. والثَّـانِيَ: الكَمَـالُ أيْ: وَاجِبُ مَا يَتَّصِفُ الـرَّبُّ بِـهِ إذْ عُلِمَـا

١١٥٧. المُمكِـنُ الوُجُـودُ أَمَّـا المُمْتَنِعْ لَيسَ مِـنَ الكَمَـالِ في شَيءٍ وُضِعْ

١١٥٨. مِـن أَيِّ مَوجُـودٍ وأَيضًـا يُطلَـقُ كُلُّ حَـوَادِثٍ لَـهَـا تَـعَـلُّـقُ

١١٥٩. بقُـدرَةِ اللهِ وبالمَشِـيئَهْ -كخَلقِهِ لِـهَـذِهِ الـبَرِيـئَـهْ-

١١٦٠. مُـمْـتَـنِـعٌ وُجُـودُهَـا في الأَزَلِ جَمِيعُهَا في البَحثِ والتَّـأَصُّـلِ

١١٦١. فـلا يَكُـونُ الانتِفَـاءُ في الأَزَلْ نَقصًـا إذِ المُمتَنِـعُ الذي حَصَـلْ

١١٦٢. إنِ انتَـفَى فلَيـسَ نَقصًـا يَبـدُو لأنَّـــهُ مُـمْـتَـنِـعٌ إذْ يَخـلُـو

١١٦٣. ثَالِثُهَـا: لـو قُـدِّرَتْ ذَاتٌ وقَـدْ تَفعَلُ شَـيئًا بعـد شَيءٍ وتُعَـدّْ

١١٦٤. قَـادِرَةً بِنَفسِـهَا أَنْ تَفعَـلا وثَـمَّ ذَاتٌ لـم تَكُـنْ مـا مُثِّـلا

١١٦٥. بَـلْ هِيَ كالجَمَـادِ لا تَحَـرُّكُ فِيـهِ ولا شَـيئًا أَرَادَ يُـدرِكُ

١١٦٦. فـأَوَّلُ الذَّوَاتِ قَطعًـا أَكمَـلُ إذ عَـدَمُ الأَفعَـالِ نَقـصٌ يَحصُـلُ

١١٦٧. ضَرُورَةً وتُـوجَـدُ الأَفـعَـالُ بِحَسَـبِ الإِمـكَانِ فالكَمَالُ

١١٦٨. رَابِعُهَا: نَقُولُ لَنْ نُسَلِّمَا ... ما قُلتُمُ بأنَّ هذا العَدَمَا
١١٦٩. نَقصٌ على الإطلاقِ أو كَمَالُ ... ولا الوُجُودُ مِثلها والحَالُ
١١٧٠. أنَّ الكمالَ عِندَمَا تَرَاهُ ... في وَقتِهَا الذي يَشَاءُ اللهُ
١١٧١. وفي وُجُودِهَا بِدُونِ ذَلِكْ ... نَقصٌ وهذا ظَاهِرٌ كذَلِكْ
١١٧٢. فعِندَمَا تُوجَدُ حِكمَةُ الصَّمَدْ ... تُوجَدُ واللهُ تَعَالَى لا يُحَدّْ
١١٧٣. خَامِسُهَا: الحَوَادِثُ التي امتَنَعْ ... بأَنْ يَكُونَ الكُلُّ مِنهَا ما وَقَعْ
١١٧٤. في أَزَلٍ فَقَطْ وليسَ يُمكِنُ ... وجُودُهَا إلَّا كما يُبَيَّنُ
١١٧٥. شَيئًا فشَيئًا فإذَا قِيلَ فَمَا ... أَكمَلُ هَذَينِ لِمَن قد عَلِمَا
١١٧٦. فهُنَا قَطعًا صَرِيحُ العَقْلِ ... يَقضِي بأنَّ ذا بِأَمرِ الفِعْلِ
١١٧٧. أَكمَلُ مِمَّن كانَ غَيرَ قَادِرِ ... واقرَأ كلامَ السَّادَةِ الأَكَابِرِ
١١٧٨. سَادِسُهَا: ليسَ يَكُونُ عَدَمُ ... شَيءٍ مِنَ النَّقصِ الذي يُسَلَّمُ
١١٧٩. إلَّا بِشَرطَينِ: يَكُونُ مُمكِنَا ... وأنْ يَكُونَ الضَدُّ خيرًا بيِّنَا
١١٨٠. فإنْ يَكُنْ عَدَمُهُ يَمتَنِعُ ... كوَلَدٍ وكالشَّرِيكِ يَقَعُ
١١٨١. فذا مِنَ المَدحِ ومِن كَمَالِ ... صِفَاتِ ربِّ العَرشِ ذي الجَلَالِ
١١٨٢. وإنْ يَكُنْ عَدَمُ ذاكَ مُمكِنَا ... حِينَئِذٍ يَكُونُ أَولَى هَهُنَا
١١٨٣. وهذهِ كَجُملَةِ الأَشيَاءِ لَمْ ... تُخلَقْ مِنَ المُنعِمِ مِن شَتَّى النِّعَمْ
١١٨٤. فإنَّ هذا أَكمَلُ الأُمُورِ ... كالعَكسِ في الخَلقِ وفي التَّصوِيرِ

المطلب الرابع

الرد على استدلال المبتدعة بقصة الخليل -عليه السلام- على مذهبهم، وتشتمل على مسألتين

المسألة الأولى

وجه استدلال المبتدعة بقصة الخليل -عليه السلام- على مذهبهم

١١٨٥. قَـدِ اسـتَدَلُّوا بدَلِيـلِ البَـابِ ... بِـمَـا حَـكَاهُ اللهُ في الـكِـتَـابِ

١١٨٦. مِن قِصَّةِ الخَلِيلِ حَيثُ اعتَقَدُوا ... بـأَنَّ قَصـدَهُ بِتَلـكَ المُوجِـدُ

١١٨٧. والـرَّبُّ والخَالِـقُ دُونَ عِلـمِ ... وهـذهِ أَصـلُ ضَـلالِ الـقَـومِ

١١٨٨. وعَـوَّلَ الخَـلِـيـلُ بـالأُفُـولِ ... على حُـدُوثِـهِ وبـالتَّـحـوِيـلِ

١١٨٩. قالُـوا فهـذا الحُـكـمُ مِـن أَدِلَّهْ ... نَـفـيِ تَـغـيُّـرِ الإِلَهِ جُـمـلَـهْ

١١٩٠. وخَتَمُـوا المَقَالَـةَ المُلَفَّقَـهْ ... بِـأَنَّ خَالِـقَ الـوَرَى قَـد صَدَّقَـهْ

١١٩١. حِينَئِذٍ فَـقَـد بَـنَـوا علَيهِ ... دَلِيـلَ الاعـرَاضِ ومـا إِلَيـهِ

١١٩٢. ونَـفيَ وَصـفِ اللهِ الاختِيَـارِي ... وكَـونِـهِ جِسمًا في الاعـتِـبَـارِ

١١٩٣. وسَـبَبُ النَّـفيِ حُـدُوثُ الجِسـمِ ... جَمِيعِـهِ كـمـا مَـضَى في النَّظـمِ

١١٩٤. والحَـقُّ أَنَّ الآيَـةَ الشَّرِيفَهْ ... دَلَّـتْ على العَكـسِ وذي مَعرُوفَهْ

١١٩٥. وسَـوفَ يـأْتِي القَـولُ بالتَّفصِيلِ ... والـشَّرحِ والتَّـقـرِيـرِ والتَّـدلِيـلِ

المسألة الثانية

الرد على استدلال المبتدعة بقصة الخليل -عليه السلام- على مذهبهم

١١٩٦. مَضمُونُ مـا في قِصَّـةِ الخَلِيـلِ — مِـنَ الذي عَـدُّوهُ في الدَّلِيـلِ

١١٩٧. بِـأَنَّ مَـبدا أَنـبِيَـاءِ الغَافِرِ — بِالـوَحْيِ لا بنَظَـرٍ مِـن نَاظِـرِ

١١٩٨. ولَـم يَـرِدْ قَـطُّ حَدِيثٌ عَـنْ نَبِي — يَدعُـو إِلَى النَّظَـرِ أو لِمَذهَـبِ

١١٩٩. إِثبَـاتِ أنَّ الـرَّبَّ في الخَواطِـرِ — يَثبُتُ بـالأَعـرَاضِ والجَـواهِـرِ

١٢٠٠. والثَّـانِ: أَنَّ قِصَّـةَ المُنَاظَـرَهْ — مِـن بَعـدِ وَحيِـهِ وإنَّ ظَاهِـرَهْ

١٢٠١. أنَّ الـكـلامَ سِـيقَ للإِبطَالِ — ولـيـسَ غَـيرَهُ بِـأَيِّ حَـالِ

١٢٠٢. دَلَّ على هـذا بِلَفظِـهِ: نُـرِيْ — وقَـولِهِ ولِيَـكُـونَ فـاذْكُـرِ

١٢٠٣. ثَالِثُهَـا: أنَّ الخَلِيـلَ مـا نَـفى — شَـيئًا عَـنِ اللّهِ أَمَـا قَـد وَصَفَـا

١٢٠٤. آلِـهَـةَ الـكُـفَّـارِ باستِحقَارِ — قـالَ بِـلَا سَـمعٍ ولا إِبـصَـارِ؟

١٢٠٥. رَابِعُهَـا: تَصدِيقُـهُ ليـسَ بِـأَنْ — يَـنـفِيَ بَـلْ هـذا كلامٌ ذو وَهَـنْ

١٢٠٦. ولَـو صَحِيحًا لـم يَقُـلْ في الآيَهْ — لَفظًـا على القَـومِ لدى النِّهَايَـهْ

١٢٠٧. وقَـولُ (هـذا رَبِّ) مُبطِـلٌ لِمَـا — سِـوَاهُ مِـن كُلِّ شَرِيـكٍ عُظِّمَـا

١٢٠٨. إذْ يُؤْمِـنُ القَـومُ بِخَالِـقِ الـوَرَى — دَلِيـلُـهُ: إِلَّا الـتي في الشُّعَرَا

١٢٠٩. ثُـمَّ الأُفُـولُ جـاءَ في الغِيَـابِ — والاحـتِـبَـاءِ وفي الاحـتِجَـابِ

١٢١٠. طـابَـقَ مَعنَاهُ هُنَا ضَرُورَهْ — ولَـمْ يُقَـلْ مُنتَقِـلًا في الصُّـورَهْ




١٢١١. أو ما تَحَرَّكَا ومَعنَاهُ اذكُرِ — لصَاحِبِ الصَّحَاحِ وَهْوَ الجَوهَرِي

١٢١٢. وصَاحِبِ القَامُوسِ وابنِ فَارِسِ — وعِنـدَ كُلِّ عَالِمٍ ودَارِسِ

١٢١٣. مِنَ الذينَ كَتَبُوا عِلمَ اللُّغَهْ — ولم يَشِذَّ أَحدٌ قَد بَلَغَهْ

١٢١٤. فالقُولُ هذا مِنْ عَظِيمِ الافتِرَا — على الخَلِيلِ وبِهِ كم اجتَرَى

١٢١٥. على الصِفَاتِ هَؤُلَاءِ الشِّرذِمَهْ — قَبَّحَهُمْ رَبُّ العُلَا مِن ظَلَمَهْ

١٢١٦. كانُوا وما زَالُوا على ما كَانُوا — ولَمْ يُغَيِّرْ فِيهِمْ البَيَانُ



الفصل الثالث

دليل الاختصاص

وفيه مبحثان

المبحث الأول

دليل الاختصاص عند بعض الأشعرية

١٢١٧. دَلِيلُ الاختِصَاصِ هذا يَدخُلُ ... في ما مَضَى ورُبَّمَا ذا يُفصَلُ

١٢١٨. ووَجهُ الادخَالِ افتِقَارُ الحَادِثِ ... لِمُحدِثٍ ولَم يَكُنْ عَن عَبَثِ

١٢١٩. وهكذا كُلُّ مُخَصَّصٍ فلا ... بُدَّ لَهُ مِنَ المُخَصِّصِ انجَلى

١٢٢٠. ومِن مُرَجِّحٍ يُرَجِّحُ الحَدَثْ ... في الوَقتِ ذا وفي سِوَاهُ ما حَدَثْ

١٢٢١. في حَيِّزٍ مُعَيَّنٍ وشَكْلِ ... مُعَيَّنٍ وقَدرِهِ في الأَصْلِ

١٢٢٢. ومَصدَرُ الدَّلِيلِ جَهمِيُّ الهَوَى ... وذُو اعتِزَالٍ ولَوَاهُ فالتَوَى

١٢٢٣. أَبُو عَلِيٍّ ابنُ سِينَا والذي ... أَخَذَهُ مِن مَذهَبٍ مُنتَبِذِ

١٢٢٤. مِن مُتَكَلِّمِينَ حِينَ وَصَفَهْ ... وخَلَطَ القَولَ مَعَ الفَلَاسِفَهْ

١٢٢٥. وعَنهُ قامَ بَعضُ صَحبِ الأَشعَرِي ... وشَهَّرُوهُ ومَضَى في الأَكثَرِ

١٢٢٦. وقَد نَفَوا بِهِ عُلُوَّ الذَّاتِ ... والاستِوَا مِن أَظهَرِ الصِّفَاتِ

١٢٢٧. مِن هَؤُلاءِ كانَ عَبدُالقَاهِرِ ... وكانَ والرَّئِيسُ في التَّعَاصُرِ

١٢٢٨. وشَيخُ شِهرِستَانِ والإِيجِي الذي ... أَوجَبَهُ جَزمًا وغَيرَهُمْ خُذِ

١٢٢٩. كالاصبَهَانِيِّ وكالسَّنُوسِي ... ونَجلِ عِيسَى شَارِحِ المَدرُوسِ

١٢٣٠. مِن ثَمَّ مِن ضِمنِ المُلَاحَظاتِ ... تَقرِيرُهُمْ لَهُ بِلا التِفَاتِ

١٢٣١. لِشَرحِهِ ولا لِتَوضِيحِ الذي ... حَوَى سَوَاءًا كانَ مِن مآخِذِ

١٢٣٢.أو مِـن مآثِـرٍ وكانَ السَّـبَبُ   يَرجِـعُ في أنَّ ابـنَ سِـينَا يَذهَـبُ

١٢٣٣.بِـهِ إلى نَقـضِ الدَّلِيـلِ المَـاضي   وَهْـوَ حُـدُوثُ الجِسـمِ والأَعـرَاضِ

١٢٣٤. وليـسَ عَامِـلًا بِمَـا قَـد يَحكُمُ   واللّهُ في كُلِّ الأُمُـورِ أَعـلَـمُ

١٢٣٥. ولَـكِـنِ الآخِـذُ لـلدَّلِيـلِ   مُستَئنِسًـا بِـهِ بـلا تَعلِيـلِ

١٢٣٦. وعَاضِـدًا للاعتِقَـادِ الفَاسِـدِ   في ظَـنِّـهِ كـأنَّـهُ كالـشَّـاهِـدِ

١٢٣٧.فَقَـد بُـنِي على الدَّلِيـلِ المَـاضي   يَعنِي حُـدُوثَ الجِسـمِ والأَعـرَاضِ

١٢٣٨.لَكِنَّهَـا في الأَصْـلِ كَيفِيَّـاتُ   مُختَلِـفَـاتٌ فِـيـهِ قِـيـلَ ذاتُ

١٢٣٩.كَيفِيَّةٍ قَـدْرٍ رأَوا بَـيَـانَـهْ   والـشَّـكلِ والحَـيِّزِ والـمَـكَانَـهْ

١٢٤٠. وجِهَـةٍ يعـنِي بِهَـا ذَاتًـا تُخَـصّْ   فالفَـرقُ بَينَ ذَينِ في السَّـابِقِ نَصّْ

١٢٤١. وحَاوَلُـوا في ذاكَ نَـفيُ القَـدْرِ   والكَيـفِ أو يَكُونُ مِـن ذَا الأَمرِ

١٢٤٢. يَعـنِي اختِصَاصَـهُ بالاستِوَاءِ   أو في عُـلُـوِّهِ على الأَشـيَـاءِ

١٢٤٣. دَلِيـلُـهُـمْ هـذا على مُـقَـدَّمَـهْ   يُبـنَى وأُخـرَى بَعـدَهُ مُنتَظِمَـهْ

١٢٤٤. كُلُّ مُخَـصَّـصٍ فـلا بُـدَّ لَهُ   مِـنَ المُخَصِّـصِ وذَا جَعَلَـهُ

١٢٤٥. إذا خَـلَا مِنـهُ فتَرجِيـحٌ بِـلا   مُـرَجِّـحٌ وكانَ هـذا بَـاطِـلا

١٢٤٦.يَعـنِي بـأَنَّ الأَمـرَ بالتَّعيِينِ   تَـرجِـيـحُـهُ لِأَحـدِ المِـثْـلَـيْنِ

١٢٤٧. بِـلَا مُـرَجِّـحٍ وبـالـضَّرُورَهْ   فِسَـادُهُ في الجُمَـلِ المَذكُـورَهْ

١٢٤٨. والثَّـانِ: كُلُّ مـا يُـرَى مُفتَقِـرَا   إلى مُخَصِّـصٍ فحَـادِثٌ جَـرَى

١٢٤٩. وفي البَيـانِ بالمِثَـالِ القَائِـمِ قَالُـوا بـأَنَّ كُلَّ جُـزءِ العَالَـمِ
١٢٥٠. مُفتَقِـرٌ إلى الذي قَـد خُصَّـا مِـنَ الصِّفَـاتِ الجَائِـزَاتِ نَصَّـا
١٢٥١. ومـا يَكُـونُ هكـذا فَمُحـدَثُ وكَـمْ تَـرَى مِـن عَالِـمٍ يُحَـدِّثُ
١٢٥٢. يَـبـنِي على ذَلِــكَ قَـولَتَـينِ تَنَـاهِي الأَجسَـامِ دُونَ مَـينِ
١٢٥٣. فَـكُلُّ جِسـمٍ فَهْـوَ ذُو تَنَـاهِ ولَـيـسَ مِـن بُـدٍّ بِـأَمـرِ اللهِ
١٢٥٤. مِـنَ النِّهَايَـةِ لِشَـكلٍ وَاحِـدِ وقَــدَرٍ وحَــيِّزٍ لـلـوَاجِـدِ
١٢٥٥. فليـسَ مِـن بُـدَّ لَهُ يُخَصِّـصُ عِنـدَ نِهَايَـةِ الحُصُـولِ يَخلُـصُ
١٢٥٦. والثَّانِ: في اجتِمَاعِ الاجسَامِ وفي تفـرُّقٍ لو لـم تَكُـنْ لـم تُوصَفِ
١٢٥٧. إلَّا بالاجتِمَاعِ دَائِـمًـا كذا دَلَّ على وُجُـودِ مَـن خَصَّـصَ ذا
١٢٥٨. وكُلُّ مـا كانَ على افـتِـقَـارِ فَـحَـادِثٌ قَـالُـوا في الاعتِبَارِ
١٢٥٩. ومِـن هُنَـا يُعلَـمُ وَجـهُ القَـولِ بِـهِ بِـنَـفـي وَصـفِـهِ بالعَقلِ
١٢٦٠. فـاللهُ ليسَ عِندَهُمْ جِسـمًا فقَدْ مَـرَّ بِـأَنَّ الجِسـمَ حَـادِثٌ يُعَـدّْ
١٢٦١. وعَـرَّفُـوا الحُــدُوثَ بـالدَّلِيـلِ مِـنَ التَّنَـاهِي وعلى التَّفْصِيـلِ
١٢٦٢. فالاسـتِوَاءُ والعُلُـوُّ يقتَـضي جِسـمِيَّةً فِيـهِ لذاكَ مـا رَضِي
١٢٦٣. إثبَاتَهَا لـرَبِّـنَـا الأَشَـاعِـرَهْ كالإِيـجِيِّ الذي أَتَى في أَخَـرَهْ
١٢٦٤. وجـاءَ عِنـدَ شَـيخِ شِهرِسـتَانِ وغَـيرِهِ مِـن أَهـلِ هـذا الشَّـانِ

المبحث الثاني

نقض شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لدليل الاختصاص، وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لنص دليل الاختصاص

١٢٦٥. جاءَت رُدُودُ الشَّيخِ في دَاخِلِ مَا — مَضَى مِـنَ الأَعرَاضِ لَكِنْ عِندَمَا

١٢٦٦. ناقَـشَ هـذا زَادَ في جَوَانِـبِ — رُدُودِهِ مِـن داخِـلِ المَطَالِـبِ

١٢٦٧. واعْلَـمْ بِـأَنَّ حَبْرَنَا قَـد ضَعَّفَهْ — والآمِــدِيَّ قَـبـلَـهُ وَوَصَـفَـهْ

١٢٦٨. بِـأَنَّـهُ ولـو يُـسَـلَّـمُ الذي — في أَوَّلٍ فما تَـلَاهُ فـانْـبُـذِ

١٢٦٩. حِينَئِـذٍ نَقُـولُ إِنَّ الأُولى — مُوجُـودَةٌ في مـا مَـضَى تَأْصِيـلا

١٢٧٠. ولا يُعَـابُ قَولُهُـمْ إذْ بَـدَهِي — لَكِـنْ أَطَالُـوا في قَلِيـلٍ يَنتَـهي

١٢٧١. وزَادَ أَصحَـابُ الدَّلِيـلِ هـذا — على الـمُـقَـدِّمَـةِ حَـيثُ حَـاذَا

١٢٧٢. كـلامَـهُـمْ عَـنـهُ بِـأَنَّ كُـلا — لـيسَ بِـمُـخـتَـصٍّ بِـوَقـتٍ إلا

١٢٧٣. بِمَـنْ يُخَصِّـصُ إِذِ الأَوقَـاتُ — كـمـا حَـكَـوهُ مُـتَـمَـاثِـلاتُ

١٢٧٤. ومـا يَكُـونُ مِنـهُ ذَا تَمَاثُـلِ — يَمتَنِـعُ اختِصَـاصُ كُلِّ حَاصِـلِ

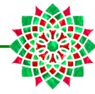
١٢٧٥. مِن بَعضِهَا البَعضِ على ما نَصَّصُوا — إِلَّا وقَـد كانَ لَهُ مُخَـصِّـصُ

١٢٧٦. وزِيـدَ: فالتَّخصِيصُ مُمكِنٌ هُنَا   والمُمكِـنُ المَذكُـورُ حِـينَ بُيِّنَا
١٢٧٧. وُجُـودُهُ يَـلـزَمُـهُ الـمُـرجِّحُ   عَـنْ عَـدَمٍ أوِ اسـتِوَاءٌ يُفصِحُ
١٢٧٨. لِطَـرَفٍ مِـن طَرَفَيـهِ هَـلْ تَرى   كيـفَ أَطَالُـوا في بَدِيـهِيٍّ جَرَى؟
١٢٧٩.مَـعْ كَونِـهِ فيـهِ مِـنَ التَّطوِيـلِ   فرُبَّمَـا قَـد ضَرَّ في العُقُـولِ
١٢٨٠. وحَـادِثٌ بِمُحـدِثٍ أَبـدَاهُ في   عَقـلِ الجمِيـعِ وبـلا تَكَلُّـفِ
١٢٨١.أَمَّـا بِتَخصِيـصٍ مِـنَ الأَوقَـاتِ   ومـا حَـوَى مِـنَ المُقَدِّمَـاتِ
١٢٨٢.فَهْـوَ بَعِيـدٌ وغَرِيـبٌ صَعْـبُ   لذاكَ مـا نَـصَّ عَلَيـهِ الـرَّبُّ
١٢٨٣.وثَــانِي الـمُـقَـدِّمَـاتِ فِيهَا   ذِكـرُ التَّنَـاهِي نَقـضُ مـا يَحوِيهَا
١٢٨٤. فـالأَشـعَـرِيُّـونَ يُـعَـمِّـمُـونَـا   ذا الـقَـدرِ في ذاكَ وَيُثبِتُونَا
١٢٨٥.بِأَنَّـهُ إلى الحُـدُوثِ كالسِّـمَهْ   مِـن أَجـلِ الافتِقَـارِ جَزمًـا عَمَّمَهْ
١٢٨٦. إلى مُخَصِّـصٍ لـكِي يَنـفِيَ مَـا   كَانَ لَهُ قَـدرٌ لِمَـنْ قَـد عُظِّمَـا
١٢٨٧. لِأَجـلِ هـذا فالعُلُـوَّ قُـدِّرَا   والاسـتِوَا ونَفيُهُـمْ قَـد قُـرِّرَا
١٢٨٨. وهـــذِهِ مَـقَـالَـةُ الـكَـثِـيرِ   لابُـدَّ أَن تُوصِـلَ في الأَخِيـرِ
١٢٨٩.إمَّـا إلى إنكَـارِ رَبِّ البَشَـرِ   أو كُلِّ وَصـفِ رَبِّنَـا المُقتَـدِرِ
١٢٩٠. وليـسَ في اسـتِوَاءِهِ أَوِ العُلُـوّ   فانْظُـرْ إلى أَيـنَ تَمَـادوا في الغُلُوّ
١٢٩١. والشَّـيخُ قَـد ناقَشَـهُمْ في الأَوَّلِ   أَسَـوقُـهُ مُختَـصَـرًا في جُمَـلِ
١٢٩٢.أَنكَـرَ ما قَـد فَرَّقُوا بَـينَ الصِّفَهْ   والقَـدْرِ مِن حَيـثُ الثُبُوتُ وَصَفَهْ

١٢٩٣. أو نَفيُـهُ عَنـهُ وقَـالَ: كُلُّ شَيْ لَهُ حَـقِـيـقَـةٌ تَخُـصُّـهُ كـأَيِّ
١٢٩٤. حَيٍّ وقَـدْرٌ وصِـفَـاتٌ قامَتْ بِـهِ فـذي ثَـلاثٌ اسـتَـقَـامَـتْ
١٢٩٥. فـكُلُّ مَوجُـودٍ إذَن لا بُـدَّ لَهْ مِـن قَـدْرِهِ ووَصفِـهِ وجَعَلَـهْ
١٢٩٦. سِـيَّانِ مـا قِيـلَ لذا قِيـلَ لذا وذاكَ أَنَّ القَـدرَ وَصـفٌ وكـذا
١٢٩٧. الوَصفُ مِن صِفَاتِ ذي القَدْرِ كما في اللَّـونِ والأَكـوانِ أو مـا عُلِمَا
١٢٩٨. مِـن سَـائِرِ الأَشـياءِ والصِّفَـاتِ وهــذهِ كالـعِـلـمِ والحَـيـاةِ
١٢٩٩. بِحَيـثُ إنَّ الجِسـمَ فِيهَـا يُوصَفُ ومـا أَتَى في الجِسـمِ مما يُعـرَفُ
١٣٠٠. نَـوعَانِ: مـا يَخـتَـصُّ بالأَحيَـاءِ كمـا مَضَى قَـد عَـمَّ في الأَشـيَاءِ
١٣٠١. كالقَـدرِ والطَّعـمِ وكالأَكـوَانِ والرِّيـحِ عِنـدَ جُـلِّ أَهـلِ الشَّـانِ
١٣٠٢. وكَـونُ هذا القَـدرِ مِـن صِفَاتِ ذي القَـدرِ يَجعَـلُ الـكلامَ يـاتي
١٣٠٣. بالعَكـسِ أيضًا فالذي يُقَـالُ بِهْ يُقَـالُ في الصِّفَـاتِ قَطعًـا فانتَبِهْ
١٣٠٤. فـلا يَجُـوزُ فيـهِ أَن نُفَرِّقَـا بَينَهُمَـا -كمـا عَلِمـتَ- مُطلَقَـا
١٣٠٥. حِينَئِـذٍ لـو سُـلِّمَتْ حُجَّتُهُـمْ في القَـدْرِ سُـلِّمَتْ كذاكَ مـا هُمُ
١٣٠٦. نَفَـوهُ مِن قَـولِ ذَوِي التَّفَلْسُـفِ وذي اعـتِزَالٍ وَهْـوَ مـا حَكَـوهُ في
١٣٠٧. تَقعِيدِهِـمْ بِـأَنَّ كُلَّ ذي صِفَـهْ فَهْـوَ هُنَـا جِسـمٌ إِذًا مـا وَصَفَـهْ
١٣٠٨. أَمكَنَ أن يُوصَفَ فِيهَا الأَشعَرِي بِـأَنَّـهُ مُجَسِّـمٌ في النَّـظَـرِ
١٣٠٩. ولا يُسَـلِّمُ الشُّـيُوخُ النَّاظِـرَهْ مـا قَـالَ هَـؤُلاءِ والأَشَـاعِـرَهْ




١٣١٠. والثَّانِ: قَولُهُمْ في الافتِقَارِ — أيْ: كُلِّ ذي قَدْرٍ مِنَ الأَقدَارِ
١٣١١. إلى مُخَصِّصٍ يُخَصِّصُ بِمَا — عَلَيهِ مِن قَدْرٍ فهذا عُلِمَا
١٣١٢. بِأَنَّهُ عُورِضَ بالحَقَائِقِ — في نَفسِهَا في أوَّلِ الطَّرَائِقِ
١٣١٣. وفي صِفَاتِهَا التي لَهَا تُعَدّْ — لازِمَةً يُمكِنُ في قَولٍ وَرَدْ
١٣١٤. وكُلُّ مَوجُودٍ لَهُ حَقِيقَهْ — تَخُصُّهُ قَد جَعَلَتْ طَرِيقَهْ
١٣١٥. مُختَلِفًا عَن غَيرِهِ فاحتَاجَا — مُخَصِّصًا قَد بَيَّنَ المِنهَاجَا
١٣١٦. وهكذا في كُلِّ مَوجُودٍ لَهُ — صِفَاتُهُ التي بِهَا جَعَلَهُ
١٣١٧. يَختَصُّ عَن سِوَاهُ ثُمَّ يَلزَمُ — تَعطِيلُهُ الرَّبَّ الذي يُعَظَّمُ
١٣١٨. وكانَ هذا ظَاهِرَ الفَسَادِ — ضَرُورَةً لِعُقَلا العِبَادِ
١٣١٩. ثَالِثُهَا: كَلامُهُمْ تَوَهُّمُ — وبَاطِلٌ لِمَا احتَوَى ويَلزَمُ
١٣٢٠. بَلْ إنَّهَا وَسوَسَةُ الشَّيطَانِ — مِن جِنسِ ما قَالَ بِهِ العدنَاني
١٣٢١. يَأْتِي إلى أَحَدِكُمْ يَقُولُ لَهْ — مَن خَالِقٌ كذا إلى أن يَجعَلَهْ
١٣٢٢. يَصِلُ للخَالِقِ ذِي الجَلَالِ — وَهْوَ مُنَزَّهٌ عَنِ المِثَالِ
١٣٢٣. ومَعَ هذا كُلِّهِ أَصحَابُ — هذا الدَّلِيلِ عَمَّ الاضطِرَابُ
١٣٢٤. أَقوَالَهُمْ مِن جِهَةِ استِعمَالِهْ — وفي بَيَانِ ذَاكَ مِن مِثَالِهْ
١٣٢٥. فحَيثُ قَد قَالُوا في الافتِقَارِ لَهْ — نَفُوهُ عِندَ المُمكِنَاتِ الحَاصِلَهْ
١٣٢٦. فإنَّهُمْ لو سُئِلُوا هُنَا لِمَا — لَم يُوجَدِ المُمكِنُ قَبلُ انتَظَمَا





١٣٢٧. وُجُودُهُ أَو غَيرُ هذا الشَّكلِ — في الحَجمِ دونَ ما أَتَى في الأَصلِ
١٣٢٨. لقِيلَ: إنَّ القَادِرَ المُختَارَا — يَعنُونَ فيهِ الخَالِقَ الغَفَّارَا
١٣٢٩. مُرَجِّحٌ أَحَدَ مَقدُورَيهِ — بِلَا مُخَصِّصٍ بَدَا إِلَيهِ
١٣٣٠. ونَصَّ فِيهِ شَيخُ شِهرِستَانِ — وقالَ قَولًا ظَاهِرَ البَيانِ
١٣٣١. قُدرَتُهُ تُوقِعُ مَقدُورًا ولا — تُخَصِّصُ الشَّيءَ وزَادُوا جُمَلا
١٣٣٢. تَعَلُّقُ القُدرَةِ بالوَاحِدِ مِنْ — ضِدٍّ بَدَا لِذَاتِهَا ثُمَّ زُكِنْ
١٣٣٣. فيهِ مِن استِغنَاءِ مُمكِنٍ إلى — مُرَجِّحٍ وعِندَ ذاكَ حَصَلا
١٣٣٤. يَلزَمُ مِن تَرجِيحِ رَبٍّ قَادِرِ — لأَحَدِ المَقدُورِ عِندَ النَّاظِرِ
١٣٣٥. بِلَا مُرَجِّحٍ إلى تَرجِيحِ ما — مِن وَاحِدٍ مِن طَرَفَي ما عُلِمَا
١٣٣٦. مِن مُمكِنٍ مِن غيرِ ما مُرَجِّحِ — وكَمْ تَرَى مِن عَالِمٍ مُصَحِّحِ
١٣٣٧. على تَنَاقُضٍ صَرِيحٍ يعلو — وكَانَ مِن سَفسَطَةٍ لا يَخلُو
١٣٣٨. فالاعتِراضُ في صِفاتِ البَارِي — وهَهُنَا مِن بَابِ الاعتِبَارِ
١٣٣٩. في المُمكِنَاتِ رَفضُهُ مُشتَهِرُ — وعِندَ مَن يَعقِلُ هذا يَظهَرُ
١٣٤٠. والثَّانِ مِن أَمثِلَةِ التَّنَاقُضِ — ما كانَ ما يَبدُو مِنَ التَّعَارُضِ
١٣٤١. فَقَد نَفَوا عُلُوَّهُ والاستِوَا — إذْ يَلزَمُ القَدرَ الذي قَطعًا حَوَى
١٣٤٢. مُخَصِّصًا وَهْوَ مُحَالٌ اعتُبِرْ — لَكِنْ نَرَاهُمْ أَثبَتُوا كما شُهِرْ
١٣٤٣. سَبعَ صِفاتٍ فِيهِ أو ثَمَانِ — لذا رَآهَا شَيخُ شِهرِستَانِ

١٣٤٤. تَنَاقَضَتْ فاحتَاجَ للإِجَابَهْ ... يُظهِرُ فِيهِ ما رآى صَوَابَهْ

١٣٤٥. ورَدَّ ما قالَ ابنُ تَيمِيَّةَ في ... تَقرِيرِ الاعتِرَاضِ بالشَّرحِ الوَفي

١٣٤٦. وقالَ تَعدَادُ الصِّفَاتِ تَجْرِي ... مِثلَ اختِصَاصِ ذَاتِهِ بالقَدْرِ

١٣٤٧. لا فَرقَ عِندَ العُقَلاءِ مُطلَقَا ... فخُذْ بِمَا قالَ هُنَا وحَقِّقَا

المطلب الثاني

بيان ما في لفظ الاختصاص من الاجمال

١٣٤٨. وآخِذُو دَلِيلِ الاخْتِصَاصِ ... قَامُوا بِقَولِهِمْ على التَّوَاصي

١٣٤٩. بأَنَّ إثباتَ العُلُوِّ استَلزَمَا ... يعني اختِصَاصَهُ بما قَد عُلِمَا

١٣٥٠. بِجِهَةٍ وحَيِّزٍ وحَدِّ ... وفي مَكانٍ خَصَّهُ ذا المَجْدِ

١٣٥١. حِينَئذٍ يُقَالُ هذي الأَربَعَهْ ... مُجمَلَةٌ وكُلُّهَا مُجتَمِعَهْ

١٣٥٢. مَذكُورَةٌ في كُتُبِ المَعَاجِمِ ... خِلَافَ قَولِ هَؤُلَا الأَعَاجِمِ

١٣٥٣. فإنَّهُمْ زَادُوا على عِلمِ اللُّغَهْ ... وعَمَّمُوا اللَّفظَ بِمَا قَد سَوَّغَهْ

١٣٥٤. وخَالَفُوا الأَسلافَ أَهلَ العِلْمِ ... لِبدعَةٍ عَاثَتْ بِهِمْ وجَهْلِ

١٣٥٥. حِينَئذٍ ما دَامَتِ الأَلفَاظُ لَمْ ... تَكُنْ مِنَ الشَّرعِ فَكُلُّهُمْ جَزَمْ

١٣٥٦. بأنَّ فِيهَا العِبرَةَ المَعَاني ... عِندَ أُولِي العِلمِ وأَهلِ الشَّانِ

١٣٥٧. وهذِهِ أَقوَالُهُمْ تَجتَمِعُ ... بِمَا احتَوَتْهُ الكَلَمَاتُ الأَربَعُ

أولًا: الاستِفصَالُ في لفظ الجِهَة

١٣٥٨. في جِهَةٍ ثَلاثَةُ الأَقوَالِ ... بالنَّفيِ والإثبَاتِ واستِفصَالِ

١٣٥٩. وهذهِ الطَّرِيقَةُ الأَخِيرَهْ ... للسَّلَفِ الصَّالِحِ مُستَنِيرَهْ

١٣٦٠. فَقَد يُرَادُ فِيهِ ما قَد وُجِدَا ... وقَد يُرَادُ ضِدُّهُ فإنْ بَدَا

١٣٦١. سُؤَالُ سَائِلٍ هَلِ اللهُ العَلِي ... في جِهَةٍ؟ نَقُلْ لَهُ فَفَصِّلِ

١٣٦٢. هَلْ تَقصِدُ الخَالِقَ كانَ ومَعَهْ ... عَرشٌ ونَحوُهُ بِهَا مُجتَمِعَهْ؟

١٣٦٣. فلا وإنْ قَصَدتَ بالجِهَةِ ما ... يَكُونُ قَد بايَنَ فِيهَا العَالَمَا

١٣٦٤. في جِهَةٍ لَيسَتْ بِخَلقٍ خَلَقَهْ ... فهذِهِ ثَابِتَةٌ مُحَقَّقَهْ

١٣٦٥. ومَنْ يَقُلْ لَيسَ إلَهُ النَّاسِ ... في جِهَةٍ خَوفًا مِنِ التِبَاسِ

١٣٦٦. لَيسَ مُبَايِنًا لهذا العالَمِ ... ولَيسَ فوقَ العَرشِ والعَوَالِمِ

١٣٦٧. فقَولُهُ لَيسَ مُسَلَّمًا بِهِ ... وإنْ نَفَى وقَصدُهُ في رَبِّهِ

١٣٦٨. ليسَتْ تُحِيطُ هذهِ العَوَالِمُ ... بِهِ فهذا وَاضِحٌ وسَالِمُ

١٣٦٩. لَكِنَّ عَامَةَ الذينَ قَد نَفَوا ... ما اقتَصَرُوا عَلَيهِ بَلْ قَد وَصَفُوا

١٣٧٠. بقولِهِمْ: ليسَ مُبَايِنًا ولا ... مُحَايِثًا سُبحَانَهُ رَبُّ العُلا

١٣٧١. بَل وَصَفُوا الرَّبَّ بِكُلِّ مَوضِعِ ... بِصِفَةِ المَعدُومِ والمُمتَنِعِ

١٣٧٢. وتَارَةً قَد جَعَلُوهُ حَالا ... في كُلِّ مَوجُودٍ وبَعضٌ قَالا

١٣٧٣. وُجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مَوجُودِ ... وغَيرُهُ مِن سَائِرِ المَعهُودِ

١٣٧٤. والسَّـلَفُ الصَّالِـحُ والأَئِمَّـهْ ... لـم يَنطِقُـوا بِلَفظِـهِ مِـن ثَمَّـهْ
١٣٧٥. وهُـمْ يُقَـرِّرُونَ باضطِـرَارِ ... والنَّـصِّ إثبـاتَ عُلُـوِّ البَـارِي

ثانيًا: الاستفصال في لفظ المكان

١٣٧٦. ومِنـهُ الاسـتِفصَالُ في المـكَانِ ... فِفِيـهِ جُملَـةٌ مِـنَ المَعَـانِي
١٣٧٧. ما يَحـوِي الشَّيءَ ومـا يُحِيطُ بِهْ ... مِـن كُلِّ جَانِـبٍ لذاكَ فانْتَبِـهْ
١٣٧٨. أو ما يَكُونُ الشَّيءُ فَوقَهُ استَقَرّْ ... عَلَيـهِ مُحتَاجًـا إِلَيـهِ قَـد ظَهَـرْ
١٣٧٩. كما يَكُونُ المَرءُ فَوقَ السَّطْحِ أَوْ ... بِـلَا احتِيَـاجٍ كالسَّـمَاءِ فـوقَ جَوّ
١٣٨٠. والطَّيرِ فوقَ الأَرْضِ حَيثُمَا استَوَى ... ومَلَـكٍ وَسْـطَ السَّـمَاءِ في الهَـوَا
١٣٨١. والرَّابِـعُ: المَقصُـودُ فَـوقَ العَالَمِ ... ولـم يَكُـنْ شَـيئًا مِـنَ العَوَالِـمِ
١٣٨٢. في ذا المَـكَانِ عِنـدَهُ مَوجُـودُ ... وقَـولُ حَسَّـانَ هُنَـا مَعهُـودُ
١٣٨٣. حِينَئِـذٍ فالأَصـلُ الاسـتِفصَالُ ... في اللَّفـظِ ما المَقصُـودُ حِينَ قَالُوا

ثالثًا: الاستفصال في لفظ الحيِّز

١٣٨٤. المُتَحَـيِّزُ اسـمُ فَاعِـلٍ لُغَـهْ ... والحَـيِّزُ الذي يَجُـوزُ مَبلَغَـهْ
١٣٨٥. يَعنِي: يَجُـوزُ الـشَّيءَ أو يَحوطُ أَوْ ... نَحـوَ المَعَـانِي ذِي وفَحوَاهَـا رَأَوا
١٣٨٦. تَضَمَّـنَتْ عُـدُولَ شَيءٍ مِن مَحَلّْ ... إلى مَحَـلٍّ آخَـرٍ كُلُّ نَـقَلْ

١٣٨٧. فـالانحِيَـازُ والتَّـحـيُّزُ وفي ... تَحَـوُّزٍ تَـدُورُ كالتَّـعَـاطُـفِ
١٣٨٨. على الذَّهَـابِ وعلى التَّحَـوُّلِ ... ونُـقـلَـةٍ مِـن جِـهَـةِ التَّـنـقُّـلِ
١٣٨٩. أَمَّـا الذي قَـدِ استَقَرَّ كالجَبَـلْ ... فـلا يُقَـالُ لُغَـةً ومـا نَقَـلْ
١٣٩٠. هـذا عَـنِ اللُّغَـاتِ أَيُّ عَالِـمِ ... ولـم يَـرِدْ في كُتُـبِ المَعَاجِـمِ
١٣٩١. لَكِـنْ هُنَـا مَعـنىً أَعَـمُّ مِنـهُ ... فِي لَفظَـةِ الحَـيِّزِ تُنـبِي عَنـهُ
١٣٩٢. بِـهِ أَحـاطَ الـشَّيءُ فالمَعـدُودُ ... هُـنَـا يُـقَـالُ: حَـيِّزٌ مَـوجُـودُ
١٣٩٣. مـا بَينَ هـذي الأَرضِ والسَّـمَاءِ ... لكِـنْ جَمِيـعُ عَالَـمِ الأَحيَـاءِ
١٣٩٤. قَطعًـا فلَيـسَ حَـيِّزًا إذْ لَـمْ يُحَطْ ... بِالـشَّيءِ فالمَعـنَى هُنَا زِيـدَ فَقَطْ
١٣٩٥. وزِيدَ أَيضًا مِنهُ جُزءُ الشَّيءِ أَوْ ... جَـانِـبُـهُ يُـقَـالُ حَـيِّزًا رأَوا
١٣٩٦. حِينَئِذٍ فـحَـاصِلُ المَعاني ... لِـكُلِّ مـا قَـد مَـرَّ مَعـنَيَـانِ
١٣٩٧. أَوَّلُـهَـا: مُنتَقِلٌ مِـن حَـيِّزِ ... لِحَـيِّزٍ والثَّـانِ في التَّـحـيُّزِ
١٣٩٨. هُـوَ الذي مِـن حَـيِّزٍ وُجُـودِي ... يُحِيـطُـهُ وذانِ في الـمَـعـدُودِ
١٣٩٩. فِي قَـولِ رَبِّـنَـا الذي ذَكَـرَهُ ... يُـوَلِّـهِـمْ يَـومَـئِـذٍ دُبُـرَهُ
١٤٠٠. ثُـمَّ مِـنَ المَعلُـومِ أَنَّ الخَالِقَـا ... لَيـسَ بِـهِ شَيءٌ يُحِيـطُ مُطلَقَـا
١٤٠١. واللَّفـظُ عِندَ القَـومِ فِي الإِثبَاتِ ... أَعَـمُّ مِمَّـا جَـاءَ فِي اللُّغَـاتِ
١٤٠٢. لذاكَ لَيـسَ مـا يَجُـوزُ غَـيرَهْ ... مِنـهُ ولا المُحيـطُ أَبـدَوا ذِكـرَهْ
١٤٠٣. بَـل كُلُّ مـا إِلَيـهِ قَـد أُشِيرَا ... وامتَـازَ مِنـهُ الـشَّيءُ مُستَطِيرَا

١٤٠٤. فَهْـوَ الذي يُقَـالُ قَـد تَحَـيَّزَا ... وهكـذا المكانُ قَـد تَجَـاوَزَا
١٤٠٥. مـا كانَ في اللُّغَـاتِ إذْ قَد عَمَّ في ... جِسـمٍ كـذَاك جَوهـرٍ فَـرْدٍ يَـفي
١٤٠٦. والأَصلُ قَد مَضَى ونَصُّ مَنْ دَرَسْ ... كُلُّ مَـكانٍ حَـيِّزٌ ومـا انعَكَـسْ
١٤٠٧. فثَـمَّ فَـرقٌ في مُسَـمَّى ذَيـنِ ... يُعـرَفُ عِنـدَ النَّـاسِ باللَّفْظَـيْنِ
١٤٠٨. أَمَّـا المَـكانُ فوُجُـودِيٌّ يُـرَى ... وذاكَ تَقدِيـرُ مَـكانٍ قَـد جَـرَى
١٤٠٩. والعَالَـمُ المَوجُـودُ في الأَعيَـانِ ... في حَـيِّزٍ وليـسَ في مَـكَانِ
١٤١٠. فعِندَهُـمْ مَجمُـوعُ الاجسَـامِ بَدَا ... بأَنَّـهُ لَيـسَ بِـشَيءٍ وُجِـدَا
١٤١١. فـلا تَكُـونُ تِلـكَ في مَـكَانِ ... بَـل ذَاتُ حَـيِّزٍ بالاسـتِيقَانِ

تنبيه: الاستفصال في مطلق لفظ الحيِّز

١٤١٢. إذا عَلِمـتَ مَـا مَضَى مِـن مَعنى ... لَفظَـةِ حَـيِّزٍ ومـا قَـد تُعـنى
١٤١٣. فالأَصـلُ مَبنَـاهُ بالاسـتِفْصَالِ ... لا النَّـفي والضِّـدِّ بِكُـلِّ حَـالِ
١٤١٤. فـإِنْ يَقُـلْ: نَفَيـتُ ما يُحِيـطُ بِهْ ... قُلْنَـا نَعَـمْ والنَّـفيُ غَـيرُ مُشـتَبِهْ
١٤١٥. وإِنْ يَـقُـلْ أَرَدتَ بالتَّحَيُّزِ ... نَفـسَ الجَوَانِـبِ فـذا لَـمْ يَجُـزِ
١٤١٦. فـاللهُ جَـلَّ وعَـلَا وَهْـوَ الصَّمَدْ ... في جِـهَـةٍ وعَـدَمِـيَّـةٍ تُـعَـدّْ
١٤١٧. وبَائِـنٌ مِـن خَلقِـهِ تَعَـالى ... ومَـن نَـفَى تَحَـيُّزًا وقَـالا
١٤١٨. مِـثـلَ عُـلُـوِّ اللهِ واسـتِـوَاءِهْ ... وأَنَّـهُ الأَكـبَرُ في عَـلـيَـاءِهْ
١٤١٩. فـقَـولُهُ رُدَّ بِـلَا اشـتِـبَـاهِ ... لِأَنَّ هـذا ثَـابِـتٌ للهِ

رابعًا: الاستفصال في لفظ الحد

١٤٢٠. الحَـدُّ في اللُّغَـاتِ حَاجِـزٌ وُضِـعْ ... مـا بَـينَ شَـيئَينِ لِئَـلَّا تَجتَمِـعْ
١٤٢١. مِنْ قَـولِ: حَدَّ الشَّيءَ عَنْ سِوَاهُ ... مَــيَّزَهُ عَـنـهُ إِذَا أَبــدَاهُ
١٤٢٢. والحَـــدُّ في إِثْـبَـاتِـهِ قَــولانِ ... عَـنْ سَـلَفِ الأُمَّـةِ أَهـلِ الشَّـانِ
١٤٢٣. وليـسَ مِـن تَعَـارُضٍ في ذَيْـنِ ... فـالحَـدُّ يُـطـلَـقُ لِمَـعْـنَـيَـيْنِ
١٤٢٤. إِحَاطَـةٌ بـاللهِ عِلمًـا ونَـفى ... هـذا الجَمِيعُ والذي قَـد وُصِفَـا
١٤٢٥. بالنَّـفيِ للحَـدِّ عَلَيـهِ قَـد حُمِـلْ ... وَهْـوَ صَـوَابٌ وصَحِيـحٌ قَـد قُبِلْ
١٤٢٦. كابـنِ سَـعِيدٍ وابـنِ زَيـدٍ وأَبي ... عَـوَانَـةٍ وغَـيرِهِـمْ في الكُتُبِ
١٤٢٧. وثَـانِيَ الـمَـعَـانِيَ المَطرُوقَهْ ... تَـمَـيُّزُ اللهِ عَـنِ الخَـلِـيـقَـهْ
١٤٢٨. والانْـفِـصَـالُ عَنهُمُ وعَـدَمُ ... حُـلُـولِهِ والاخـتِـلَاطِ فِيهُمُ
١٤٢٩. فالحَـدُّ هـذا واجِـبُ الإِثبَـاتِ ... بَـل لا يَجُـوزُ مِـن مُنَـازَعَاتِ
١٤٣٠. في نَفْـسِ هذا الأَمرِ والنَّـفيُ لِحَدّْ ... نَـفيُ وُجُـودِ خَالِقِ الخَلـقِ الصَّمَدْ
١٤٣١. وَهْـوَ الذي أَثبَتَـهُ مَـن سَـلَفَا ... وقِيـلَ بَعـدَهُ بِـلا كَيـفٍ وَفى
١٤٣٢. كالدَّارِمِي والمَـروَزِي والحَنبَـلِي ... وآخَرِيـنَ مِـن ذَوِي القَـدرِ العَلِي
١٤٣٣. وذُو ابتِـدَاعٍ يَـنـفِيَ الحَدَّيـنِ ... والنَّـــفيُ بَـاطِـلٌ بِـغَـيرِ مَـينِ
١٤٣٤. في ثَـانِيَ اثنَـينِ إِذِ المَوجُـودُ لا ... بُـدَّ بِـأَنْ يَكُـونَ فيـهِ حَصَـلا
١٤٣٥. حَـدٌّ ومِـقـدَارٌ بِـهِ يُـمَـيَّزُ ... عَـن غَـيرِهِ فـالنَّـفيُ لا يُجَـوَّزُ

شبهة وردها

١٤٣٦. في الحَـدِّ هـذا اعـتَرَضَ الخَطَّابي وقـالَ لا نَـرَاهُ في الـكِـتَابِ
١٤٣٧. وليـسَ في السُّـنَّةِ حـتى نُثبِتَـهْ كأَنَّنَـا في اللَّفـظِ نَـروِي صِفَتَـهْ
١٤٣٨. والبَـابُ وَاحِـدٌ وهـذا مُجمَـلُ حِينَئِـذٍ لـم يَجـرِ فِيـهِ العَمَـلُ
١٤٣٩. نَقُـولُ: مـا قَالُـوهُ في الصِفَـاتِ وإنَّـهُ لا بُـدَّ مِـن أنْ يـاتي
١٤٤٠. ردًّا على الجَهمِيَّةِ الأَوَائِـلِ ثَـالِثُـهَـا: فـإِنَّ كُلَّ قَـائِـلِ
١٤٤١. بالنَّـفيِ مِـن أَئِمَّـةِ الدِّيـنِ يُقِـرّْ بِمَـا لَهُ مِـنَ المَعَـانِي تَسـتَقِرّْ



الفصل الرابع

دليل التركيب

وفيه مبحثان

المبحث الأول

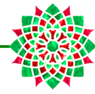
دليل التركيب عند فرق المبتدعة وفيه مطلبان

١٤٤٢. مِـنَ الأُصُـولِ عِندَهُـمْ مـا قَالُوا　　بِـهِ هُنَـا التَّركِيـبُ واستَطَالُوا
١٤٤٣. وإِنَّـهُ مِـن حُجَجِ الجَهمِيَّـهْ　　والاعــتِزَالِيّ وفَلـسَفِيَّـهْ
١٤٤٤. لذلِـكَ التَّوحِيدُ عِنـدَ ذِي البِدَعْ　　سَـلبُ صِفَاتِ خَالِـقِ الأَنَـامِ مَعْ
١٤٤٥. تَعطِيلِـهِ سُـبحَانَهُ عَـزَّ وَجَلّْ　　ووَاحِدٌ في الاصطـلاحِ حَيثُ حَلّْ
١٤٤٦. لا صِفَـةٌ لَهُ ولَا يُعلَـمُ شَيْ　　مِنـهُ لـشَيءٍ أو يُـرَى ككُلِّ حَيْ
١٤٤٧. فعِندَهُـمْ لَيـسَ بِـذِي تَعَـدُّدِ　　ولا تَـبَـعُّـضٍ وغـيرُ وَارِدِ
١٤٤٨. بِسَـبَبِ الخَـوفِ مِـنَ التَّركُّـبِ　　وَهْـوَ دَلِيلُ الجِسـمِ عِنـدَ مَذهَبِ
١٤٤٩. ذِي الاعـتِزَالِ وَهْـوَ الدَّلِيـلُ في　　إمكَانِـهِ عِنـدَ ذَوِي التَّفَلسُـفِ
١٤٥٠. وعِـنـدَهُـمْ تَـبَـعُّـضٌ تَـعَـدُّدُ　　وَصِفَـانِ للتَّركِيـبِ حَيـثُ يُوجَدُ
١٤٥١. وَهْـوَ كمـا رَأَوا يُنَـافِي الوَاحِـدَا　　وكُلُّ مَـن قـالَ بِـهِ مـا وَحَّـدَا

المطلب الأول

دليل التركيب عند المتفلسفة، ووجه استدلالهم به على نفي صفات الله تعالى

١٤٥٢. مَسـلَكُهُمْ في بـابِ الاسـتِدلَالِ　　على وُجُـودِ اللهِ ذِي الجَـلَالِ





١٤٥٣. تَقسِيمُهُمْ هذا الوُجُودَ البَيِّنَا قِسمَينِ إِمَّا وَاجِبًا أَو مُمكِنَا

١٤٥٤. ولَيسَ للحَادِثِ والقَدِيمِ كذي اعتِزَالِ كانَ في العُمُومِ

١٤٥٥. فقَد حَكَى هذا ابنُ سِينَا ونَقَلْ بأَنَّهُ ضَرُورِي الوُجُودِ حَلّْ

١٤٥٦. ولَهُمُ طَرِيقَةٌ مُشتَهِرَةْ فِيهِ على ما قَد حَكَوا مُعتَبَرَةْ

١٤٥٧. جَمِيعُ مَوجُودٍ بَدَا لا يَخْلُو فَوَاجِبُ الوُجُودِ حِينَ يَجلُو

١٤٥٨. بِذَاتِهِ أو عُدَّ فِيهِ مُمكِنَا وذَا فمُحتَاجٌ بِأَمرِهِ هُنَا

١٤٥٩. إلى مُفِيدٍ للوُجُودِ إِمَّا يَكُونُ عَنهُ خَارِجًا مِن ثَمَّا

١٤٦٠. أو دَاخِلًا فِيهَا ولا يَصِحُّ بِهْ هذا فإِنْ كانَ يَعُدْ لِوَاجِبِهْ

١٤٦١. ومِن هُنَا تَعَيَّنَ القَولُ بِأَنْ مُفِيدَهُ لَيسَ بِمُمْكِنٍ إِذَنْ

١٤٦٢. لذاكَ قَالُوا فأَخَصُّ الوَصفِ لَهْ وُجُوبُهُ بِنَفسِهِ قَد جَعَلَهْ

١٤٦٣. ومُمكِنُ الوُجُودِ ذُو خَصَائِصِ مَشهُورَةٍ دَلَّتْ على النَّقَائِصِ

١٤٦٤. منهَا قَبُولُهُ الوُجُودَ والعَدَمْ وَهوَ الذي مِن خَارِجٍ قَدِ التَزَمْ

١٤٦٥. يُرَجِّحُ الأَوَّلَ دُونَ الثَّاني ولَيسَ دَاخِلًا لدى البَيَانِ

١٤٦٦. إِلَّا وثَمَّ سَبَبٌ يُرَجِّحُ هذا على هذا وهذا يُفصَحُ

١٤٦٧. بالفَرقِ بينَ اللهِ والبَرِيَّهْ والقَولُ في الرِّسَالَةِ العَرْشِيَّهْ

١٤٦٨. أَلَّفَهَا مَنْ لُقِّبَ الرَّئِيسُ وَهوَ خَبِيثٌ كَافِرٌ بَئِيسُ

١٤٦٩. ومِنهُ: ما يَقبَلُ مِن تَركِيبِ وَهوَ يَنَافِي حَالَةَ الوُجُوبِ

١٤٧٠. لـلافـتِـقَـارِ ولِـكَـثرَةٍ وفي ... تَـبَـعُّـضٍ بِـهِ ولـلـتَّـأَلُّـفِ
١٤٧١. فوَاجِـبُ الوُجُـودِ قَطعًـا وَجبَـا ... يَـأْتي بَسِـيطًا لـم يَكُـنْ مُرَكَّبَـا
١٤٧٢. ومِـن دَلَائـلِ البَسَـاطةِ اشـتَهَرْ ... بِـأَنَّـهُ مَـقَـدَّسٌ عَـمَّـا غَـبَرْ
١٤٧٣. فوَاحِـدٌ ومِنـهُ وَاحِـدٌ صَـدَرْ ... فَعَـينُ تَنزِيـهِ الإِلَهِ مـا ذَكَـرْ
١٤٧٤. حينَئِـذٍ خُلَاصَـةُ الـتي مَـضى ... مِـن الـتي كانـت لَدَيهِـمْ تُرتَـضى
١٤٧٥. المُمكِـنُ المُرَكَّـبُ الذي افتقَرْ ... لجُـزءِهِ وذا فـغَـيرًا يُـعتَـبَرْ
١٤٧٦. ومـا بِـهِ الفَقـرُ مِـن المَوجُـودِ ... فلَـن يَكُـونَ وَاجِـبَ الوُجُـودِ
١٤٧٧. ثُـمَّ نَتِيجَـةُ الذي مَـضَى بِـأَنْ ... يَنفُـوا عَـنِ الوَاجِـبِ تَركِيبًـا إِذَنْ
١٤٧٨. ووَجـهُ الاسـتِدلَالِ بالدَّلِيـلِ ... في نَـفيِ وَصْـفِ رَبِّنَـا الجَلِيـلِ
١٤٧٩. قالُـوا فـلا يَكُـونُ أَجْـزَا كَـمِّ ... تَـقـتَـضِيَ انـقِـسَـامَـهُ بجَـزمِ
١٤٨٠. لِذَاتِـهِ أو تَقتَضِي انحِصَـارَهْ ... في زَمَـنٍ كانَ أَوِ اعـتِـبَـارَهْ
١٤٨١. في مَوضِـعٍ يعـنِي مكانًـا حُـدِّدَا ... وليـسَ أَجـزَا ذَاتٍ الذي بَـدَا
١٤٨٢. في اليَـدِ والوَجـهِ وعَـينِ اللهِ ... إذْ لَيـسَ للخَالِـقِ مِـنْ أَشـبَاهِ
١٤٨٣. فانْظُـرْ إلى هـذا فكَيفَ مُسـلِمُ ... يَـقُـولُهُ فَـهَـلْ لَهُ مُـعَـظِّـمُ؟
١٤٨٤. قالُـوا ومـا جَـاءَ مِـنَ الصِّفَـاتِ ... فَـهْيَ هُـوَ الصِّفَـاتُ نَفـسُ الذَّاتِ

المطلب الثاني

دليل التركيب عند المعتزلة، ووجه استدلالهم به على نفي الصفات

١٤٨٥. وقـد مَضَى عُمدَةُ مَـن قَدِ اعتَزَلْ في نَـفيِ وَصـفِ رَبِّنَـا عَزَّوَجَـلّْ

١٤٨٦. دَلِيـلُ الاعـرَاضِ وهـذا أَحَـدُ مَسَـالِكِ النَّـفيِ الـتي يَعتَمِـدُ

١٤٨٧.عليـهِ هَـؤُلَا فـفِي الإِثبَـاتِ لِوَصـفِ رَبِّنَـا اقتَـضَى بـالذَّاتِ

١٤٨٨.تَركِيبَهَـا وذَا مِـنَ الخَصَائِـصِ للجِسـمِ والأَجسَـامُ بالنَّقَائِـصِ

١٤٨٩. حَـادِثَـةٌ واللهُ ذُو الجَـلالِ لَـيسَ بجِسْـمٍ عِـندَهُـمْ بِحَـالِ

١٤٩٠. وقَــــرَّرُوا بـأَنَّـهُ لا أَوَّلا لَهُ ويَـعـنِي في وَجُــــودِهِ عَـلا

١٤٩١. لذاكَ قَـد وُصِــفَ بالقَدِيمِ وكُلُّ مَــوجُــودٍ على الـعُـمُـومِ

١٤٩٢. إمَّـا قَديمًـا كانَ أو قَـد أُحدِثَـا وجَعَلُـوا القِـدَمَ ضِـدَّ الحَادِثَـا

١٤٩٣. أَخَـصَّ وَصفٍ وُصِـفَ الرَّحمنُ بِهْ ومـا سِـوَاهُ مُحدَثٌ لـم يَشـتَبِهْ

١٤٩٤. وَهْـوَ مُطَابِـقٌ لِوَاحِـدٍ لذَا قَـد زَعَمُـوا بِأَنَّـهُ مَـدحٌ كـذا

١٤٩٥. لا أَنَّــهُ لا يَـتَـجَـزَّا ومَـضى فثَـمَّ مِـن مُشَـارِكٍ في مـا اقتَضى

١٤٩٦.لذلـكَ الـقَـدِيـمُ لا تَـعَـدُّدُ فيـهِ وكُفـرُ القَـولِ ممـا يُعهَـدُ

١٤٩٧. ومِنـهُ قالُـوا مُثبِـتُ الصِّفَـاتِ لازِمُــهُ إِثبَـاتُ ذا بـالذَّاتِ

١٤٩٨.مَـع رَبِّنَـا فالصِّفَـةُ القَدِيمَـهْ إنْ في أَخَـصِّ صِفَـةٍ مَعلُومَـهْ

١٤٩٩. قَـد شَـارَكَتْهُ فَـهْيَ أيضًـا آلِهَـهْ لذاكَ نَـفـيُـنَـا لِــكَي نُـنَزِّهَـهْ

١٥٠٠. فَهْـوَ أَخَـصُّ وَصْفِـهِ وكَاشِـفُ ... عَن مـا لَهُ مَهْمَـا يَقُـولُ الوَاصِفُ

١٥٠١. وسُـمِّيَ المُثبِـتُ للصِّفَـاتِ ... مُـمَـثِّـلًا لَهُ بِـمُـحـدَثَـاتِ

١٥٠٢. حِينَئِـذٍ صـارَ القَدِيـمُ يَكـثُرُ ... وَهْـوَ بِهَـا مُرَكَّبٌ قَـد يَظهَـرُ

١٥٠٣. ووَصمَـةُ التَّركِيبِ مِثـلَ ما مَضى ... تَسـتَلزِمُ افتِقَـارَهُ وقَـد قَـضى

١٥٠٤. بأَنَّـهُ يَجـرِي بـذاتِ الحَـادِثِ ... وقَولُهُـمْ مِـن أَخبَـثِ الخَبَائِـثِ

١٥٠٥. وَهْـوَ مُشَـابِهٌ لِأَهـلِ الفَلسَـفَهْ ... أَوَّلُ مَـن قـالَ بِـهِ وعَـرَّفَـهْ

١٥٠٦. وجَـعَـلَ الإِثـبَـاتَ في العُمُومِ ... يُـفـضِي إلى تَـعَـدُّدِ الـقَـدِيـمِ

١٥٠٧. ابـنُ عَطَـاءٍ وَاصِـلٌ لذاكَ قَـدْ ... قامُـوا بإِرجَـاعِ جَمِيـعِ مـا يُعَـدّْ

١٥٠٨. مِن صِفَةِ الرَّبِّ إِلَى الذَّاتِ سَوَا ... فَـقَـادِرٌ بِـقُـدرَةٍ هِيَ هُـوَ

١٥٠٩. قُـدرَتُـهُ وعِـلـمُـهُ حَـياتُـهْ ... صِـفَـاتُـهُ عِـنـدَئِـذٍ فـذَاتُـهْ



المبحث الثاني

نقض شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لدليل التركيب

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لدليل التركيب إجمالا

١٥١٠. وَإِنَّ مِـن مَسَـالِكِ المُبتَدِعَـهْ ... فِي نَـفْيِ وَصـفِ رَبِّنَـا إذْ شَرَعَـهْ
١٥١١. يَستَعمِلُونَ مُجمَلَ الأَلـفَاظِ ... كالسُّـورِ جـاءُوا فيـهِ للحِفَـاظِ
١٥١٢. على اعتِقَادِهِـمْ وكانَـتْ تَحتَمِـلْ ... حَقًّـا وبَاطِـلًا وفي هـذي عُمِـلْ
١٥١٣. نَرجِـعُ للَّفـظِ للاستِفصَالِ ... حـتى يُقَـرَّ الحَـقُّ في الأَقـوَالِ
١٥١٤. مِـن هـذِهِ التَّركِيـبُ والمُرَكَّـبُ ... وفِيـهِ مَعنَيَـانِ فِيمَـا كَتَبُـوا
١٥١٥. هُـوَ اسـمُ مَفعُـولٍ إذَا رَكَّبتُـهُ ... فَـهْـوَ مُـرَكَّـبُ كما فَـرَّقـتُـهُ
١٥١٦. فَـهْـوَ مُـفَـرَّقٌ ومعـنَـاهُ هُنَا ... مـا غَـيرُهُ ركَّـبَـهُ تَـبَـيَّـنَـا
١٥١٧. والثَّـانِ: مـا كانَ مُفَرَّقًـا وقَـدْ ... رَكَّـبَـهُ سِـوَاهُ فَـهْـوَ مـا بَعُـدْ
١٥١٨. عَـن ذاكَ واللَّفظَـانِ في الإلَهِ ... لـم يَجُـزَا فـيـهِ بـلا اشـتِـبَـاهِ
١٥١٩. بـل قِيلَ لـم يَعتَقِدِ المَعـنَى أَحَدْ ... قَـطُّ مِـنَ النَّـاس على الذي وَرَدْ
١٥٢٠. ثَـالِثُـهَـا: في مـا لَهُ أَبعَـاضُ ... مُخـتَـلِـفَـاتٌ مِثلُهَا أَلـفَـاظُ




١٥٢١. أَعضَا بَنِي آدمَ والأَخلَاطُ لَوْ كانَ جَمِيعًا عِندَ خَلقِهِ رَأَوا
١٥٢٢. لأَنَّهُ قَد قَبِلَ التَّفرِيقَا ورَبُّنَا مُقَدَّسٌ تَحقِيقَا
١٥٢٣. رَابِعُهَا: ما يَقبَلُ انفِصَالَهْ ولو بَسِيطًا كانَ لا مَحَالَهْ
١٥٢٤. ويَقبَلُ التَّفرِيقَ مِثلَ المَاءِ تَقَدَّسَ العَزِيزُ ذو الآلاءِ
١٥٢٥. والمَعنَيَانِ باطلانِ بَلْ وَرَدْ شَرٌّ مِنَ القَولِ بِنِسبَةِ الوَلَدْ
١٥٢٦. وكُلُّ هذهِ المَعَانِي الأَربَعَهْ مَنفِيَّةٌ عَن رِبِّنَا مُبتَدَعَهْ
١٥٢٧. نَقُولُ: ماذا تَقصِدونَ فِيهِ هل نَفيُ ما مَرَّ؟ نَعَمْ نَنفِيهِ
١٥٢٨. نَحنُ ولَكِنْ لِلذي تَكلَّمَا وكلِّ ذي فَلسَفَةٍ ما عُمِّمَا
١٥٢٩. مِنَ المَعانِي السَّابِقَاتِ فهُنَا ما كانَ في عِلمِ الكلامِ عُيِّنَا
١٥٣٠. يُطلَقُ في ما جازَ مِنهُ يُعلَمُ شَيءٌ ودونَ الشَّيءِ إذْ يُقَدَّمُ
١٥٣١. كعِلمِنَا بالرَّبِّ كانَ قَادِرَا قبلَ سَمِيعٍ وبَصِيرٍ ظَاهِرَا
١٥٣٢. وذا فلَيسَ بِمُسَلَّمٍ فمَا شَيءٌ مِنَ التَّرِكِيبِ هذا سَلِمَا
١٥٣٣. وعِندَ ذي فَلسَفَةٍ يُنزَّهُ رَبُّ العُلَا عَنهُ وما جَوَّزَهُ
١٥٣٤. لأَنَّهُ لِجُزئِهِ قَدِ افتَقَرْ وأحدَثُوا خَمسَةَ أَنوَاعٍ ذَكَرْ
١٥٣٥. هذا عَنِ الأَوَائِلِ الغَزَالي وغَيرُهُ مِن نَاقِلِي الأَقوَالِ
١٥٣٦. وأَوجَبُوا النَّفيَ لِوَاجِبٍ يَلِي أَنْ تُثبَتَ الوَحدَةُ في ذَاتِ العَلي
١٥٣٧. مِن كُلِّ وَجهٍ ولذاكَ اختَرَعُوا تِلكَ المَعَانِيَ التي لا تُشرَعُ

١٥٣٨.لأَنَّ تَـوحِـيـدَ الإِلَهِ لا يَـتِـمّْ   إِلَّا بِمَا قَـالُـوهُ فِيهِ واستُتِمْ

النوع الأول

تركيب الموجود من الوجود والماهية

١٥٣٩.أَوَّلُ نَـوعٍ ذَكَـرُوا فِي ذِيَّـهْ   مِـنَ الوُجُـودِ ومِـنَ المَاهِيَّـهْ

١٥٤٠. تَرَكُّـبُ المَوجُـودِ والقَصـدُ بِـهِ   لـم تَبـدُ مِـن حَقِيقَـةٍ لِرَبِّـهِ

١٥٤١. إلَّا الوُجُـودُ المُطلَـقُ المُشـتَرَطْ   بِـشَرطِ الاطـلاقِ وما قَـد شَرَطُوا

١٥٤٢.لأَنَّـهُ لـو ثَـمَّ مِـن حَقِيقَـهْ   قَـد غَايَـرَتْ تِلـكَ إِذَنْ خَلِيقَـهْ

١٥٤٣. بالوَصـفِ بالوُجُـودِ ثُـمَّ يُصبِـحُ   هـذا الوُجُـودُ لازِمًـا ويُفصِـحُ

١٥٤٤. لِتِلـكَ مَعلُـولًا ومِنـهُ بُيِّنَـا   الوَاجِـبُ المَذكُـورُ مَعلُـولًا هُنَـا

١٥٤٥. والقَـولُ نَاجِـمٌ عَـنِ الظَّـنِّ بِأَنْ   وُجُـودَ هـذا الـشَّيءِ خَارِجًـا إِذَنْ

١٥٤٦.يُغَايِـرُ المَاهِيَّـةَ المُعتَـبَرَهْ   وقَـد نَـفَى فِي القَولَـةِ المُشـتَهِرَهْ

١٥٤٧. وُجُـودَهُ فِي الخَـارِجِ الفَلاسِـفَهْ   وباعـتِرَافٍ فالعُقُـولُ العَارِفَـهْ

١٥٤٨. تَنـفِي وُجُـودًا مُطلَقًـا يُشـتَرَطْ   إِطلاقُـهُ أو كُلَّ وَصـفٍ يُسـقَطْ

١٥٤٩. سَـلبًا لِمَـا يَثبُـتُ فِيـهِ أو بِـلا   شَرطٍ فـكُلُّ مـا مَـضَى قَـد بَطَلا

١٥٥٠. وإِنَّمَـا يُوجَـدُ فِي الذِّهـنِ وقَـدْ   قَالُـوهُ فِي مَنطِقِهِـمْ ومـا وَرَدْ

١٥٥١. فِي خَـارِجٍ وهُـمْ بِهـذا أَهلُـهُ   ولَيـسَ جَهْـمِيٌّ يَضِـلُّ نَقلُـهُ

١٥٥٢. كقَـولِ إنْسَـانٍ بِـشَرطِ المُطلَقِ ... ليـسَ بغـيرِ الذِّهـنِ ذُو تَحَقُّـقِ
١٥٥٣. وأَنكَـرَ الحُـذَّاقُ مـا يَكُـونُ ... مِـن مُثُـلٍ يَقُـولُ أَفلَاطُـونُ
١٥٥٤. إذْ كانَ قَـد جـاءَ بِهَـا وتَبِعَـهْ ... علَيـهِ بَعـضُ صَحبِـهِ المُجتَمِعَهْ
١٥٥٥. إِثبَـاتُ صُـورَةٍ وَرَاءَ الحِـسِّ ... وهـكـذا كُلِّـيَّـةٌ في نَـفسِ
١٥٥٦. ذَهـنٍ سِـوَى الوَاقِـعِ في المِثَـالِ ... في الحِـسِّ مِثـلَ شَـبَحِ الخَيَـالِ
١٥٥٧. فكَمْ تَـرَى النَّـفيَ مِـنَ الحُذَّاقِ ... سَـواءٌ الـمُـطـلَـقُ: بـالإِطـلاقِ
١٥٥٨. أو شَرطِ سَلبِ الوَصفِ أو كانَ بِلا ... شَرطٍ تَعَـالَى عَنـهُ خَالِـقُ المَـلا

أولًا: الوجود المطلق بشرط الإطلاق

١٥٥٩. لـو صَـحَّ مُطلَـقٌ بِشَرطِـهِ فـلا ... يَجُـوزُ مِـن نَعْـتٍ عَلَيـهِ حَصَـلا
١٥٦٠. بِـهِ امتِيَـازُهُ كقَـولِ: وَاجِـبِ ... بِنَفسِـهِ أو لَيـسَ في المَطَالِـبِ
١٥٦١. حِينَئِـذٍ قَـد مَنَعُـوا الصِّفَـاتِ ... في الحَالَتَـيْنِ النَّـفيِ والإِثبَـاتِ
١٥٦٢. لأَنَّـهُ نَـوعٌ مِـنَ التَّقيِيدِ ... وقَـد مَـضَى الـشَّرطُ بِـلا تَردِيـدِ
١٥٦٣. فـذا كمـا تَـرَى بِـهِ يَجتَمِـعُ ... مِـنَ النَّـقِيـضَـينِ وذا مُمتَنِعُ
١٥٦٤. بِشَرطِ الاطـلاقِ لدى مَن شَرَطَهْ ... وَهــذِهِ حَقِيقَةُ الـقَـرَامِـطَـهْ

ثَانِيًا : الوجود المطلق المجرد عن الصفات الثبوتية

١٥٦٥.أَمَّـا إذا قَـد قَيَّـدُوا السَّـلبَ بِمَا قَـد كانَ ثَابِتًـا سِـوَى مـا عَدِمَـا
١٥٦٦. فـإِنَّـهُ عِـنـدَ أُولِي الأَلبَـابِ أبعـدُ في العَقْـلِ وفِي الصَّـوَابِ
١٥٦٧. أبلَـغُ في امتِنَاعِـهِ إذْ شَـارَكَا بَعـضَ الذي يُوجَـدُ عِنـدَ ذَلِـكَا
١٥٦٨. إذِ الذي يُوجَـدُ في المُشَـارَكَهْ تَـرَاهُ في الثَّابِـتِ حِـينَ شـارَكَهْ
١٥٦٩. وليسَ في المَعـدُومِ إذْ لو حُكِمَا تَميـيزُ مَوجُـودٍ بِشَيءٍ عُدِمَـا
١٥٧٠. كانَ مِـنَ البَـالـغِ في امتِنَاعِ مِـمَّـا عَـــدَاهُ وبِــلا نِــزَاعِ
١٥٧١. مِمَّن رأَى سَـلْبَ الوُجُودِ والعَدَمْ مَـعْ أَنَّهُمْ في المَنطِـقِ الذي انتَظَمْ
١٥٧٢.قَالُـوا عَـنِ التَّميـيزِ بالسُّـلُوبِ وبـالإِضَـافـاتِ على المَطْلوبِ
١٥٧٣.ليسَـتْ بـذي تَمـيُّزٍ بـينَ الذي يُوجَـدُ في الـكُلِّيِّ إذْ مِـن مَأْخَـذِ
١٥٧٤. ذَلِـكَ أَنَّ مَـن بِأَمـرٍ وُجِـدَا مِـن مُمكِنَـاتٍ كَامِـلَاتٌ وَرَدَا
١٥٧٥.بَـلْ إنَّ هـذا النَّـوعَ مِـن مَوجُودِ في خَـــارِجٍ مُمـتَـنِـعُ الـوُجُــودِ

ثَالِثًا : الوجود المطلق المجرد عن الصفات الثبوتية والسلبية

١٥٧٦. أَمَّـا إذا قَـد قَيَّـدُوا الوُجُـودَ في إطلَاقِـهِ هـذا بِسَـلبٍ قَـد يَـفي
١٥٧٧.مِـنَ الثُّبُـوتِ مَعَـهُ مِـن عَـدَمِ كَـقَـولِ عَالِــمٍ وغَـيرِ عَالِـمِ
١٥٧٨.فإِنَّـهُ أَولَى لِمَـنْ بِـهِ قَـضى مِـن سَـلبِهِ الثُّبُـوتِيَ الذي مَـضى

١٥٧٩. وإنْ يَكُنْ أَولَى وَلَكِنْ لا يَقَعْ وُجُودُهُ في خَارِجٍ بلِ امتَنَعْ

رَابِعًا: الوجود المطلق بلا شرط

١٥٨٠. مِنَ غَيرِ شَرطٍ فَهُوَ الوُجُودُ كُلِّي طَبِيعِي ذِكرُهُ المَعهُودُ
١٥٨١. مُطَابِقٌ لِكُلِّ مَوجُودٍ ولا يَكُونُ كُلِّيًّا سِوى ذَهنٍ جَلا
١٥٨٢. أَمَّا لدى الخَارِجِ فالمُعَيَّنُ مِثَالُهُ: الإِنسَانُ وَهْوَ بَيِّنُ
١٥٨٣. وأَتبِعِ الكُلِّيَّ مَعنىً يَصلُحُ فِيهِ الكَثِيرُ بِاشتِرَاكٍ يُفصِحُ
١٥٨٤. لَكِنَّهُ إنْ عُيِّنَ الإِسمُ هُنَا كَانَ بِمَا كَانَ بِهِ مُعيَّنَا
١٥٨٥. وليسَ كُلِّيًّا بِتَعبِيرَاتِهْ وبَطَلَ النَّوعُ بِتَفرِيعَاتِهْ
١٥٨٦. والحَقُّ في الوُجُودِ والمَاهِيَّهْ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِهَا مَزِيَّهْ
١٥٨٧. لَهُ وُجُودٌ ولَهُ حَقِيقَهْ لِرَبِّنَا جَلَّ ولِلخَلِيقَهْ
١٥٨٨. وليسَ يعني هَهُنَا وُقُوعُ تَركِيبٍ او شَيءٍ لَهُ مَتبُوعُ

النوع الثاني

تركيب الحقيقة من الجنس والفصل

١٥٨٩. تَصوِيرُهُ السَّوَادُ: فالسَّوَادُ واللَّونُ شَيئَانِ بِهِ يُرَادُ
١٥٩٠. ثُمَّ السَّوَادِيَّةُ واللَّونِيَّهْ غَيرَانِ في حَقِّ العُقُولِ ذِيَّهْ

١٥٩١. بَـلِ هـذِهِ لَونِيَّـةٌ جِنسٌ وذي — فَصلٌ فبالتَّركِيبِ قد كانَ الذي
١٥٩٢. والحَـيَـوَانِـيَّـةُ في ذا الأَصلِ — خُلفٌ لإنسَانِيَّةٍ في العَقلِ
١٥٩٣. وأَوَّلٌ جِنسٌ وذاكَ فَصلُ — فَهوَ مُرَكَّبٌ إذَن والنَّقلُ
١٥٩٤. عَنهُمْ بِمَنعِهِ عنِ الرَّقِيبِ — لأَنَّهُ يُبنَى على التَّركِيبِ
١٥٩٥. وَهْوَ اعتِبَارِي ليسَ في الخَارِجِ شَيْ — مِن حَيَوانِيَّةٍ او تِلكَ لِحَيْ
١٥٩٦. والجِنسُ والفَصلُ على التَّحقُّقِ — قِد شَهَّرُوهُمَا بِعِلمِ المَنطِقِ
١٥٩٧. حَينَئِذٍ ذا النَّوعُ في الإبطَالِ — يَقُومُ عِندَنَا بالاستِفصَالِ
١٥٩٨. يُقَالُ ما المُرَادُ بالإنسَانِ في — كلامِكُمْ؟ هل هُوَ ذو التوصُّفِ
١٥٩٩. شَخصٌ كهذا الشَخصِ أو مَقصُودُ — مِن حَيثُ هُوْ إِنْ قُلتُمُ المَعهُودُ
١٦٠٠. في خَارِجٍ فَهَلْ عَنَيتُمْ رُكِّبَا — مِن حَيَوَانٍ نَاطِقٍ أو رُتِّبَا
١٦٠١. مِنْ حَيَوَانِيَّةٍ ان مَعْ آخَرِ — بِأَنَّهُ رُكِّبَ مِن جَوَاهِرِ
١٦٠٢. قَائِمَةٍ بِنَفْسِهَا أَعيَانُ — أو أَنَّهُ قَد ظَهَرَ البَيَانُ
١٦٠٣. بِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِن عَرَضِ — تَقُومُ بالإنسَانِ في المُفتَرَضِ
١٦٠٤. فإنْ تَقُولُوا جوهَرَينِ قامَا — بِنَفسِهِمْ ورُكِّبَا قِيَامَا
١٦٠٥. بِهِ فهذا فَاسِدٌ ضَرُورَةْ — لأَنَّ في العِبَارَةِ المَشهُورَةْ
١٦٠٦. قِيلَ لهذا: حَيَوَانٌ يَنطِقُ — جِسْمٌ وحَسَّاسٌ ونَامٍ يُطلَقُ
١٦٠٧. وليسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِن جوهَرِ — قامَ بِنَفسِهِ على المُقَرَّرِ

١٦٠٨.بَـلْ هـذهِ الأسـماءُ في التَّـوَارُدِ   لَيسَـتْ لِذِي تَعَـدُّدٍ بَـلْ وَاحِـدِ
١٦٠٩.ولازِمُ القَـولِ قِيَـامُ جوهَـرِ   بِنَفسِـهِ مِـن حَيَـوانٍ فَاذْكُـرِ
١٦١٠. ونَـاطِـقٍ وجَـوهَـرِ المَجمُوعِ   وذا خَـلافُ الوَاقِـعِ المَسـمُوعِ
١٦١١. إذْ لا يَقُـومُ في سِـوَاهُ الجَوهَـرُ   بَـلْ هُـوَ بـاتِّـفَـاقِـهِـمْ يَشتَهِرُ
١٦١٢.أَمَّـا إذا قـالُـوا بَـدَا مُـرَكَّـبَا   مِـن عَـرَضٍ هِيَ الصِّفَـاتُ أَوجَبَـا
١٦١٣.تَـقُـومُ بـالإنـسَـانِ والوَصفَانِ   مَـرَّا وقَـد قَامَـا على الإنسَـانِ
١٦١٤. يُوصَـفُ فِيهِمَـا وعِنـدَ تَسـمِيَهْ   مـا مِـنْ صِفَاتِهَـا بِأَجـزَا وهِيَـهْ
١٦١٥.تَقَدَّمَـتْ عَلَيـهِ أو في الذِّهـني   أو خَـارِجٍ قَـد قُـوِّمَـتْ ويَعني
١٦١٦. كالجُـزءِ في تَقَـدُّمٍ قَـد يَـرِدُ   دَومًـا على الـكُلِّ ونَحـوٍ يُعهَـدُ
١٦١٧. نَقُـولُ هـذا بِصَريـحِ العَقـلِ   فَـسَـادُهُ يُـعـلَـمُ عِـنـدَ الـكُلِّ
١٦١٨. حِينَئِـذٍ قَـدِ انتَـفَى التَّركِيـبُ   ولَـيـسَ في صَـوَابِـهِ نَصِيبُ
١٦١٩.ومُرشِـدٌ هـذا بـأَنَّ النَّـوعَ لا   يُـعَـدُّ تَـركِـيـبًـا لِـمَـنْ تَـأَمَّـلا

النوع الثالث

تركيب الذات الموصوفة من الذات والصفات

١٦٢٠.ونَفيُـهُ عِنـدَ ذَوِي التَّفَلْسُـفِ   مُشـتَهِرٌ فِيـهِ وقَـد شـارَكَ في
١٦٢١.ذَلِـكَ أَهـلُ الاعـتِزَالِ ثَمَّـا   على اختِـلَافٍ كانَ في المُسَـمى

١٦٢٢. فوَاجِـبُ الوُجُـودِ والقَدِيـمُ ... دونَ صِفَاتِـهِ يَقُـولُ القَـومُ
١٦٢٣. فـلا يُسَـمَّى عِنـدَ وَصفِـهِ بِذِي ... لذاكَ قَـالَ الفَيلَسُـوفُ في الذي
١٦٢٤.أَثبَـتَ قُـدرَةَ الإِلَهِ القَـادِرِ ... ونَحـوَهَـا يَـلـزَمُ بـالتَّـكَاثُـرِ
١٦٢٥. قِدَمُ غَـيرِهِ ونَـافَى الوَحـدَهْ ... فـهـذِهِ حُـجَّـتُـهُـمْ مُـعَـدَّهْ
١٦٢٦. والرَّدُّ مِـن وَجْهَـيْنِ: بالمُعَارَضَهْ ... ومِنـهُ أَيضًـا تُذكَـرُ المُنَاقَضَـهْ
١٦٢٧. والثّـانِيَ: الحَـلُّ وفي الأَوَّلِ قُـلْ ... بالاضْطِـرَارِ عِنـدَ كُلِّ مَـن عَقَـلْ
١٦٢٨. جُمهُورُهُـمْ قَـد أَوضَحُـوا بَيَانَهْ ... فـعَـالِـمٌ بِـذَاتِـهِ سُـبحَـانَـهْ
١٦٢٩. وقَـادِرٌ أَيضًـا وحَيٌّ لا بِمَـا ... مِـن صِفَـةٍ قَامَـتْ بِـهِ كي تُعلَمَـا
١٦٣٠.فعَالِـمٌ مِن غَيرِ عِلمٍ قـد وَجَبْ؟ ... وكَـمْ تَـرَى في رَجَبٍ مِـنَ العَجَبْ
١٦٣١.وإِنَّ مِـن مَعلُـومِ كُلِّ البَـشَرِ ... تَـغَـايُـرَ الأَسـمَـاءِ في التَّـصـوُّرِ
١٦٣٢. فليـسَ مَعـنَى عَالِـمٍ كَقَـادِرِ ... وقُـدرَةٍ كعِلمِـهِ في الظَّاهِـرِ
١٦٣٣. بَلْ قَولُ هذا مِن عَظِيمِ السَّفسَطَهْ ... والكِـذبِ والتَّلبِيـسِ والمُغَالَطَـهْ
١٦٣٤.وهكـذا يَقُـولُ مَـن تَفَلسَـفَا ... عَـن وَاجِـبِ الوُجُـودِ حِـينَ عَرَّفَا
١٦٣٥. فَـوَاجِـبًـا بِنَفسِهِ وفَـاعِـلا ... بـغَـيرِهِ قَـد وَصَـفُـوا وعَاقِـلا
١٦٣٦.عَقـلًا ومَعقُـولًا لَذِيـذًا لَذَّهْ ... مُلتَـذًا المَعشُـوقَ إِنَّ أَخـذَهْ
١٦٣٧. لهـذهِ وجَعلُهَـا قَـدِ اسـتَوَتْ ... وَهْيَ هِيَ الذَّاتُ اضطِرَابٌ قَد حَوَتْ
١٦٣٨. عَلَيـهِ مَـن ظَـنَّ بِهَـا والـسَّرْدُ ... يَستَلزِمُ التَّركِيـبُ ثُـمَّ العَهـدُ

١٦٣٩. بِمَنعِكُمْ لِهَذِهِ تَحدِيدَا كَيفَ إِذَنْ تَدعُونَهُ تَوحِيدَا؟
١٦٤٠. فمَا مَضَى هُنَا هِيَ المُعَارَضَهْ وسَوفَ نَأْتِي الآنَ بالمُنَاقَضَهْ
١٦٤١. نَقُولُ لِلنَّافِينَ للصِّفَاتِ للخَوفِ مِن تَركِيبِهَا بِالذَّاتِ
١٦٤٢. إنْ هُوَ وَاجِبٌ بِنفسِهِ ولا ذو مَيزَةٍ عَن غَيرِهِ إِن جَعَلا
١٦٤٣. بِصِفَةٍ ثَابِتَةٍ لَهُ فَلا وَاجِبَ أَصلًا هَهُنَا مُحَصَّلا
١٦٤٤. وإِنْ خَلَا الوُجُوبُ لم يَلْزَمْ هُنَا شَيءٌ مِنَ المُحَالِ إذْ تَعَيَّنَا
١٦٤٥. مِن هَؤُلَاءِ النَّفيُ للمَعَانِي لِكَونِهَا يَلزَمُ بِالإِتيَانِ
١٦٤٦. بِهَا مِنَ التَّركِيبِ وَهوَ استَلزَمَا نَفيُ وُجُوبِهِ أَسَاسًا عُلِمَا
١٦٤٧. وذا تَنَاقُضٌ لذي الأَذهَانِ فَإِنَّ نَفيَ هذهِ المَعَانِي
١٦٤٨. مُستَلزِمٌ نَفيَ الوُجُوبِ فَإِذَنْ كَيفَ يَقُولُ للثُّبُوتِ مَن فَطَنْ
١٦٤٩. فوَاحِدٌ مُجَرَّدٌ عَنْ كُلِّ شَيْ مُمتَنِعُ الوُجُودِ عِندَ كُلِّ حَيْ
١٦٥٠. وُجُودُ وَاجِبِ الوُجُودِ المُعتَبَرْ وُجُوبُهُ لا بُدَّ فِيهِ إِنْ ذَكَرْ
١٦٥١. مِن مَيزَةٍ عَن غَيرِهِ بِالذَّاتِ ومِن صِفَاتِهِ الثُّبُوتِيَّاتِ
١٦٥٢. ككَونِهِ حَيًّا عَلِيمًا قَادِرَا وإِنَّ في أَقوَالِهِمْ مَحَاذِرَا
١٦٥٣. بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ كمَا لآخَرٍ مَعنًى أَوِ الذَّاتَ انتَمى
١٦٥٤. ولو نَفَينَا هذهِ المَعَانِي نُفِيَ خَالِقُ الوَرَى ذُو الشَّانِ
١٦٥٥. ومِن عَجِيبِ قَولَةِ الفَلاسِفَهْ النَّفيُ للإِثبَاتِ وَهيَ كَاشِفَهْ

١٦٥٦. عن نَفيِ رَبِّ العَرشِ ذي التَّلطُّفِ ... بِسَــبَبِ الضَّـلالِ والتَّفَلسُـفِ
١٦٥٧. الثَّـانِيَ: الحَـلُّ مِـنَ الوَجهَـيْنِ ... لَفـتُ انتِبَـاهِ هَـؤُلَا الإِثنَـيْنِ
١٦٥٨. بـأَنَّ مـا يُنـفَى عَـنِ الرَّحمَـنِ ... مـا كانَ مَعقُـولًا على الإِنسَـانِ
١٦٥٩. وفِي لُغَـاتِ الآدَمِي قَـد أُخِـذَا ... ومَــاعَــدَاهُ لا يُـسَـمَّى هكذا

النوع الرابع

تركيب الذات القائمة بنفسها، المباينة لغيرها، المشار إليها: من الجواهر المنفردة التي يقال إنها مركبة منها

١٦٦٠. ورَابِـعُ التَّركِيـبِ مِنهَـا بَانَـت ... تَركِيـبُ ذَاتٍ وَهْيَ ذَاتٌ قَامَـتْ
١٦٦١. بِنَفسِهَا لِـغَـيرِهَـا مُبَايِنَهْ ... لهـا الـتي يُشَـارُ وَهْيَ الكَائِنَـهْ
١٦٦٢. تركيبَهـا في القَولَـةِ المعتَمَـدَهْ ... كَانَ مِـنَ الجَـوَاهِـرِ المُنفَرِدَهْ

النوع الخامس

تركيب الذات القائمة بنفسها، المباينة لغيرها، المشار إليها: من المادة والصورة التي يقال إنها مركبة منها

١٦٦٣. وخَامِـسُ التَّركِيبِ كالسَّـابِقِ في ... جَمِـيعِـهِ إلا الأَخِــيرِ لـم يَـفِ
١٦٦٤. مِـن مَـادَةٍ وصُـورَةٍ قَـد قَـالا ... لِنَـفيِ وَصـفِ رَبِّـنَـا تَـعَـالى

١٦٦٥. ومَادَةٌ أَوِ الهُيُولَى إِحدَى أجزاءِ جِسمٍ ثُمَّ بَعدُ أَبدَى
١٦٦٦. في صُورَةٍ تَكُونُ ثُمَّ الصُّورَهْ مَحَلُّ تِلكَ المَادَّةِ المَذكُورَهْ
١٦٦٧. وكُلُّ جُزءِ الجِسمِ فالمُحَلُّ لَهُ هُوَ الآخَرُ قِيلَ الكُلُّ
١٦٦٨. حِينَئِذٍ لو قِيلَ إِنَّ الوَاجِبَا مِن ذَينِ فَهْوَ عِندَهُمْ تَرَكَّبَا
١٦٦٩. يَعنِي مِنَ الجَواهِرِ المُنفَرِدَهْ لا تَتَجَزَّا أَبَدًا مُؤَبَّدَهْ
١٦٧٠. وليسَ تَقبَلُ انقِسَامَ الأَصلِ لا قُوةً كانَ ولا بالفِعلِ
١٦٧١. أو مِن هُيُولَى ومِنَ الصُّورَةِ لا بُدَّ بِأَن يَكُونَ جِسمًا جُعِلا
١٦٧٢. أَجابَ عَنهُمْ عَلَمُ الأَعلَامِ ونَاصِرُ المِلَّةِ والإسلامِ
١٦٧٣. دَعْوَى تَرَكُّبٌ مِنَ الجَوَاهِرِ مُفرَدَةً ما جاءَ عن أَكابِرِ
١٦٧٤. ولا عَنِ الجُمهُورِ بل لم يُذكَرِ إِلَّا لدى البعضِ مِنَ الأَواخِرِ
١٦٧٥. فَهْوَ إِذَنْ مُبتَدَعٌ مَجهُولُ ما قالَهُ اللهُ ولا الرَّسُولُ
١٦٧٦. وهكذا الصُّورَةُ والهُيُولى وهذهِ التي تُقالُ الأُولى
١٦٧٧. عِندَ جَماهِيرِ ذوِي الإيمَانِ تُوصَفُ بالفَسَادِ والبُطلَانِ
١٦٧٨. وعِندَ جُمهُورِ ذَوِي التَّعقُّلِ لم يَرِدِ القَولُ هُنَا مِن أَزَلِ
١٦٧٩. في الجِسمِ مَخلُوقًا كنَارٍ وهَوَا ونَحوِهَا فكَيفَ بالذي استَوَى؟
١٦٨٠. فالامتِنَاعُ هَهُنَا أَولَى وكَمْ تَنَازَعَ النُّظَّارُ في القَولِ نَعَمْ
١٦٨١. تُرَكَّبُ الأَجسَامُ حِينَ عَدَّدَهْ فَقَطْ مِنَ الجَوَاهِرِ المُنفَرِدَهْ

١٦٨٢. قد قالَ مِـن أَهلِ الكلامِ الأَكثَرُ ... والجَوهَـرُ الفَـردُ بِهَـذا يَظهَـرُ
١٦٨٣. أو مَـادَّةٌ وصُـورَةٌ فَقَـطْ ولا ... يُثبِتُ جَـوهـرًا وفَـردًا أُصِّـلا
١٦٨٤. واختـارَهُ النَّـظَّـامُ والنَّـظَّـامُ ... لَهُ أُمُـــورٌ كُلُّـهَـا عِـظَـامُ
١٦٨٥. قَـد قِيـلَ مـاتَ شَـارِبًا للخَمْرِ ... وبَعضُهـمْ يَنسُبُهُ للكُفْـرِ
١٦٨٦. ومِثلُـهُ جُمهُـورُ أَهلِ الفَلسَـفَهْ ... وثَالِـثٌ: مـا قَـالَ أَهـلُ المَعرِفَـهْ
١٦٨٧. وَهْـوَ بـأَنَّ الجِسـمَ لا يُرَكَّـبُ ... مِـن ذا وذا قَطعًـا وأَيضًـا ذَهَبُـوا
١٦٨٨. بـأَنَّـهُ يَـقبَـلُ قِـسمَـةً إِلى ... غَايَـةِ مـا كانَ لَهُ قَـد جُعِـلا
١٦٨٩. وكانَ إِثـبَـاتًـا بـلا إِثـبَـاتِ ... للجَوهَـرِ الفَـردِ هُنَـا بـالذَّاتِ
١٦٩٠.أَمَّـا انقِسَـامُهُ بِغَـيرِ غَايَـهْ ... يَجـرِي مَـعَ القِسـمَةِ لا نِهَايَـهْ
١٦٩١.فـأَكـثَرُ النَّـاسِ فيَمنَعُونَهْ ... والـعُـقَـلاءُ ويُخَـالِـفُـونَـهْ
١٦٩٢. وتَسـمِيَاتُ هَـؤُلَاءِ مـا يُحَـطّْ ... أَيْ هـذِهِ الأَنـوَاعُ تَركِيبًـا غَلَـطْ
١٦٩٣. مِنهُـمْ إِذِ التَّركِيـبُ في الأَذهَـانِ ... أَكـثَرُهُ ولـيـسَ في الأَعـيَـانِ
١٦٩٤.ثُـمَّ حَفيـدُ المَجـدِ لا يُقِـرُّ في ... تَسمِيَةِ التَّركِيـبِ أَصـلًا إِذْ يَـفي
١٦٩٥. في قَولِهِـمْ ولَكِـن الشَّـيخُ لِكَيْ ... يُخَاطِـبَ النَّـاسَ على أَلفَـاظِ شَيْ
١٦٩٦. ولم يَكُن أَهـلُ الحَدِيثِ والأَثَرْ ... يَقتَصِرُ الـرَّدُّ عَلَيهِـمْ في النَّظَـرْ
١٦٩٧. بَـل رَدَّ في التَّهَافُـتِ الغَـزَالي ... وَهْــوَ كَـبِـيرٌ ذو بَـيَـانٍ عَالي
١٦٩٨. والفَخـرُ في نِهَايَـةِ العُقُـولِ ... وقَـولُهُ هُـنَـا مِـنَ المَقبُولِ

١٦٩٩. وارجِعْ لِمَا قَالُوهُ عَنهُ تَجِدِ   مِن حِكَمٍ كالذَّهَبِ المُنَضَّدِ

المطلب الثاني

مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لنص دليل التركيب،

وفيه أربع مسائل

١٧٠٠. قَدِ استَدَلَّ فِيهِ مَن قَدِ استَدَلّْ   على وُجُودِ رَبِّنَا عَزَّوجَلّْ

١٧٠١. على طَرِيقَةٍ لَدَيْهِمْ تَحصُلُ   بِمُحدَثٍ على القَدِيمِ تُجعَلُ

١٧٠٢. وهذِهِ عِندَ ذَوِي اعتِزَالِ   يَستَعمِلُونَهَا في الاستِدلَالِ

١٧٠٣. وجَعَلُوا أَخصَّ وَصفِهِ القِدَمْ   إذْ قَسَّمُوا الوُجُودَ قِسمَينِ استَتَمّْ

١٧٠٤. وعِندَ ذي فَلْسَفَةٍ بالمُمكِنِ   كانَ على الوَاجِبِ بالتَّبيُّنِ

١٧٠٥. وجَعَلُوا وُجُودَ نَفسِهِ أَخَصّْ   أوَصافَهُ يَعنِي وُجُوبَهُ يُنَصّْ

١٧٠٦. فلَو تَعَدَّدَ القَدِيمُ أَو بَدَا   تَبَعُّضُ الوَاجِبِ حِيثُ وَرَدَا

١٧٠٧. لَكانَ ذا تَرَكُّبٍ وَهْوَ إلى   مُرَكَّبٍ مُفتَقِرٌ وقَد جَلا

١٧٠٨. بِكَونِهِ مُرَكَّبًا فَقَدْ نَقَضْ   أَخَصَّ وَصفٍ كانَ فِيهِ قَد نَهَضْ

١٧٠٩. وهذِهِ بُحُوثِهِمْ سَيعرِضُ   ما كانَ فِيهَا الشَّيخُ ثُمَّ يَنقُضُ

المسألة الأولى

مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لأصحاب دليل التركيب في تقسيمهم الوجود إلى قديم وحادث، أو واجب وممكن

١٧١٠. وذو اعـتِزَالٍ سَـلَكُوا كمَسـلَكِ ... مَـن كانَ في الـكَلامِ ذا تَمَسُّـكِ
١٧١١. قـالَ القَدِيـمُ مـا سِـوَاهُ يُعتَـبَرْ ... فَـحَـادِثٌ لا صِـفَـةً لَهُ تُـقَـرّْ
١٧١٢. وهكـذا قَسَّـمَهُ ذو الفَلسَـفَهْ ... وقـالَ لا يُوصَـفُ هـذا بِصِفَـهْ
١٧١٣. ومـا جَـرَى علَيـهِ نَجلُ سِـينَا ... فَـهْـوَ مَـزِيـجُ المُتَكَلِّمِينَا
١٧١٤. مِن ذي اعـتِزَالٍ مَنهَجًـا مَنقُولا ... وقُـدَمَـاءِ الفَلسَفَاتِ الأُولى
١٧١٥. وأَطلَقُـوا الجَوهَـرَ والعَقـلَ على ... رَبِّ العُـلَا والمَبـدَأَ الذي جَـلا
١٧١٦. والعِلَّـةَ الأُولَى ومَعـنَى العَقْـلِ ... تَجَـرُّدٌ مِـن مـادةٍ في الأَصـلِ
١٧١٧. والجَوهَـرُ: المَقصُودُ فِيهِ الصُورِي ... عِنـدَ الذي قَـالَ على المَشـهُورِ
١٧١٨. وذَاتُــــهُ مـاهِـيَّـةٌ مُجَــــرَّدَهْ ... في ذَاتِهَـا لَيـسَ بِغَـيرٍ أَوجَـدَهْ
١٧١٩. وقَائِـمٌ بِنَفسِـهِ ومـا جَـرَى ... في مَوضِـعٍ كمـا حَـكَاهُ مَـن دَرَى
١٧٢٠. ومُبدِعُ الـكُلِّ أَوِ المَبدَا: اسْـتَتَمّْ ... وُجُـودُهُ في نَفسِـهِ ثُـمَّ أَتَـمّْ
١٧٢١. عَـن ذَاتِـهِ أو غَـيرِهِ ثُـمَّ حَصَـلْ ... مِنـهُ وُجُـودُ الـشَيءِ آخـرًا جَعَلْ
١٧٢٢. بِـهِ يَقُـومُ ويُسَـمَّى عِلَّـهْ ... وسَـوفَ يـأتِي ذِكـرُ هـذا جُمْلَـهْ
١٧٢٣. وليـسَ عِندَهُـمْ بـأَنَّ اللهَ قَـدْ ... أَبـدَعَ أو فَعَـلَ شَـيئًا الصَّمَـدْ

١٧٢٤. ولـم تَـرِدْ تَسـمِيَةً بِوَاجِـبِ | وُجُـودٍ او مِـن جُملَـةِ المَطَالِـبِ
١٧٢٥. تَقسِـيمُهُمْ هـذا الوُجُـودَ اثنَـيْنِ | لِـوَاجِـبٍ ومُمـكِـنٍ قِسمَينِ
١٧٢٦. ويَجعَلُونَ المُمكِـنَ الذي ذُكِرْ | ذَا قِـدَمٍ في أَزَلٍ حَـيثُ أُثِـرْ
١٧٢٧. كالفَلَكِ المَشـهُورِ بَل هذا وَقَعْ | فِعـلًا مِـنِ الرئِيـسِ والذي تَبَـعْ
١٧٢٨. وخالَفُـوا مَـن كانَ قَبلَهُـمْ ومَنْ | يُوصَـفُ بالعَقلِ على مَـدَى الزَّمَنْ
١٧٢٩. ومَـع تَأَثُّرِ ابنِ سِـينَا الفَلسَـفِي | أَيْ: بِـالثُـنَـائِـيَّـةِ لـلـوُجُـودِ في
١٧٣٠. كلامِ صَحبِـهِ الذي قَـد نَقَلَـهْ | عَـوَّلَ في هـذا على الـمُـعـتَزِلَهْ
١٧٣١. في قِسمَةِ الـوُجُـودِ للقَدِيمِ | والحَـادِثِ المُحـدَثِ والمَعلُـومِ
١٧٣٢. لذاكَ قَـد أَخـذَ تِلـكَ الفِكـرَهْ | مِنهُـمْ وقَـد زَادَ بِهـذا كُفـرَهْ
١٧٣٣. وقَـد أَتَى بِخَـلـطِـهِ لِـقَـولِ | مَـن كانَ سَـابِقًا لَهُ في النَّقـلِ
١٧٣٤. وقَـولِ أَهـلِ الاعـتِزَالِ واختَرِعْ | قَـولًا جَدِيـدًا لـم يَقُلْـهُ أَو يَقَـعْ
١٧٣٥. لأَحَـدٍ وفِـيـهِ مِـن فَـسَـادِ | يَـظْـهَـرُ عِـنـدَ عُـقَـلَا العِبَادِ
١٧٣٦. وَمَـعَ أَنَّ مَـذهَـبَ المُعتَزِلَهْ | طَـرِيـقُـهُ فِيهِ أُمُـورٌ مُشكِلَهْ
١٧٣٧. طَـوِيـلَـةُ التَّـقـرِيـرِ إِلَّا أَنَّهَا | أَكمَـلُ مِـن تِلـكَ لِمَـنْ بَيَّنَهَـا
١٧٣٨. كمـا تَنَاقَضَ ابـنُ سِـينَا ومَعَهْ | مَـن سـارَ في طَرِيقِـهِ مُجتَمِعَـهْ
١٧٣٩. في لَفظَـةِ الإمـكَانِ والوُجُـوبِ | والمُمكِنُ المَعرُوفُ في المَكتُوبِ
١٧٤٠. وعُرفِ أَهلِ العَقْـلِ: ما قَد وُجِدَا | عَن عَـدَمٍ والعَكـسُ أَيضًـا وَرَدَا

١٧٤١. فَهْـوَ الذي يُمكِـنُ أَنْ يَكُونَـا ... هـذا وهـذا ظَـاهِـرًا مُبِينَا
١٧٤٢. حِينَئذٍ فـالأَزَلِيُّ: لـم يَـزَلْ ... ولا يَـزَالُ وحُـكِي عَـنِ الأُوَلْ
١٧٤٣. مِن ذِي تَفَلسُفٍ وذِي عَقلٍ ضَبَطْ ... مِن جِهَـةِ اسـتِدلَالِهِمْ وقَد خَلَطْ
١٧٤٤. فِيهِ ابنُ سِـينَا وَهْـوَ ذو كُفرَانِ ... مَـا بَـينَ ذَا الوُجُـوبِ والإِمـكَانِ
١٧٤٥. وقَـد تَنَاقَـضَ وهَهُنَـا زَعَـمْ ... في المُمكِنِ المَذكُورِ هذا ما وَسَمْ
١٧٤٦. بـأَنَّ ثَـمَّ مِـن أُمُـورٍ تَرفَـعُ ... إلى مَصَـافِّ وَاجِـبٍ إذْ يَقَـعُ
١٧٤٧. مِـن بَعـدِ إمـكَانٍ بـلا تَـرَدُّدِ ... صـارَ قَـدِيمًـا أَزَلِيًّـا أَبَـدِي
١٧٤٨. مُمتَنِـعُ العَـدَمِ وَهْـوَ وَاجِـبُ ... بِـغَـيرِهِ فـهـذِهِ المَـطَـالِـبُ
١٧٤٩. فِيهَـا تَنَاقُـضٌ صَرِيـحٌ والغَرَضْ ... مِنِ ابنِ سِـينَا والذي مَعْـهُ عَرَضْ
١٧٥٠. تَدلِيلُهُـم على اعتِقَادِهِـمْ بِمَـا ... بِقِـدَمِ الأَفـلَاكِ يعـني: العالَمَـا
١٧٥١. قالَ ابنُ سِـينَا ليسَ هـذا الفَلَكُ ... بِمُحـدَثٍ وقَـالَ -وَهْـوُ مُـشرِكُ-
١٧٥٢. إذْ مُمكِـنٌ في نَفسِـهِ لَيـسَ لَهُ ... مِـنْ نَفسِـهِ الوُجُـودُ بَـلْ جَعَلَـهُ
١٧٥٣. وجـودَهُ حِينَئِـذٍ مِـن مُبدِعِـهْ ... وكانَ هـذا القَـول مِـن فَضَائِعِـهْ
١٧٥٤. ومِـن هُنَـا قَـد خَالَفُـوا العُقُولا ... وأَهـلَـهَـا قَـطـعًـا ولا دَلِيـلا
١٧٥٥. ونَاقَضُـوا أَنفُسَـهُمْ إذْ قَـد مَضى ... في حَـدِّهِ للمُمكِـنِ الذي اقتَضى
١٧٥٦. وهـذِهِ الـمَـذكُـورَةُ الأَخِـيرَهْ ... مِـن أَوجُـهٍ وَاضِحَـةٍ مَسـطُورَهْ
١٧٥٧. تَظهَـرُ فيهـا جُملَـةُ النُّقُـوضِ ... والـرَّدِّ والتَّفنِيـدِ والتَّقوِيـضِ





١٧٥٨.أَوَّلُهَـا: كَيـفَ يُقَـالُ لـم يَـزَلْ ... ولا يَـزَالُ مُمكِـنُ الوُجُـودِ حَـلَّ؟
١٧٥٩.إنْ قِيـلَ: هـذا يَقبـل الأَمرَيـنِ ... على اعتِبَـارِ ذاتِـهِ في ذَيـنِ
١٧٦٠.قيـلَ: فـإنْ أُرِيـدَ خَـارِجٌ فـلا ... يُمكِـنُ هذا الـشَّيءُ مهما حَصَلا
١٧٦١. وإنْ أُرِيـدَ بِقَبُـولِ العَـدَمِ ... وضِـدِّهِ مَعًـا فَمَنعًـا اجـزِمِ
١٧٦٢. وإنْ أُرِيـدَ عِنـدَ حَالَـينِ فـلا ... يَكُـونُ هـذا الأَزَلِيُّ حَاصِـلا
١٧٦٣. وإنْ أُرِيـدَ ذَاتُـهُ مـا قَبِلَـتْ ... غـيرَ الـتي تَقبَـلُ ذَيـنِ جُعِلَـتْ
١٧٦٤. في خَـارِجٍ فـالذَّاتُ غَـيرَ ذَاتِ ... رَبِّ العُـلَا ذي الفَضـلِ والهِبَـاتِ
١٧٦٥. فـإنْ يقُـلْ يُرِيـدُ أَنَّ مَـا بَـدَا ... تَصَـوُّرًا في النَفـسِ مُمكِـنٌ لدَى
١٧٦٦. خَارِجِـهِ بـأَنْ يَكُـونَ وُجِـدَا ... وعُدِمَـا كمـا لدى النَّفـسِ بَـدَا
١٧٦٧. مِنَ الأُمُورِ قِيلَ هـذا القَولُ قَدْ ... دَلَّ على مـا دَلَّ سَـابِقًا وزِدْ
١٧٦٨. فـإِنَّ الامْـكَانَ لهـذا العَـدَمِ ... مُسـتَلزِمٌ إذْ هُـوَ فِعـلُ الآدَمي
١٧٦٩. في نَفسِـهِ إنْ شَـاءَ أَو مـا شَـاءَا ... والأَمـرُ مِـن تَقرِيرِكُـمْ قَـد جاءَا
١٧٧٠.ثَـانِـيًـا: احـتِـيَـاجُ مـا سِـوَاهُ ... إِلَيـهِ وَهْـوَ المُستَعَانُ اللَّهُ
١٧٧١.والافـتِـقَـارُ والـكَـثِـيرُ يَشهَدُ ... مِن فِطـرَةِ الإِنسَـانِ حِـينَ تُوجَدُ
١٧٧٢. وإنْ يَقُـلْ: فهـو فَقِـيرٌ دائِـمُ ... وجـودُهُ مَـعَ الوجـوبِ قَائِـمُ
١٧٧٣. وليـسَ حَادِثًـا نَقُـلْ فمُمتَنِـعْ ... وليـسَ كائِنًـا إِذَنْ لِمَـنْ قَنِـعْ
١٧٧٤.وثَالِثًـا: لا يُعقَـلُ المُمكِـنُ لا ... يَكُـونُ حَادِثًـا لِمَـن تَأَمَّـلا

١٧٧٥.فالشَّأْنُ فِيهِ مُوجِدٌ قَد أَوجَدَا وذا إلَى ذاكَ انتِمَاؤُهُ بَدَا

المسألة الثانية

مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية لأصحاب دليل التركيب في أخص وصف عندهم

١٧٧٦. وقَد مَضَى القَولُ لِكُلِّ قَائِلِ ونَفْيُهَا خَوفًا مِنَ التَّمَاثُلِ
١٧٧٧. وليسَ ثَمَّ صِفَةٌ يُقَالُ ذِي أَخَصُّ وَصفٍ بَلْ صِفَاتِهِ خُذِ
١٧٧٨. وَهْيَ كَثِيرَةٌ فمِن أَوصَافِهْ ما اختَصَّ فِيهِ أو على خِلافِهْ
١٧٧٩. كَلَفظِ رَبِّ العَالَمِينَ خُصَّا وكالإِلَهِ فَهْوَ فِيهِ نَصَّا
١٧٨٠.فلا يَجُوزُ وَصفُ غيرِ اللهِ بِهِ وما فِيهِ مِنِ اشتِبَاهِ
١٧٨١.والثَّانِ: كالعَزِيزِ والرَّحِيمِ ونَحوِهَا مِن سَائِرِ المَعلُومِ
١٧٨٢. فَلَيسَ يُطلَقُ على سِوَاهُ كمِثلِ ما يُطلَقُ في مَعنَاهُ
١٧٨٣. فهَلْ كلامُ الفِرقَتَينِ هَهُنَا في قولِهِمْ أَخصّ وَصفٍ بُيِّنَا؟
١٧٨٤.فوَاجِبُ الوُجُودِ ممَّا قَالُوا يَحوِيهِ الاشتِرَاكُ والإِجمَالُ
١٧٨٥.يُقَالُ للمَوجُودِ مِن حَيثُ استَتَمّْ بِنَفسِهِ وغَيرُ قَابِلِ العَدَمْ
١٧٨٦. فالذَّاتُ والصِّفَاتُ وَاجِبَاتُ ولَيسَ في التَّعدِيدِ مَحذُورَاتُ
١٧٨٧. يُقَالُ للمَوجُودِ أَيْ: بِنَفسِهِ وقَائِمٍ بِنَفسِهِ مِن رَسمِهِ

١٧٨٨. فالذَّاتُ ثَمَّ وَاجِبُ الوُجُودِ وليسَتِ الصِّفَاتُ بالتَّحدِيدِ

١٧٨٩. يُقَالُ مُبدِعٌ لمُمكِنَاتِ وتَعنِي فِيمَا قَالَ مَخلُوقَاتِ

١٧٩٠. فالمُبدِعُ الخَالِقُ فيما يَاتي وُجُوبُهُ في الذَّاتِ والصِّفَاتِ

١٧٩١. فأَوَّلُ الأَقوَالِ والأَخِيرُ صِفَاتُهُ وَاجِبَةٌ تَصِيرُ

١٧٩٢. والثَّانِ ذَاتُهُ فَقَط وإِنَّمَا قَامَ مِنَ البُرهَانِ فِيهِ عِندَمَا

١٧٩٣. رأَينَا أَنَّ المُمكِنَاتِ تُوجَدُ بِفَاعِلٍ أَمَّا غِنَاهُ الوَارِدُ

١٧٩٤. فليسَ فَاعِلًا وذَاتٌ جُرِّدَتْ لم تَخلُقِ الخَلقَ ولا الصِّفَاتُ بَتّْ

١٧٩٥. عَنِ الذَّوَاتِ والكَلامُ بُسِطَا في النَّقضِ والدَّرءِ فزِدْ كي تَضبِطَا

١٧٩٦. فلو يَقُولُ قَائِلٌ في الذَّاتِ تَأْثِيرُهَا مِنهَا إلى الصِّفَاتِ

١٧٩٧. والشَّأْنُ في الأَثَرِ والمُؤَثِّرِ ذَاتَانِ قِيلَ اللَّفظَ فيهِ حَرِّرِ

١٧٩٨. هل كَونُهُ أَبدَعَ ذا الصِّفَاتِ وهكذا فَعَلَهَا بالذَّاتِ

١٧٩٩. أم كونُ ذاتِهِ لَهَا تَستَلزِمُ فالأَوَّلُ المَنعُ وذا مُسَلَّمُ

١٨٠٠. فالقِسمُ هذا فِيهِ تَفصِيلٌ كمَا تَرَى تعَالَى رَبُّنَا وَعَظُمَا

١٨٠١. ثانيًا: القديمُ في الذي اشتَهَرْ في كُتُبِ اللُّغَاتِ مما قد غَبَرْ

١٨٠٢. أنَّ القَدِيمَ والذي قد قَدُمَا على سِوَاهُ كانَ قد تَقَدَّمَا

١٨٠٣. في زَمَنٍ بِعَدَمٍ كانَ استَبَقْ أو لم يَكُنْ واللهُ رَبُّنَا أَحَقّْ

١٨٠٤. بهِ بذا المعنَى على سِوَاهُ فإِنَّهُ الخَالِقُ وَهْوَ اللَّهُ

١٨٠٥. لَكِـنَّ ذا البِدعَـةِ قَـد أَدخَلَ في ... مَعنَـاهُ شَـيئًا وَضعُـهُ لـم يُعـرَفِ
١٨٠٦. فأَطلَقُـوا القَدِيـمِ بالقَائِـمِ أَيْ: ... بِنَفسِـهِ وليـسَ في الصِّفَـاتِ شَيْ
١٨٠٧. وأَطلَقُـوا القَدِيـمَ أَيضًـا مِثلَ مَا ... مَـضَى على الـرَّبِّ القَدِيـمِ جَزمَـا
١٨٠٨. كسَـابِقٍ في الذَّاتِ لا الصِّفَـاتِ ... وأَطلَقُـوا اللَّفـظَ فَقَـطْ في ذَاتِ
١٨٠٩. قَـدِيـمَـةٍ خَـالِـقَـةٍ لِـكُلِّ ... شَيْءٍ وصَـحَّ ذا لأَهـلِ النَّقلِ
١٨١٠. والعَقـلِ دُونَ مـا سِـوَى هَذَيـنِ ... ومـا حُـكِي جَزمًـا بِغَـيرِ مَـينِ

اعتراض والرد عليه

١٨١١. اعـتَـرَضَ النُّـفَـاةُ للصِّفاتِ ... بـأَنَّـهُ لـو كانَ غـيرَ الذَّاتِ
١٨١٢. مِـن صِفَـةٍ قَدِيمَـةٍ يَسـتَلزِمُ ... تَـعَـدُّدَ الـقَـدِيـمُ وَهـوَ مُـوهِـمُ
١٨١٣. والـرَّدُّ أَنَّ الوَصـفَ لـم يَسـتَلزِمِ ... لِـوَصـفِـهِ بِـوَصـفِـهِ بـالـقِـدَمِ
١٨١٤. فـصِـفَـةُ الإِلَهِ في الـعُـقُـولِ ... ليسَـتْ إِلهًـا وكـذا الرَّسُـولِ
١٨١٥. إِذْ صِفَـةُ الرَّسُـولِ ليسَـتْ أَيضَا ... هِيَ الرَّسُـولُ بَـل نَزِيـدُ نَقضَـا
١٨١٦. لم يَقُـمِ الوَصـفُ بالاسـتِقلَالِ ... ولـم يَـقُـمْ بِـنَـفـسِـهِ في حَـالِ
١٨١٧. وإِنَّـمَـا يَتبَعُ مَوصُوفًا إِذَنْ ... يَتبَـعُ في الوُجُـوبِ وَاهِـبَ المِـنَنْ
١٨١٨. إِذا عُـنِي بلَفظَـةِ الوُجُـوبِ مـا ... ليـسَ لَهُ مِـن فَاعـلٍ قَـدِ انتَـمى
١٨١٩. وبالقَدِيـمِ في الذي مـا لَيـسَ لَهْ ... مِـن أَوَّلٍ والقَـولُ حَـقٌّ نَقَلَـهْ

١٨٢٠. مِـن ثَـمَّ إِيجَـابُ وُجُـودٍ والقِدَمْ لَيسَـتْ بِـذَاتٍ جُرِّدَتْ وقَـدْ جَزَمْ
١٨٢١. عَامَـةُ أَهـلِ العَقـلِ بالتَّـلازُمِ بَـينَ اللَّذَيـنِ ذُكِـرَا في الـلازِمِ
١٨٢٢. وذانِ قَـد كانَـا أَخَـصَّ وَصـفِ للـرَّبِّ جَـلَّ وعَـلَا ذِي اللُّطْـفِ
١٨٢٣. بِشَرطِ أنْ يُقَيَّدَا بالمَعنى ذاكَ الصَّحِيـحِ دُونَ زَيـفٍ يُعـنى

المسألة الثالثة

مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لأصحاب دليل التركيب في قولهم: المركب مفتقر إلى جزءه

١٨٢٤. اللهُ رَبُّنَـا اسـتَحَقَّ كُلَّ مَـا مِـنَ الكَمَـالِ المُطلَقِ الذي سَـمَا
١٨٢٥. لأَنَّـهُ الأَوَّلُ لا بِـدَايَـهْ لَهُ وآخِـرٌ بِـلا نِـهَـايَـهْ
١٨٢٦. والأَحَـدُ الذي لَهُ قَـدِ افتَقَـرْ كُلُّ الذي يُوجَـدُ مِـن خَلـقٍ وذَرّْ
١٨٢٧. وَهْـوَ الغَـنِيُّ وغِنَاهُ مِـن أَخَصّْ أَوصَـافِـهِ عَـزَّ وجَـلَّ ويُـنَـصّْ
١٨٢٨. بـأَنَّـهُ لـو كانَ مُحتَـاجًـا إلى سِــوَاهُ في أَيِّ مَـقـامٍ حَصَلا
١٨٢٩. لـكانَ مُحتَاجًـا إِلَيـهِ ولِذَا لـم يَـكُ واجِـبَ الوُجُـودِ هكَـذَا
١٨٣٠. وذُو ابتِـدَاعٍ قَـد تَفَطَّنُـوا وقَـدْ تَـوَهَّـمُـوا أَنَّ اتِّـصَـافَـهُ وَرَدْ
١٨٣١. يَقتَـضِي التَّركِيـبَ وافتِقَـارَهْ لِـغَـيرِهِ فَـذَكَـرُوا الـعِـبَـارَهْ
١٨٣٢. فهـذِهِ الحُجَّـةُ في نَـفـيِ الذي وُصِـفَ بالتَّركِيـبِ مِـن مآخِـذِ

١٨٣٣. مُـرَكَّـبٌ لِجُـزءِهِ مُـفـتَـقِرُ ... وبَعضِـهِ والجُـزءُ حَيـثُ يُذكَـرُ
١٨٣٤. فـغَـيرُهُ ومـا لِـغَـيرِهِ افتَقَرْ ... فـلا يَكُـونُ وَاجِبًـا وفي النَّظَـرْ
١٨٣٥. يَكُـونُ مَعلُـولًا أَوِ الإِثبَـاتُ ... للوَصـفِ تَركِيـبٌ وذا إِثبَـاتُ
١٨٣٦. بِـأَنَّـهُ لِجُـزءِهِ يَـفـتَـقِـرُ ... والجُـزءُ غَـيرُهُ إِذَنْ يُـقَـرَّرُ
١٨٣٧. بِأَنَّـهُ ليـسَ بِنَفسِـهِ وَجَـبْ ... وهـذِهِ حُجَجُهُـمْ قَـدِ انتَـدَبْ
١٨٣٨. لِرَدِّهَـا حَفِيـدُ مَجـدِ الدِّيـنِ ... بـقَـولِهِ الـمُـحَـرَّرِ الـمُـبِـينِ
١٨٣٩. وأَنـتَ تَـدرِي أَنَّ في الأَلفَـاظِ ... اجمَـالًا احتَـاجَ إِلَى الإِيقَـاظِ
١٨٤٠. فالعِلـمُ نُـورٌ يَقـذِفُ اللهُ بِـهِ ... في عَقـلِ مَـن يَطلُبُـهُ وقَلبِـهِ
١٨٤١. ومَـن رَأَى الخَالِـقُ مِنـهُ الصِّدْقَا ... نَـالَ مِـنَ الخَـيرِ العَظِيـمِ حَقَّـا

الفرع الأول: الجزء والبعض

١٨٤٢. الجُـزءُ والبَعـضُ فمُجمَـلَانِ ... في اللَّفـظِ في كلامِ أَهـلِ الشَّـانِ
١٨٤٣. فـإِنْ أَرَادَ مَـن نَفَى الجُـزءَ الذي ... يَنفَصِلُ البَعـضُ عَن البَعضِ فذِي
١٨٤٤. مِثَـالُ هـذا الحَيَـوَانُ والمَـني ... والـفَـضَـلَاتُ مِـنـهُ في التَّـبـيُّنِ
١٨٤٥. أَوِ الذي تَـبَـعُّـضًا وفَـارَقَـا ... جُـزءٌ لَهُ الأَجـزَاءَ إِذْ تَحَقَّقَا
١٨٤٦. كـوَرَقٍ ونَحـوِهِ وخَـشَـبِ ... مِـنَ الثِّمَـارِ والنَّبَاتَـاتِ جُـبِي
١٨٤٧. أَوِ الذي أُلِّـفَ مِـن أَجـزَا ومِـنْ ... كَنَحـوِ أَبعَاضٍ ففي الآي استَبِنْ

١٨٤٨.(في أَيِّ صُورَةٍ) مِنَ المَزبُورِ — أوِ مُشبِهُ المَحكِي مِنَ الأُمُورِ
١٨٤٩.فإِنَّ لفظَ الجُزءِ عَن رَبِّ العُلا — مَنفِي لإِجلِ ذاكَ لا خُلفَ جَلا
١٨٥٠.عَن نَفيِهِ عِندَ جَميعِ الأُمَّهْ — والسَّلَفِ الصَّالِحِ والأَئِمَّهْ
١٨٥١.إذْ هُوَ نافَى صَمَدِيَّةَ العَلي — وما لَهُ مِن الكَمَالِ الحَاصِلِ
١٨٥٢.أَمَّا إذا أُرِيدَ بالجُزءِ الصِّفَهْ — لازِمَةً لذَاتِهِ المُتَّصِفَهْ
١٨٥٣.أو ليسَ شَيءٌ مِنهُ قَد تَمَيَّزَا — عَن غَيرِهِ فذانِ لَن يُجَوَّزَا
١٨٥٤. إذْ لا تَجِي في اللُّغةِ المَعرُوفَهْ — والأُمَمِ السَّالِفَةِ المَوصُوفَهْ
١٨٥٥.والعَبدُ قَد يَعلَمُ عِلمًا مُستَقِرّْ — وُجُودَ رَبِّنَا وأَنَّهُ قَدِرْ
١٨٥٦. وأَنَّهُ العَالِمُ والقَدِيرُ — وأَنَّهُ السَّمِيعُ والبَصِيرُ
١٨٥٧.حِينَئِذٍ فَإِنْ نَفَى هذا فَقَدْ — جَحَدَ وَصفَ رَبِّهِ الفَردِ الصَّمَدْ
١٨٥٨.فسَلبُ ما قالُوهُ في الحُدُودِ — يَجرِي على المَعدُومِ لا المَوجُودِ
١٨٥٩.وما أَتَى اللَّفظَانِ مِن قَولِ السَّلَفْ — ومَن تَعاطَ العِلمَ والبَحثَ عَرَفْ

الفرع الثاني: لفظ الغير

١٨٦٠.للنَّاسِ دُونَ السَّلَفِ الأَوائِلِ — قَولانِ إنْ قالَ بِهَا مِن قَائِلِ
١٨٦١. أَوَّلُهُمْ: مَن قَد رأَى الغَيْرَيْنِ — بِأَنْ يَكُونَا مُتَبَايِنَيْنِ
١٨٦٢. فبِالوُجُودِ كانَ والزَّمَانِ — بَينَهُمَا أَو كانَ بالمَكَانِ

١٨٦٣. أو مـا يَجُـوزُ في وُجُـودِ أَحَـدِ ... ذَيـنِ ودونَ ذاكَ في المُعتَمَـدِ
١٨٦٤. في قَـولِ أَكـثَرِ الصِّفَاتِيَّـةِ مَـعْ ... أَهـلِ الحَدِيـثِ والذي لَهُـمْ تَبَـعْ
١٨٦٥. وَالقَـولُ ذا مَعنَـاهُ قَـد تُبَايِـنُ ... لَهُ وقَـد لا جـائِـزٌ وكَائِـنُ
١٨٦٦. لذا نَـرَى أَصحَـابَ هـذا المَعنى ... قالُـوا هُنَـا الصِّفـاتُ فِيمَـا تُعنى
١٨٦٧. ليسَـتْ هِيَ المَوصُوفُ ثُـمَّ قَالُوا ... مِـن بَعـدُ لَيسَـتْ غَـيرَهُ والحَـالُ
١٨٦٨. لا يَجمَعُـونَ بَـينَ سَـلبَينِ كمَـا ... يُقَـالُ في المِثَـالِ مما عُلِمَـا
١٨٦٩. لَيسَـتْ هِيَ الموصوفَ ثُمَّ تُلحَقُ ... وغَـيرُهُ لَيسَـتْ كـذاكَ يُطلَـقُ
١٨٧٠. وآخَـرُونَ يَجمَعُـونَ مـا مَـضى ... فارجِـعْ إلى المِثـالِ تَفهَـمِ القَضَا
١٨٧١. والثَّـانِ: مـا العِلـمُ يَجُـوزُ بأَحَدْ ... ذَيـنِ مَـعَ الجَهْـلِ بآخَـرٍ يُعَـدّْ
١٨٧٢. فهَـؤُلَاءِ زَعَمُـوا أَنَّ الصِّفَـهْ ... غـيرَ الذي لَهُ وأَهـلُ الفَلسَـفَهْ
١٨٧٣. وذُو واعـتِزَالٍ وابنُ كُـرَّامٍ ومَنْ ... شَـايَعَ والوَقـفُ بِهَذَيـنِ حَسَـنْ
١٨٧٤. فالسَّـلَفُ الصَّالِـحُ باسـتِفصَالِ ... مُـرَادِ مَـن قـالَ بـذي الأَقـوَالِ
١٨٧٥. فالمَنعُ عَـنِ إطلاقِ هـذا اللَّفظِ ... هُـوَ الذي فَعَلَـهُ ذُو الحِفـظِ
١٨٧٦. كأَحمَـدَ بـنِ حَنبَـلٍ وغَـيرِهِ ... في رَدِّهِ الجَـهـمِيَّ في تَـقـرِيـرِهِ
١٨٧٧. قالُـوا لَهُ القُـرآنُ غَـيرُ اللهِ ... أو هُـوَ؟ كالـمُـلـزِمِ لـلإِكـرَاهِ
١٨٧٨. فقَالَ قُلْ لِي العِلمُ ماذا؟ فَسَكَتْ ... وَهْـوَ جَـوَابُ عَالِـمٍ حَـبرٍ ثَبَـتْ

الفرع الثالث: الافتقار

١٨٧٩. قَـد مَـرَّ أَنَّ الافتِقَـارَ يُقصَـدُ   بِـهِ لدَى قَـائِـلِـهِ مـا يُجحَـدُ
١٨٨٠. مِـن وَصفِهِ بِحُجَّـةِ التَّركِيـبِ بِهْ   فاللَّفـظُ قَـد يَحمِلُ مَعنىً مُشـتَبِهْ
١٨٨١. مِنهَـا افتِقَـارُ مـا يُـرَى مَفعُولا   لِـفَـاعِـلٍ لَهُ أَوِ الـمَـعـلُـولا
١٨٨٢. لِعِلَّـةٍ تَعـنِي جُـزءَ الـشَّيءِ قَـدْ   كانَ هُـوَ الفَاعِـلَ فِيـهِ إِذْ يُعَـدّْ
١٨٨٣. وإِنْ عَـنَى افتِقَـارَهُ المَشرُوطَ فِي   شَرطٍ فـذا اسـتِلزَامُهُ لـم يَنتَـفِ
١٨٨٤. كالذَّاتِ والصِّفَـاتِ فالجَمِيـعُ   مُسـتَلزِمٌ وُجُـودَهُ المَجمُـوعُ
١٨٨٥. والوَصفُ جُزءًا لَيسَ مِن وَضعِ اللُّغَهْ   قَـطُّ ومـا حَـكَاهُ مَـن قَـد بَلَغَـهْ
١٨٨٦. واسـمُ الإِلَهِ حِـينَ يُطلِقُونَـهْ   يَـشـمَـلُ وَصـفَـهُ ويَـعـرِفُـونَـهْ

فرع: هل الصفات زائدة عن الذات

١٨٨٧. فهَـلْ صِفَـاتُ اللهِ عَنـهُ زَائِـدَهْ   مَـقُـولَـةٌ مُجـمَـلَـةٌ لا وَارِدَهْ
١٨٨٨. فـإِنْ أَرادَ الذَّاتَ بانفِصَـالِ   عَـنِ الصِّفَـاتِ فَهْـوَ فِي المُحَـالِ
١٨٨٩. وإِنْ أَرادَ مـا أَرادَ النَّـافِي   مِـن أَنَّ ذاتَـهُ بـلا أَوصَـافِ
١٨٩٠. قِيـلَ نَعَـمْ لَكِنَّهَـا لا تُوجَـدُ   كمـا علَيـهِ النَّـاسُ والمُعتَمَـدُ

تنبيه : لفظ ذات

١٨٩١. تَأْنِيـثُ ذُو: ذَاتٌ ولَفـظُ ذُو يُعَدّْ مُلازِمًـا إِضَافَـةً حَيـثُ وَرَدْ

١٨٩٢. فَلَفْـظُ ذَاتُ: ذَاتُ أَوصَـافٍ لَهُ عَـنِ الكِبَـارِ كُلِّهِـمْ نَقَلَـهُ

١٨٩٣. في النَّصِّ لم يَكـذِبْ رَوَاهُ مَن رَوَى واللَّفظُ في شِـعرِ خُبَيبٍ قَد حَوَى

١٨٩٤. وعِلَّـةُ الخَـوضِ لِذِي الإِثبَـاتِ تَلبِيـسُ جَهـمٍ في أُمُـورِ الذَّاتِ

١٨٩٥. فـقَـالَ: هَـــؤُلَاءِ يُثبِتُونَا شَـيئًا عَـنِ الذَّاتِ هُنَـا يَقِينَـا

المسألة الرابعة

مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- للمتفلسفة في قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد

١٨٩٦. يَهدِفُ هـذا الأَصلُ للفَلاسِـفَهْ في كَونِـهِ مُجَـرَّدًا عَـنِ الصِّفَـهْ

١٨٩٧. والنَّعـتِ فالخَالِـقُ ذو الصِّفَاتِ لـيـسَ بِـوَاحِـدٍ بِـغَـيرِ الذَّاتِ

الفرع الأول

قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد: يستلزم نفي وصف من أخص أوصافه تعالى

١٨٩٨. لَيسَ بِخَلقِ اللهِ مَن قَدِ اسـتَقَلّْ بِالـشَّيءِ أَمَّـا رَبُّنَـا عَزَّوَجَـلّْ

١٨٩٩. فَهْـوَ الذي يَفعَـلُ باسـتِقلَالِ عَـن غـيرِهِ اسـتَغنَى بلا اشـتِمَالِ

١٩٠٠. مِـن حَاجَـةٍ ولا إِعَانَـةٍ ولا مُـشَـارِكٍ للهِ جَـلَّ وعَـلا

١٩٠١. ومِـن هُنَـا تَعلَـمُ أَنَّهُـمْ نَفَـوا أَخَـصَّ وَصـفٍ كانَ فِيـهِ يُوصَفُ

١٩٠٢. حِـينَ نَفَوا عَنـهُ صُـدُورَ الفِعْلِ فَهَـلْ تَـرَاهُ مِـن وُفُـورِ العَقْـلِ؟

الفرع الثاني

قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد:
يستلزم تقديرهم لشيء لا وجود له في الخارج

١٩٠٣. الوَاحِـدُ الذي حَكَـوهُ أَصْـلا بِقَـولِ: لا يَصـدُرُ عَنـهُ إِلا

١٩٠٤. وَاحِـدٌ المَجـزُومُ في ذَا الشَّـانِ هُـوَ الذي يُوجَـدُ في الأَذهَـانِ

١٩٠٥. والوَحـدَةُ الـتي ادَّعَوهَـا لا تَقَـعْ في الصِّـدقِ إِلَّا في الذي قَـدِ امتَنَعْ

١٩٠٦. وليـسَ في الخَـارِجِ في الإِمـكَانِ وُجُـودُهُ عِنـدَ ذَوِي العِرفَـانِ

١٩٠٧. لأَنَّهُـمْ على وُجُـودٍ أُطلِقَـا أو سَـلبِ وَصـفٍ بالثُّبُـوتِي حُقِّقَا

١٩٠٨. أو سَـلبِهِ والعَـدَمِيِّ مَعَـهُ فلَيـسَ في الخَـارِجِ مـا يَسَـعَهُ

المطلب الثالث

ردود شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- التفصيلية على بعض الشبهات التي أثارها أصحاب دليل التركيب، وفيه مسألتان

المسألة الأولى

الرد على تسمية أصحاب دليل التركيب تعطيل الصفات توحيدا

١٩٠٩. مرَّ الـكلامُ قَبلُ في الوَجـهِ الأَتَمّْ ... عَـن وَحدَةِ الوَاجِـبِ رُكنًا والقِدَمْ

١٩١٠. وكانَ مِـن أَدِلَّـةِ الإثنَـينِ ... في ذِكْـرِ بَعضِ الشَيءِ كالإِسـمَينِ

١٩١١. في أَصلِ تَعطِيلِ الصِّفَاتِ كالأَحَدْ ... ووَاحِـدٍ وقَـد يُضِيفُـونَ الصَّمَـدْ

١٩١٢. وسَـمَّوا الفِعـلَ على العُمُـومِ ... بَسَـاطَـةَ الـوَاجِـبِ والـقَـدِيـمِ

١٩١٣. أيْ عَـدَمُ التَّركِيـبِ ثُـمَّ عَـدَمُ ... تَـعَـدُّدٍ كـمـا لِــكُلٍّ يُـعـلَـمُ

١٩١٤. والـرَّدُّ أَنَّ لَفظَـةَ التَّوحِيـدِ ... شَرعِيَّـةٌ مِـن رَبِّنَـا المَجِيـدِ

١٩١٥. وهُـمْ يُـفَـسِّرونَـهُ بمُختَرَعْ ... وليسَ في مـا جاءَ فيـهِ مَن شَرَعْ

١٩١٦. فالنَّـفيُ للصِّفَـاتِ ثُـمَّ في القِدَمْ ... أَخَـصُّ وَصفِ رَبِّنَا مُسـدِي النِّعَمْ

١٩١٧. فـكانَ ذا التَّوحِيـدُ في العُمُـومِ ... مُـعـتَـمِـدًا بِـوحـدَةِ الـقَـدِيـمِ

١٩١٨. ومـا اكتَفَوا بَل كُلُّ مَـن قَد عَرَفَهْ ... يُثبِـتُ وَصفًـا لـلإِلَهِ وَصَفَـهْ

١٩١٩. بِـأَنَّـهُ مُـشَـبِّـهٌ مُجَـسِّـمُ ... واللهُ في يَـومِ القَضَـاءِ يَحكُـمُ

١٩٢٠. وَهْـوَ لَديهِـمْ بِتَعَـدُّدٍ تُبِـعْ ... بالقُدَمَاءِ وَصَـفُـوهُ واستَمِعْ

١٩٢١. إلَى مِـثـالٍ حَـسَـنِ الـتَّردِيـدِ ... فالنَّخلَـةُ اسـمُ الجِـذعِ والجَرِيـدِ
١٩٢٢. والخُـوصِ والجُمَّـارِ واسـمُهَا على ... جَميعِهَـا قِيـلَ لِمَـنْ تَأَمَّـلا
١٩٢٣. والـرَّبُّ أَعلَى وأَعَـزُّ وأَجَـلّْ ... سُـبحَانَهُ مِـن كُلِّ سُـوءٍ وخَطَـلْ
١٩٢٤. والـمُـتَـفَـلـسِـفَـةُ في مَـعـنَـاهُ ... كـذِي اعـتِزَالٍ في الذي حَـكَاهُ
١٩٢٥. وبالسُّـلُوبِ والإِضَافَـاتِ وُصِفْ ... أو مِنهُمَـا مُرَكَّـبٌ حَيـثُ عُـرِفْ
١٩٢٦. ولا يَكُـونُ واجِـبُ الوُجُـودِ ... إلَّا بِسَـلبِ الوَصـفِ بالتَّوحِيـدِ
١٩٢٧. سَـمَّوهُ والـشَّرطُ بِـأَنَّ الوَاجِبَـا ... فوَاحِـدًا يَكُـونُ لا مُرَكَّبَـا
١٩٢٨. وسَـمَّـوا الـوَاحِـدَ والتَّـوحِـيـدَا ... بِالـشَّيءِ لا مَعـنىً لَهُ مَوجُـودَا
١٩٢٩. لا قَـدرَ أو لا صِفَـةً لَهُ ولا ... بِـهِ يَقـومُ الفِعـلُ كيـفَ حَصَلَا؟
١٩٣٠. فلَـم يَـرِد على لِسَـانِ العَـرَبِ ... والأَرضُ قد فاضَتْ بِشَـتَّى الكُتُبِ
١٩٣١. فليَـأْتِ حَـرفٌ وَاحِـدٌ في الوَضْعِ ... ولَـمْ يَـرِدْ على لِسَـانِ الـشَّرْعِ
١٩٣٢. وحَسِـبُوا إِثبَاتَهُـمْ للصَّانِعِ ... تَوحِيـدَهُ وزِيـدَ في الشَّرَائِـعِ
١٩٣٣. نَـفيُ الصِّفَاتِ عَنـهُ ثُـمَّ أدْخَلُوا ... هـذا بمـا سـمّوهُ حِـينَ جَعَلُـوا
١٩٣٤. وهُـمْ يُكَذِّبُـونَ بالرِّسَـالَهْ ... وكُلِّ مـا جـاءَ بِـهِ وقَـالَهْ
١٩٣٥. وأَلحَـدُوا بـاللهِ والآيـاتِ ... وجُمـلَـةِ الأَسـمَـاءِ والـصِّـفَـاتِ
١٩٣٦. وأيضًـا الوَاحِـدُ جَـاءَ في الأَثَـرْ ... قـالَ صَـلاةٌ وَاحِـدٍ وقَـد ذَكَـرْ
١٩٣٧. هـذا لِإنسَـانٍ وذِي صِفَـاتِ ... جِسـمٍ وواحِـدٍ هُنَـا بـالذَّاتِ

١٩٣٨. وفي حَدِيثِ جَابِرٍ نَهَى النَّبي — على إِزَارٍ وَاحِدٍ وتَحتَبي

١٩٣٩. فأَطلَقَ الوَاحِدَ باعتِبَارِ — في النَّعلِ والرِّجلِ وفي الإِزَارِ

١٩٤٠. وهذهِ تُبطِلُ دَعوَى لم يَكُنْ — جِسمًا ولا وَصفَ لَهُ حِينَ يَبِنْ

١٩٤١. وخالَفُوا النَّاسَ بما قَالُوهُ — فالسَّلَفُ الصَّالِحُ وحَّدُوهُ

١٩٤٢. وأَثبَتُوا صِفَاتِهِ العَلِيَّهْ — وخالَفُوا العَقلَ مَعَ البَرِيَّهْ

المسألة الثانية

نقض استدلال أصحاب دليل التركيب بما في القرآن من تسمية الله نفسه أحدًا وصمدًا على نفي صفات الله

١٩٤٣. هذانِ الاسمَانِ بِتِلكَ السُّورَهْ — تَضَمَّنَتْ مِن جُمَلٍ مَشهُورَهْ

١٩٤٤. مِنهَا كمالُ الرَّبِّ والأَسمَا تَدُلّْ — على الصِفَاتِ بِطَرِيقٍ مُستَقِلّْ

١٩٤٥. لَكِنَّ أَهلَ البِدَعِ المَشؤُومَهْ — قَد جَعَلُوا أَسماءَهُ العَظِيمَهْ

١٩٤٦. دَلِيلَ تَعطِيلِ صِفَاتِ البَارِي — وكانَ بَاطِلًا بالاضطِرَارِ

١٩٤٧. فالرَّدُّ ذو العُمُومِ: باسمِ الصَّمَدِ — فَهْوَ على استِحقَاقِهِ والأَحَدِ

١٩٤٨. لِنَفي تَشرِيكٍ ومِن مُمَاثَلَهْ — وذانِ مَعنَيَانِ مما جَعَلَهْ

١٩٤٩. سَلَفُنَا الصَّالِحُ أَصلَ البَابِ — ورُكنَهُ في هذهِ الأَبوَابِ

١٩٥٠. والخَاصُّ: في البَحثِ عَنِ المَعَاني — لذَينِ في كلامِ أَهلِ الشَّانِ

١٩٥١. مِن نَاقِلِي عِلمِ اللُّغَاتِ فذَكَرْ ... بأَحَدٍ: فذُو صِفَاتٍ يُعتَبَرْ
١٩٥٢. إلَيهِ قَد يُشَارُ يَعنِي بُرِّزَا ... وبَعضُهُ عَن بَعضِهِ تَمَيَّزَا
١٩٥٣. والشَّيخُ قَد رَدَّ عليهِمْ بِحُجَجْ ... كأَنَّهُ أَلقَى بِهِمْ فوقَ لُجَجْ
١٩٥٤. قالَ: فَلَفظُ أَحَدٍ فِيمَا نَفى ... مُستَعمَلٌ لا مُثبَتٍ فمَا وَفى
١٩٥٥. بَل إِنَّهُ قَد جاءَ في الكلامِ ... في النَّفيِ والشَّرطِ والاستِفهَامِ
١٩٥٦. وما بِهِ قَد زعَمُوا في الفَنِّ ... لستَ تَراهُ خَارِجًا عَن ذَهْنِ
١٩٥٧. وليسَ في المُمكِنِ فَهمُ ما حُكِي ... أو مِن تَصَوُّرٍ لهذا المَسلَكِ
١٩٥٨. ولَو نَقُولُ مُمكِنٌ فما نَفى ... أَشمَلُ مِنهُ عِندَ مَن قَد عَرَفَا
١٩٥٩. ولَو يُقَالُ فعُمُومُ اللَّفظِ ... فَوَاقِعٌ بالاشتِرَاكِ اللَّفظِي
١٩٦٠. وليسَ مُطلقًا سِوَى للهِ ... وعِندَ غَيرِهِ بلا اشتِبَاهِ
١٩٦١. فبالإِضَافاتِ وغيرِ المُوجبِ ... وغَيرُهُ مما حَكى في الكُتُبِ
١٩٦٢. والصَّمَدِيَّةُ على الإثبَاتِ ... أَدَلُّ مِن نَفيِ صِفَاتِ الذَّاتِ
١٩٦٣. والسَّلَفُ الصَّالِحُ عَنهُمْ قَد وَرَدْ ... أَكثَرَ مِن قَولٍ بِتَفسِيرِ الصَّمَدْ
١٩٦٤. أَشهَرُهَا قَولانِ: مَن لا جَوفَ لَهْ ... أو تَصمُدُ الخَلقُ لَهُ في المَسأَلَهْ
١٩٦٥. وأَجمَعُ الأَقوَالِ قَولُ الحَبْرِ ... مَن لَقَّبُوهُ تَرجُمَانَ الذِّكرِ
١٩٦٦. حَكَاهُ غَيرُ وَاحِدٍ إمَامِ ... والحَمدُ للهِ على التَّمَامِ
١٩٦٧. مُصَلِّيًا على رسولٍ قَد خَتَمْ ... رِسَالَةَ اللهِ إلى خَيرِ الأُمَمْ

الفهرس



المورد المعين

في نقض أصول المتكلمين

نظم كتاب:

الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات
والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

نظم

خالد بن بندر الغنامي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه